

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد درابعة-أدرار-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD

تخصص مالية المؤسسة

العنوان

تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة

إشراف الدكتورة:

عياد ليلي

إعداد الطالبة:

داقو يمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. تيقاوي العربي
مشرفا ومقرراً	جامعة أدرار	أستاذة التعليم العالي	أ.د. عياد ليلي
ممتحنا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر "أ"	د. جليل زين العابدين
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. ولد باحمو سمير
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذة محاضر "أ"	د. طلحوي فاطمة الزهران

الموسم الجامعي

2024/2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي ثمرة جهدي رسالة أطروحة الدكتوراه إلى من أمرنا الله ببرهما، إلى من لا يضاھيھما أحد، إلى روح أبي الغالي رحمہ
الله الذي لطالما دعمني لأصل إلى أعلى المراتب، إلى أمي الغالية رمز المحبة والعطاء.
إلى إخوتي عضدي وسندي إلى من تقاسموا معي أفراحي وأحزاني في هذه الحياة.
إلى كل الأساتذة الأفاضل بمختلف الرتب وفي كل مراحل التعليمية.
إلى كل الطلبة الأفاضل في جميع الأطوار أتمنى أن تكون إضافة علمية مفيدة لهم.
إلى كل أهلي وأحبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ"

وقوله تعالى: "لَقِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

في بداية هذا اللقاء الرفيع، لا يسعني إلا أن أعبر عن امتناني وشكري العميق لله عزّ وجلّ، الذي وفقني ويستر طريقي نحو هذه الدرجة العلمية الرفيعة، إليه الحمد والشكر الذي لا ينقطع، إليه الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والإمتنان من قلب فاض بالمودة والإحترام والتقدير لكم، لروح والدي الكريم رحمة الله عليه فكلمات الثناء لا توفيه حقه وعطاءه فكان سندا لي في حياتي وفي مساري العلمي، لأمي الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها التي كانت دعماً أساسياً في رحلتي العلمية، لأعز خلق الله على قلبي إخوتي الكرام على وقوفهم إلى جانبي ومساندتهم إلي مادياً ومعنوياً.

كما أعبر عن امتناني للدكتورة "عباد ليلي" حفظهما الله، التي كانت رائدة في إرشادي وإشرافي خلال هذه الرحلة العلمية، كانت توجيهاتها القيّمة ونصائحها السديدة أساساً في صياغة رسالتي بالشكل الذي أتيت به اليوم.

وشكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة الكرام كل باسمه، على قبولهم دعوتي لمناقشة أطروحتي للدكتوراه.

لا يمكنني نسيان شكر خالص للدكتور الفاضل "خلاصي عبد الاله" بجامعة تلمسان الذي ساهم بشكل كبير في مساعدتي.

أختم بتقديم شكري الكبير لجميع الأساتذة الذين مرّوا في حياتي التعليمية، الذين بذلوا جهوداً كبيرة لتعليمنا وتوصيلنا إلى أعلى المستويات.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تعزيز الشمول المالي كآلية على دعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، وإلى تحليل العلاقة بينهما وكيفية تأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم استخدام الاستبيان الإلكتروني وتم توجيهه لعينة قصدية مجموعة من المؤسسات الناشئة في الجزائر، وتحليل النتائج بواسطة برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss و smart.pls4 كما تم بناء نموذج هيكلية لظواهر العلاقات، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الشمول المالي له تأثير إيجابي فائق على دعم تطوير المؤسسات الناشئة مما يساعدها على تلبية أهداف التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصر أساسي لا يمكن تجاهله في تفسير تطور المؤسسات الناشئة، كما له تأثير قوي وجوهري على التنمية المستدامة، وأن للمؤسسات الناشئة تأثير متوسط على التنمية المستدامة فهي تلعب دور مساند في تحسينها، ويتبين من خلال ذلك ضرورة المرافقة القانونية لنشاطات المؤسسات الناشئة ودعمها مع توسيع البنية التحتية وإدخال الرقمنة والإهتمام بمجالات البحث العلمي وربط مراكزها مع العالم الخارجي.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، مؤسسات ناشئة، تنمية مستدامة، خدمات مالية، استراتيجيات.

تصنيف JEL: G22، G3، M130، G10، O38

Abstract:

This study aims to measure the impact of enhancing financial inclusion on supporting the development of start-ups within the framework of the sustainable development goals, and to analyze the relationship between them and how it affects the achievement of the sustainable development goals. An a web questionnaire (electronic) was used and directed to a purposive sample of start-ups in Algeria, and the results were analyzed using the statistical package for the social sciences (spss) and smart.pls4. A structural model was also built to show the relationships. the results of the analysis showed that financial inclusion has a very positive impact on supporting the development of start-ups, which helps them meet the sustainable development goals. It is also considered an essential element that cannot be ignored in explaining the development of start-ups, and it has a strong and substantial impact on sustainable development. Startups have a moderate impact on sustainable development, as they play a supporting role in improving it. This highlights the need for legal support for the activities of startups, along with expanding infrastructure, introducing digitalization, paying attention to scientific research fields, and connecting their centers with the outside world.

Keywords: financial inclusion, start-ups, sustainable development, financial services, strategies.

JEL rating: G22, G3, M130, G10, O38.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر وعرهان
III	ملخص الدراسة
IV	قائمة المحتويات
IX	قائمة الأشكال
XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الرسومات البيانية
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي لمتغيرات الدراسة	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي
8	1.1. تعريف، أهمية، أهداف الشمول المالي
8	1.1.1. تعريف الشمول المالي
9	2.1.1. أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية
11	3.1.1. أهداف الشمول المالي
11	2.1. مبادئ، أبعاد، معوقات الشمول المالي
12	1.2.1. مبادئ الشمول المالي
13	2.2.1. أبعاد الشمول المالي
14	3.2.1. تحديات الشمول المالي
15	3.1. مقومات نجاح، مؤشرات، استراتيجيات الشمول المالي
15	1.3.1. مقومات نجاح الشمول المالي
16	2.3.1. مؤشرات الشمول المالي
17	3.3.1. استراتيجيات الشمول المالي
22	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة
22	1.2. مفهوم المؤسسات الناشئة
22	1.1.2. تعريف المؤسسات الناشئة
24	2.1.2. مميزات المؤسسات الناشئة
24	3.1.2. نقاط الإختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية
25	2.2. أهداف وأهمية ودورة حياة المؤسسات الناشئة
25	1.2.2. أهداف المؤسسات الناشئة
25	2.2.2. أهمية المؤسسات الناشئة

26	3.2.2. دورة حياة المؤسسات الناشئة
28	3.2. تمويل المؤسسات الناشئة
28	1.3.2. مشاكل وأهداف تمويل المؤسسات الناشئة
29	2.3.2. مصادر تمويل المؤسسات الناشئة
31	3.3.2. الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، عوامل نجاحها وفشلها
34	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
34	1.3. تعريف، خصائص التنمية المستدامة
34	1.1.3. تعريف التنمية المستدامة
36	2.1.3. خصائص التنمية المستدامة
36	2.3. أهداف، أبعاد التنمية المستدامة
36	1.2.3. أهداف التنمية المستدامة
38	2.2.3. أبعاد التنمية المستدامة
39	3.3. سياسات واستراتيجيات، مبادئ، مؤشرات التنمية المستدامة
39	1.3.3. سياسات واستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة
39	2.3.3. مبادئ التنمية المستدامة
40	3.3.3. مؤشرات التنمية المستدامة
42	المبحث الرابع: آليات تعزيز الشمول المالي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة
42	1.4. آليات تعزيز الشمول المالي، ومساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية
42	1.1.4. آليات تعزيز الشمول المالي
44	2.1.4. مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية
44	2.4. دور الشمول المالي في تطوير المؤسسات الناشئة
48	3.4. الشمول المالي والمؤسسات الناشئة بالأرقام
48	1.3.4. الشمول المالي في الجزائر
55	2.3.4. المؤسسات الناشئة في الجزائر والعالم
59	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: عرض ومراجعة الدراسات السابقة	
61	تمهيد
62	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة
62	1.1. دراسات تناولت محور الشمول المالي والنمو الإقتصادي
64	2.1. دراسات تناولت المؤسسات الناشئة
66	المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة واختلافها عن الدراسة الحالية
66	1.2. أوجه الإتفاق

66	2.2. أوجه الإختلاف
66	3.2. الفجوة البحثية
68	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية وأدوات البحث
71	1.1. منهج الدراسة
71	2.1. مجتمع وعينة الدراسة
71	1.2.1. مجتمع الدراسة
71	2.2.1. عينة الدراسة
71	3.1. مصادر وأدوات جمع البيانات
72	1.3.1. أداة الدراسة
72	2.3.1. الأدوات الإحصائية المستخدمة
74	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة
74	1.2. تحليل خصائص العينة المدروسة
74	1.1.2. توزيع العينة حسب الجنس
75	2.1.2. توزيع العينة حسب الفئة العمرية
77	3.1.2. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي
78	4.1.2. توزيع العينة حسب عمر المؤسسة
80	5.1.2. توزيع العينة حسب مجال النشاط
80	2.2. تحليل أجوبة أفراد العينة
81	1.2.2. نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على المحور الثاني
82	2.2.2. نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على المحور الثالث
83	3.2.2. نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على المحور الرابع
86	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
86	1.3. نموذج الدراسة والفرضيات الإحصائية
87	2.3. التقييم القياسي للنموذج
87	1.2.3. الصدق التقاربي convergent validity
96	2.2.3. الصدق التمييزي discriminant validity
97	3.3. تقييم النموذج الهيكلي
97	1.3.3. معامل التحديد R^2
98	2.3.3. معامل حجم الأثر F^2

99	3.3.3. معامل جودة التنبؤ Q^2
100	4.3. إختبار الفرضيات
100	1.4.3. الأثر المباشر
102	2.4.3. الأثر غير المباشر
103	5.3. مناقشة النتائج
107	خلاصة الفصل الثالث
109	خاتمة
114	قائمة المراجع
114	الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	استراتيجية البنك الدولي للشمول المالي	01
27	دورة حياة المؤسسات الناشئة	02
38	أهداف التنمية المستدامة	03
75	توزيع العينة وفق متغير الجنس	04
76	يبن توزيع العينة حسب الفئة العمرية	05
78	يبن توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	06
79	يبن توزيع العينة حسب عمر المؤسسة	07
87	نموذج الدراسة الأولي	08
90	نموذج الدراسة بعد التشبعات	09
91	التمثيل البياني لمعامل " ألفا كرونباخ "	10
92	التمثيل البياني لمعامل " RHO_a "	11
94	التمثيل البياني لمعامل " RHO_c "	12
95	التمثيل البياني لنتائج متوسط التباين المستخرج (AVE)	13
98	التمثيل البياني لنتائج R-Square Adjusted و R-Square	14
99	التمثيل البياني لنتائج معامل حجم الأثر F^2	15
103	النموذج النهائي للدراسة (بعد اختبار الفرضيات)	16
106	يبن تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في وجود دعم تطوير للمؤسسات الناشئة	17

قائمة الجداول

قائمة الرسومات البيانية

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاعلانات الرقمية والانفاق عليها	46
02	إجمالي الاستثمارات الجريئة	47
03	احصائيات الوزير لسنة 2022	55
04	بيانات متعلقة بالصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة	56
05	ترتيب البلدان حسب انتاج بدء التشغيل 2023	57
06	مقياس ليكارت	72
07	توزيع العينة وفق متغير الجنس	74
08	يبيّن توزيع العينة حسب الفئة العمرية	75
09	يبيّن توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	77
10	يبيّن توزيع العينة حسب عمر المؤسسة	78
11	درجات مقياس ليكارت الخماسي	80
12	إجابات أفراد العينة على محور الشمول المالي	81
13	إجابات أفراد العينة على محور المؤسسات الناشئة	82
14	إجابات أفراد العينة على محور التنمية المستدامة	84
15	نتائج معاملات التحميل الخارجي outer loadings	88
16	موثوقية الإتساق الداخلي	91
17	معامل RHO De Joreskog للمتغيرات	92
18	الموثوقية المركبة	93
19	قيم متوسط التباين المستخرج AVE	94
20	نتائج معيار (Fornell-Larcker)	96
21	معامل التحديد R^2	97
22	نتائج معامل حجم الأثر F^2	98
23	معامل جودة التنبؤ Q^2	100
24	نتائج اختبار الفرضية الأولى	100
25	نتائج اختبار الفرضية الثانية	101
26	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	102
27	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	102

قائمة الرسومات البيانية

قائمة الرسومات البيانية

		البياني
49	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر	01
49	تطور عدد المؤسسات البريدية في الجزائر	02
51	عدد المالكين لحسابات (25+ سنة)	03
52	أسباب الحرمان من امتلاك حساب في الجزائر	04
53	نسب الاقتراض للأفراد في الجزائر	05
54	المقارنة بين الاقتراض والادخار في الجزائر	06

الله

تمهيد:

يشهد العالم تحولات اقتصادية ومالية عميقة فرضتها العولمة وتسارع وتيرة الابتكار التكنولوجي، ماجعل بناء اقتصاديات أكثر مرونة وشمولاً أحد أهم التحديات التي تواجه الدول، وفي ظل هذه التغيرات برز مفهوم الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه يساهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل عادل وآمن ومستدام. وقد أولت الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي والأمم المتحدة أهمية بالغة لهذا المفهوم باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فالشمول المالي يقوم على مجموعة من النظريات والتي بدورها تفسر مدى دعمه للتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ومن أبرزها نظرية عدم تناسق المعلومات (Asymmetric Information Theory) التي برزت في الستينات والسبعينات، تعتبر أن الشمول المالي آلية لمعالجة مشكلة عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين التي تعاني منها الأسواق المالية، حيث لا تمتلك المؤسسات المالية معلومات كافية عن المؤسسات الناشئة ماينتج عنه قيود تمويلية، فتقديم أدوات مالية جديدة مثل التمويل الرقمي قد يساعد في حل هذه المشكلة ومن روادها جورج أكيرلوف وجوزيف ستيجلتيز، بالإضافة إلى نظرية التمويل والتنمية (Financial Development Theory) التي تطورت فالسبعينات من روادها دونالد شاو وروланд ماكينون، فهي تقوم على أن توفير خدمات مالية شاملة يساهم في زيادة المدخرات والاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تفترض أن تطور الأسواق المالية يعزز النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحسين تخصيص الموارد وتوفير التمويل للأفراد والشركات، مما يساهم في زيادة الاستثمار والإنتاجية، ونظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory) في أواخر الثمانينات تركز هذه النظرية على دور الشبكات الاجتماعية والثقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات في تسهيل الوصول إلى التمويل، وتبرز أهمية الشمول المالي في تعزيز الثقة في النظام المصرفي، مما يشجع المؤسسات الناشئة على الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة، من روادها جايمس كولمان، أما نظرية الفقر المالي (Financial Exclusion Theory) الحديثة ترى هذه النظرية أن عدم تمكن الفئات المحرومة من الإدخار أو الحصول على التمويل الكافي لبدء أو توسيع مشاريعها يؤدي إلى ضعف الوصول للخدمات المالية وبالتالي إلى استمرار الفقر، فواد النظرية يعتبرون أن تحقيق الشمول المالي يساعد على كسر هذه الحلقة من خلال تقديم حلول مالية ميسرة ومبتكرة ومن روادها طورستين.

وفي السياق نفسه اكتسبت المؤسسات الناشئة دوراً محورياً في تحريك عجلة الابتكار وخلق الثروة والدفع بالتنافسية الاقتصادية، لاسيما في الاقتصاديات الصاعدة، غير أن هذه المؤسسات غالباً ما تواجه قيوداً مالية وهيكلية تحول دون نموها واستمراريتها، ما يجعل الوصول إلى التمويل الملائم والخدمات المالية الحديثة شرطاً أساسياً لنجاحها. وهنا يتقاطع دور الشمول المالي مع احتياجات المؤسسة الناشئة، إذ يتوقع أن يشكل تعزيز الشمول المالي مدخلاً فعالاً لدعم هذه المؤسسات وإزالة العوائق التي تعترض قدرة أصحابها على المبادرة والتوسع.

وترداد أهمية هذا الموضوع بشكل أكبر في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)، والتي تؤكد على دعم ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار وتحسين البيئة المالية، وتقليص الفوارق الاقتصادية. فتعزيز الشمول المالي يمثل

رافعة استراتيجية لتحقيق العديد من هذه الأهداف، من خلال دوره في رفع مستوى الاندماج الاقتصادي وتحسين فرص العمل، ودعم الاقتصاد غير الرسمي في الانتقال إلى الرسمي، إضافة إلى تعزيز النمو الشامل.

الجزائر كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة لتحقيق الشمول المالي ودعم المؤسسات الناشئة واتباع استراتيجيات التنمية المستدامة، ويظهر ذلك من خلال السياسات والقوانين التي تصدرها الحكومة الجزائرية من فترة لأخرى وهذا للتماشي مع التطور العالمي والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، إلا أنه لا بد من وجود بعض التحديات التي تؤخر هذه المسيرة سواء من الأفراد أو من البيئة أو من الأزمات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي وتطوير المؤسسات الناشئة، ومعرفة مدى قدرة آليات الشمول المالي بما في ذلك التمويل الرقمي والخدمات المصرفية الميسرة، والدفع الإلكتروني ونظم الدفع الحديثة على دعم نمو هذه المؤسسات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. كما يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في الدول النامية التي تعمل على إصلاح أنظمتها المالية وتفعيل دور المؤسسات الناشئة كقاطرة للتنمية.

الإشكالية:

ومن خلال ماسبق يمكن اعتبار تعزيز الشمول المالي مبدئياً ليس مجرد وسيلة لدعم المؤسسات الناشئة بل استراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، ونظراً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من الضروري تطوير سياسات مالية مرنة وشاملة تمكن المؤسسات الناشئة من تحقيق الإستدامة المالية، سنحاول في هذه الأطروحة تحليل العلاقة بين الشمول المالي وتطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة ومعالجة الإشكالية الآتية:

ما أثر تعزيز الشمول المالي كآلية على دعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة؟

والتي تندرج تحتها أسئلة فرعية:

- هل يؤثر تعزيز الشمول المالي على دعم تطوير المؤسسات الناشئة؟
- ما هو أثر تعزيز الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مساهمة دعم تطوير المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للشمول المالي على دعم تطوير المؤسسات الناشئة.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للمؤسسات الناشئة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الشمول المالي والمؤسسات الناشئة اللذان يعتبران من المواضيع الراهنة التي لاقت اهتماماً كبيراً من طرف الدول النامية والمتقدمة، والخطط الموضوعية لتحقيقه خلال السنوات القادمة، وهذا لما له من انعكاسات إيجابية على الاقتصاديات، كما تساهم في تعميق الفهم العلمي لمفهوم الشمول المالي ودوره في دعم الاقتصاد

خاصة في ظل التحولات الرقمية، تمكّن صانعي القرار من فهم كيفية الاستفادة من سياسات الشمول المالي في تحسين بيئة المؤسسات الناشئة، وتبرز مكانة المؤسسات الناشئة في الدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي ونزع الغموض على أهدافه ومبادئه، والبحث على كيفية تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الناشئة ودعمها وتطويرها للوصول إلى تنمية مستدامة، ومدى تأثير الشمول المالي على أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بينه وبين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتقديم نموذج تفسيري باستخدام برنامج SMART PLS.

أسباب اختيار الموضوع:

- السبب الرئيسي هو دور المشرفين الأكاديمين في اختيار الموضوع،
- لاكتساب الموضوع شيء من الريادة والتجديد والابتكار وهو ما يتطلع إليه الكثير من الباحثين والقراء،
- إمكانية إضافة الجديد من خلال هذا الموضوع في الوسط العلمي .

حدود الدراسة:

- من أجل تحقيق أهداف الدراسة تمّ حصرها في حدود كما يلي:
- حدود موضوعية: تقتصر هذه الحدود في التعرف على الجوانب المرتبطة بالشمول المالي وطرق تعزيزه والمؤسسات الناشئة وأساليب تمويلها والتنمية المستدامة وأهدافها، بالإضافة إلى كيفية دعم الشمول المالي لتطوير المؤسسات الناشئة،
- حدود مكانية: تتكون عينة الدراسة من مجموعة المؤسسات الناشئة في الجزائر وهي عينة قصدية تمّ اختيارها،
- حدود زمنية: تمثل الفترة الزمنية التي أنجزت فيها الدراسة التطبيقية وهي من 2022 إلى غاية 2024.

المعالجة المنهجية:

بعد صياغة السؤال البحثي الذي تهدف الدراسة إلى الإجابة عنه بوضوح، قامت الباحثة بتجميع المعرفة المكتسبة من عدد من الدراسات البحثية السابقة لفهم الموضوع بشكل أفضل، من خلال تحليلها والتعمق فيها بدقة للوصول إلى ما لم تتمكن هذه الدراسات من التطرق إليه، وتصفية وتلخيص النتائج المتحصل عليها من الجوانب المتعددة المدروسة لإضافة الجديد إلى ما قدموه، أما في الجانب التطبيقي قامت بالاعتماد على برامج التحليل الإحصائية لدراسة الإجابات على الاستبيان الموزع إلكترونياً على عينة من المؤسسات الناشئة في الجزائر، لإظهار العلاقة التي تربط بين المتغير المستقل "الشمول المالي" والمتغير التابع "تطور المؤسسات الناشئة" على أرض الواقع في ظل أهداف التنمية المستدامة، وما مدى تأثير الأول على الثاني لتحقيق تنمية مستدامة، مستخدمة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss و برنامج smart pls.4، حيث تحتوي الدراسة على جزئين أحدهما نظري والآخر تطبيقي بالإضافة إلى عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

الخطوة:

للإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ومعالجة الفرضيات وتحليل النتائج، تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول متعلق بالتأصيل المفاهيمي حيث سيتم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للمتغيرات، وتقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول حُصص للإطار المفاهيمي للشمول المالي، والمبحث الثاني الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة، والمبحث الثالث الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، والمبحث الرابع آليات تعزيز الشمول المالي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة.

الفصل الثاني سيتضمن الدراسات السابقة ومدى اختلافها عن الدراسة الحالية مع استخراج الفجوة البحثية، وتمّ تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول عرض الدراسات السابقة، المبحث الثاني مراجعة الدراسات السابقة واختلافها عن الدراسة الحالية، أما الفصل الثالث سيستعرض الدراسة التطبيقية لتشخيص وتحليل البيانات واستخراج النتائج، حيث تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تناول الإجراءات المنهجية وأدوات البحث، المبحث الثاني التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة، المبحث الثالث تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

نظراً للتحديات الكبيرة التي عاشها العالم أيام جائحة كورونا، والتي لازال يعيش آثارها المادية والسلبية التي كانت نقطة تحول لكثير من الاقتصاديات، أصبح الشمول المالي حجر الزاوية والقاعدة الأساسية لتقويم الأوضاع والنهوض بها من جديد، حيث تسعى الحكومات إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، وجذب أكبر عدد ممكن من الأفراد ودمجهم في النظام المالي الرسمي من خلال تحسين طرق الحصول على هذه الخدمات المالية بسهولة وبتكاليف أقل، بما في ذلك المؤسسات الناشئة التي تحتاج بدورها إلى دعم تمويلي من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمُضي نحو الأمام لتحقيق أهدافها، والتخلص من العقبات التي تؤدي بها إلى الفشل، خاصة وأنّ هذا النوع من المؤسسات يمتاز بالسرعة والابتكار والأرباح المرتفعة مقارنة بالنفقات التي تحتاجها عند بداية المشروع، وهذا الدعم يرجع على الاقتصاد بالنفع في حالة تشجيع الشباب على الابتكار وتوفير فرص عمل لهم، وفي المقابل ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى مختلف الهيئات العالمية على تحقيقها وهو ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تقوم على استراتيجيات للوصول إلى أهداف موضوعة مسبقاً من قبل منظمة الأمم المتحدة في عام 2015 إلى غاية 2030، تضم مجموعة من المجالات بما في ذلك الزراعة، الصناعة، البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمعات.

والشمول المالي يعني توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المؤسسات الناشئة، والذي يمكن أن يكون له تأثير كبير عليها من خلال عدّة نقاط، وبذلك يساهم في تعزيز تطويرها وتمكينها من تحقيق نمو مستدام وازدهار في الاقتصاد، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية لكل من الشمول المالي والمؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة لتمكين القارئ من فهم أولي للموضوع، وذلك من خلال أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الرابع: آليات تعزيز الشمول المالي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة

الفصل 1) التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المبحث 1) الإطار المفاهيمي للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي محور رئيسي في التنمية الاقتصادية وأحد وسائل تحسين الجودة الحياتية في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، وهو أحد مقومات تشجيع الاستثمارات الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة، ووسيلة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، ستقوم الباحثة بالتطرق إلى مفهومه من خلال هذا المبحث.

1.1.1. تعريف، أهمية، أهداف الشمول المالي

عُرف الشمول المالي من قبل معظم اقتصاديات الدول وازداد الاهتمام به ونشره بين المؤسسات المالية ومختلف فئات المجتمع في السنوات الأخيرة، حيث تختلف ممارساته من بلد لآخر وفقاً لمستوى التقدم التي تحظى به الدولة، ونظراً لهذا التباين ازدادت الدراسات والأطر التي تساعد على الفهم الجيد للشمول المالي وكيفية تحقيقه ومن هم المستفيدون منه.

1.1.1. تعريف الشمول المالي

ظهرت مجموعة من التعريفات للشمول المالي من قبل عدة جهات نذكر منها ما يلي:

تعريف **صندوق النقد العربي**: يقصد بالشمول المالي إتاحة استخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع (مؤسسات، أفراد) وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بالإضافة إلى حماية حقوقهم، وهذا لتفادي اللجوء إلى وسائل غير رسمية.¹

كما عرّفه **البنك الدولي**: "يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم- المعاملات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة."²

يُعرف **الشمول المالي** على أنه مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية مدعومة بمجموعة من الإجراءات الرقابية، لتعزيز وصولها واستخدامها من قبل كافة شرائح المجتمع في الوقت المناسب وبتكاليف منخفضة وبصورة عادلة وشفافة.³

الشمول المالي هو "عملية تمكين الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والابتكارية التي صُممت خصيصاً لذلك، ومدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي."⁴

¹ - عبد الرحمن بن عبد الحميدي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي أبو ظبي، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.amf.org.ae>، تاريخ التصفح: 2022/03/27، الساعة 17.00.

² -البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.albankaldawli.org>، تاريخ التصفح: 2022/03/28، الساعة 20.00.

³ -احمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، إبريل 2022، جامعة بني سويف مصر، ص: 160.

⁴ -بن علقمة كريمة، دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة شركة آيفين، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، 2021 ص: 148.

الشمول المالي هو وصول الخدمات المالية لجميع الأفراد بسهولة، وبجودة وأسعار معقولة، مع توفير حماية لازمة للمتعاملين، كما يركز على الخدمات المالية الرقمية، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹

الشمول المالي هو الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات المالية والخدمات²

يمكن استخلاص تعريف مما سبق، الشمول المالي هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاته مثلاً: حسابات التوفير، الحسابات الجارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين وبأسعار معقولة.

الشمول المالي = لكل فئة فرصة مناسبة لإدارة أموالها ومدخراتها بشكل سليم وآمن، مدعومة بإجراءات رقابية.

2.1.1. أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية

الشمول المالي أمر بالغ الأهمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في أي مجتمع، لإتاحته إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع فئات المجتمع، ولا سيما الفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يُمكنهم من إدارة المخاطر وتلبية احتياجاتهم المالية الأساسية والادخار والاستثمار في مشاريعهم مما يعزز فرص النمو الاقتصادي العادل والشامل.

كما أن تعزيز الشمول المالي يُسهم في تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية وريادة الأعمال، وبالتالي فإن ضمان حصول الفئات محدودة الدخل والمهمشة على الخدمات المالية بأسعار معقولة يُعزز العدالة الاجتماعية ويحارب الفقر وعدم المساواة، لذلك تُعد مبادرات الشمول المالي أحد المحاور الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

وتكمن أهمية الشمول المالي في علاقته الوثيقة مع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استقرار مالي في حال استبعاد نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات مالياً، بالإضافة إلى أنه:³

¹-محمد موسى علي شحاتة، دور تفعيل آليات النحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030-بين حتمية التغيير... ونتاج التطبيق-، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، 2020، ص:17.

²- Angela kuznyetsova et autres، Development of financial inclusion from the standpoint of ensuring financial stability. Public and Municipal Finance volume11، mars، 2022، p:21.

³ - عبد الرحمن بن عبد الحميدي، مرجع سبق ذكره، ص6

صورية شنبلي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مقال في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد03، العدد02، 2018، ص: 109

قاسي بسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة "دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد05، العدد01، ماي2022، ص:603

بن علقمة مليكة، مرجع سبق ذكره، ص:149

حسين محمودي، صورية شنبلي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مخبر دراسات التنمية إمكانية وتطوير المقاولاتية، 2021، ص:163

نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX-دراسة مجموعة من الدول العربية-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد6، العدد2، جوان2022، ص:45.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

- ❖ يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء،
- ❖ الاهتمام بمحدودي الدخل إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي.
- ❖ التنسيق بين المؤسسات المالية العالمية والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة،
- ❖ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين بالخصوص الفقراء،
- ❖ تعزيز وصول كافة أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية.
- ❖ تم تحديده كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والمتمثلة في القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، فهو يعمل على تحسين حياة الناس بطريقة مستدامة، يحقق مساواة اجتماعية واقتصادية من خلال تقليل التفاوت بين الفئات.
- ❖ استخدام الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع وبأسعار تنافسية،
- ❖ تساعد الخدمات المالية "كحساب الادخار" على ارتفاع المدخرات وازدياد الاستثمارات والإنفاق على الضروريات،
- ❖ تمكن الخدمات المالية الرقمية الناس على إدارة مخاطرهم المالية من خلال سهولة حصولهم على الأموال في الحالات الصعبة،
- ❖ استخدام الهاتف المحمول في تنفيذ الخدمات المالية يسمح للمستخدمين بحفظ أموالهم وبالتالي زيادة مدخراتهم والحد من الفقر،
- ❖ يعمل على تحفيز الشركات الصغيرة التي توفر نحو 90% تقريبا من فرص العمل،
- ❖ يحقق قدر كبير من الاستقرار الاجتماعي ما يقلل من احتمالية تعرض الفقراء إلى الكوارث الشخصية.

فالشمول المالي عنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، باعتباره مجموعة شاملة من الخدمات المالية التي تساعد على تسريع المعاملات المالية بالشكل المثالي الذي يحقق الأهداف، دون مضيعة للوقت، التنقل... كما يعتبر الشمول المالي أحد الأساليب لتحقيق النمو الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية،¹ فمن خلال توفيره لفرص تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فإن هذا يدعم الاستقرار الاقتصادي، كما يساعد الافراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الاعمال، وسد حاجات الاقتراض للقيام بمشاريع صغيرة عن طريق التحويلات المالية من البنوك والمؤسسات المالية والخاضعة للرقابة وبالتالي تعزيز

1- Gowsya Shaik، Raja Babu، impact Of Financial Inclusion Strategies For Sustainable Development Of Economy (With Reference To Andhra Pradesh)، International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering، volume8، issue8، juin2019، p:380.

العلاقة بين الجهاز المصرفي وأصحاب المشاريع المتناهية الصغر، حيث اشارت تقديرات الى ان 80% من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العالم تعمل في القطاع المالي غير الرسمي، فالشمول المالي يحقق تنمية اقتصادية متوازنة.¹

3.1.1. أهداف الشمول المالي

يسعى الشمول المالي إلى إتاحة الفرصة أمام جميع شرائح المجتمع للوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تلبى احتياجاتهم بتكلفة معقولة، بما في ذلك الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتمويل الأصغر والتأمين والادخار والاستثمار، فالشمول المالي يهدف ليس فقط إلى توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وإنما أيضاً ضمان استخدام هذه الخدمات بشكل فعال من أجل تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات، إن تحقيق أهداف الشمول المالي سيسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق فرص العمل والحد من الفقر وتمكين المرأة اقتصادياً والوصول إلى مجتمع أكثر استقراراً مالياً وشمولاً اجتماعياً، وفي ما يلي بعض الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها:²

- ❖ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتعريفهم بكيفية الوصول إليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية،
- ❖ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل،
- ❖ تعزيز مشاريع العمل الحر،
- ❖ تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع،
- ❖ رفع التصنيف الائتماني للدولة،
- ❖ إتاحة وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع،
- ❖ حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية،
- ❖ تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية،
- ❖ تعزيز الاستقرار المالي بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹-أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم العكيدى، العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019، ص:418.

² -حسين محمودي، مرجع سبق ذكره، ص164

أحمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص161

بن علقمة مليكة، مرجع سبق ذكره، ص149.

2.1. مبادئ، أبعاد، معوقات الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أحد المفاهيم الرئيسية في مجال التنمية المالية، ومن خلال ماتم تناوله سابقاً فهو يسعى إلى إتاحة الفرص المالية لجميع شرائح المجتمع، يستند هذا المطلب إلى فهم أساسي حول مبادئ الشمول المالي والأبعاد المختلفة التي تتضمنها، بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي قد تعيق تحقيق هذا الهدف الحيوي.

فمن حيث المبادئ، يتسلح الشمول المالي بمفهوم العدالة المالية والمساواة في الوصول إلى الخدمات المالية، ويهدف إلى توفير فرص متساوية للجميع بغض النظر عن الخلفية الاقتصادية أو الاجتماعية، ويلعب دوراً أساسياً في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة.

ومن ناحية الأبعاد، يتجلى الشمول المالي في الوصول الشامل للفرد إلى الخدمات المالية، ويشمل هذا الأمر فتح حسابات بنكية، استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتقديم خدمات تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مع ذلك، تظهر تحديات ومعوقات تواجه جهود تحقيق الشمول المالي، ومن بين هذه المعوقات يمكن ذكر التحديات التكنولوجية والتحديات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تؤثر على استعداد الأفراد لاستخدام الخدمات المالية.

سيتناول هذا المطلب تفصيلاً هذه المبادئ والأبعاد، وسيقدم تحليلاً شاملاً للتحديات والمعوقات التي يمكن مواجهتها من خلال السعي لتحقيق شمول مالي فعال وشامل.

1.2.1. مبادئ الشمول المالي

في يونيو 2010 تم انعقاد قمة تورنو وقام قادة دول العشرين باعتماد تسعة مبادئ للاشتغال المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، تتمثل هذه المبادئ في ما يلي:¹

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر،
- **التنوع:** تطبيق السياسات المشجعة على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة (إيداع، ائتمان، تحويلات)،
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المتطورة،
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين،
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع،
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المناسبة لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضاً على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية،

¹ - عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، ص 18-19.

- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الانجاز،
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر، وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها،
- **إطار العمل:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

2.2.1. أبعاد الشمول المالي

يتم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية والصراف الآلي... وفي ما يلي سيتم التطرق إلى الأبعاد المعتمدة لقياسه.

بصرف النظر عن وتيرة فتح الحسابات قام العديد من الباحثين ووكالات التنمية بتوثيق مؤشرات أخرى لقياس الشمول المالي، خاصة للاقتصاديات الأقل نمواً، حيث قدم التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) والشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي (GPI20) بعدين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، وفي عام 2012 تم الاعتماد على ثلاثة أبعاد.¹ تتمثل الأبعاد الثلاثة المستخدمة لقياس لشمول المالي في ما يلي:²

- **الحصول على الخدمات المالية:** وهذا البعد يحدد مستويات الوصول إلى استخدام الخدمات المالية من خلال التكلفة، القرب من نقاط الخدمات المصرفية، ويتم معرفة هذه المعلومات من طرف المؤسسات المالية، وهو ما يمثل العرض، وتتمثل في:

➤ عدد نقاط الوصول لكل 100 ألف من البالغين على المستوى الوطني

➤ عدد أجهزة الصراف لكل 1000 كم مربع

- **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء، يجمع البيانات حول الاستعمال المنتظم في فترة زمنية معينة، يمثل الطلب، ويتمثل في:
 - نسبة البالغين الذين يملكون حساب ويستخدمونه بشكل دائم
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ودیعة منتظم

¹- Olubunmi Adewol Ogunode-Rufus Ishola Akintoye، financial technologies and financial inclusion in emerging economies-perspectives from Nigeria-، asian journal of economics business and accounting، vol23، issue1، 2023، p:40.

² -صورية شنبی، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 109-110.

➤ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف والانترنت

- **جودة الخدمات المالية:** العمل على تحسين الخدمات المالية المقدمة إلى المتعاملين وذلك بالتحكم في عدة عوامل، وهذه المشكلة تختلف من بلد لآخر، والجودة تعتبر أساسية لضمان رضا العملاء وتحقيق الشمول المالي من خلال الفعالية والموثوقية. ومن بين العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المالية نجد: التكلفة، وعي المستهلك، حماية المستهلك، الشفافية، كما أنه هناك بعض المؤشرات لقياس الجودة تتمثل في: القدرة على تحمل التكاليف، الشفافية، الراحة والسهولة، حماية المستهلك، التثقيف المالي، المديونية أو السلوك المالي، العوائق الائتمانية.¹ وجد الباحثون أن هذه الأبعاد تتأثر بعدة عوامل كالعمر، الجنس، حجم الأسرة، الخصائص الاجتماعية والثقافية، مستوى التعليم ومدى الوصول إلى الانترنت.²

3.2.1. تحديات الشمول المالي

- لازالت تعاني بعض المناطق من استبعاد نسبة كبيرة من أفرادها ماليًا وعدم استفادتهم من الخدمات المالية المقدمة، وهذا ما يعتبر عائقًا أمام تحقيق اشمال مالي، وقد يرجع هذا الاستبعاد إلى عدة عوامل التي لا بد من الحكومات ادراكها وفهمها لتطوير استراتيجياتها في تحقيق شمولًا ماليًا أكثر فعالية.
- مما سبق في فرع أبعاد الشمول المالي، نستخلص بعض العوامل التي تعرقل من تحقيقه كما يلي:³
- عدم وجود مؤسسات مالية رسمية في المناطق النائية وبالقرى من الفئة الفقيرة، ولا تتوفر تسهيلات مالية على مسافة معقولة، لذلك يضطر معظمهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية،
 - التمييز بين العملاء حيث ترى المؤسسات المالية أن التعامل مع الفقراء والشرائح ذات الدخل المنخفض يحقق لها أرباحًا متدنية مقارنة مع العملاء الأغنياء،
 - نقص المعرفة وعدم توفر معلومات بشأن الخدمات والإجراءات التي تقدمها المؤسسات المالية،
 - خوف المتعاملين من موظفي المؤسسات المالية والهياكل الوظيفية والمنتجات المالية المعقدة وهو ما يسمى حاجز نفسي،
 - ارتفاع تكلفة الوصول إلى استخدام الخدمات المالية،
 - بُعد نقاط تقديم الخدمات المالية يشكل تقاعس للمتعاملين ويُقص من تشجيعهم،
 - عدم توفير المعلومات والبيانات الكافية من طرف المؤسسات المالية للأفراد والمؤسسات المهمة وقلة الشفافية،

¹ - حسين محمودي، صورية شنبلي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص:165.

² - Olubunmi Adewol Ogunode، Rufus Ishola Akintoye، op-cit، p:42

³ سهير محمود معتوق، ايمان حسن علي، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، ص:86.

- عدم الاهتمام بأولوية حماية المستهلك من النتائج السلبية لاستخدام هذه الخدمات المالية،
 - عدم وجود وعي كافي للأفراد المستهلكين بأدوات الشمول المالي المساهمة في تسهيل عملياتهم المختلفة،
 - قد يكون لسياسة الدولة دور في إعاقة تجسيد الشمول المالي،
 - عدم توفر الأمن والاستقرار الاجتماعي للدولة.
- كما قسم بعض الباحثين هذه الحواجز إلى ثلاثة أنواع:¹
- **حواجز بشرية:** وهي عوائق عديدة منها عدم المساواة بين الجنسين، والافتقار إلى الوضع المالي، والافتقار إلى الهوية، والافتقار إلى فرص العمل،
 - **حواجز مؤسسية:** تتعلق بالحكومة كالحماية السيئة للعملاء وخدمات ذات جودة رديئة،
 - **حواجز البنية التحتية:** تتمثل في نقص المعرفة حول التكنولوجيا مثل المعاملات المصرفية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمراسلين التجاريين.

3.1. مقومات نجاح، مؤشرات، استراتيجيات الشمول المالي

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب وضع استراتيجيات وخطط عمل فاعلة تركز على مجموعة من المقومات والعناصر الأساسية لضمان نجاحها، فاجتهدت مختلف الهيئات الحكومية في العالم بالنهوض بالشمول المالي ووضعت عدّة مقومات وخطط لأنجاحه وتوسيع نطاقه وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

1.3.1. مقومات نجاح الشمول المالي

لأنجاح الشمول المالي لا بد من الأخذ في الاعتبار توفير بنية تحتية قوية تساهم في تقديم الخدمات على أحسن وجه، كما يقوم الشمول المالي على توفير خدمات مالية ميسرة للجميع من خلال الركائز الآتية:²

- الوعي والثقافة المالية للمستخدمين بمعرفة الخدمات المالية والمخاطر التابعة لها،
- توفير المعلومات للمستخدمين لتسهيل عملية اتخاذ القرار الصحيح،
- وجود سياسات ومؤسسات تنظم وتراقب استخدام المنتجات المالية،
- تحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي،
- ابتكار منتجات مالية تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الاقتراض والتمويل،
- التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في ظهور خدمات مالية مبتكرة،
- وضع استراتيجيات للتعليم المالي الذي يتم من خلاله توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي،

¹ - Gowsya shaik، Raja Babu، op.cit، p:380.

² - البنك الدولي، الشمول المالي، متاح على الموقع الإلكتروني [https://www.albankaldawli.org]، آخر تحديث: 2022/03/29، تم التصفح: 2022/08/10، 14.00. محمد موسى، علي شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 17. علقمة مليكة، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

- تحديث أنظمة مدفوعات التجزئة والمدفوعات الحكومية لتشجيع استخدام المدفوعات الإلكترونية، بدلا من استخدام الأدوات النقدية والورقية وهو ما يؤدي إلى خفض التكاليف،
- إصلاح أنظمة المدفوعات الوطنية بما في ذلك أسواق التحويلات وإجراء دراسات تشخيصية وتقديم توصيات لتحسين هذه الإستراتيجية.

يعتمد الشمول المالي الناجح بشكل أساسي على تحسين الاستراتيجيات المناسبة وتنفيذ-تطبيق- تقييم الوقت.¹

بالإضافة الى بعض العوامل التي تساعد في إنجاح الشمول المالي:²

اصلاح البنوك الحكومية: لاعتبار البنوك الحكومية تلعب دور هام في تحسين توصيل الخدمات المالية وتشجيع الائتمان والادخار، وخاصة لمحدودي الدخل، فأجريت بعض الإصلاحات عليها بدلا من إعادة هيكلتها ككل وذلك بإدخال تقنيات حديثة للتمويل الصغير،

الدفع عبر وسائل المحمول: ان انتشار التكنولوجيات الجديدة "الهاتف المحمول ووسائل الاتصال المحمول" عملت على تخفيض تكلفة المعاملات بشكل كبير، فضلا عن التحويلات المالية التي أصبحت أكثر سهولة.

2.3.1. مؤشرات الشمول المالي

يمكن اعتبار ارتفاع نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية وبطاقات ائتمان من أهم المظاهر التي تعكس مدى تقدم الشمول المالي في الدولة فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على انتشار الخدمات المصرفية بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تنوع المنتجات والخدمات المالية المتاحة لشرائح المجتمع المختلفة، مثل القروض الصغيرة وبطاقات الدفع الإلكتروني، سهولة الحصول على الخدمات المالية من حيث توفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي في المناطق المختلفة، وانخفاض تكلفتها مثل رسوم فتح الحسابات والعمولات، وتقوم الهيئات الدولية بمتابعة زيادة معدلات شمول المرأة والفئات محدودة الدخل للخدمات المالية الرسمية لقياس مدى نجاح خطط الشمول المالي مع توفير برامج تثقيف مالي لتشجيع استخدام الخدمات المالية وزيادة الوعي بها، كما تعتبر زيادة نسبة المدفوعات الإلكترونية بدلا من النقدية وتطبيق تقنيات حديثة لتسهيل الخدمات المالية مثل الهاتف المحمول والتقنيات الرقمية من مؤشرات تطور المجتمعات ماليا، وهذه مجموعة من المظاهر التي تبين مدى تقدم الشمول المالي في المجتمعات ملخصة كما يلي:

- **خدمات مالية متنوعة:** مدفوعات، حسابات التوفير، حسابات جارية، تحويلات، مدخرات، ائتمان، الإقراض، التمويل، المعاشات... الخ،
- **وسائل الدفع الإلكتروني:**

¹- Gowsya Shaik·Raja Babu·op.cit·p:380

²- أسماء احمد السنجري، زهراء أحمد النعيمي، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 41، العدد 135، سبتمبر 2022، ص: 142.

○ بطاقات بنكية "وهي بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية، لها عدة استخدامات ودون حمل نقود كبيرة"، وهي نوعان بطاقات غير ائتمانية (لا تعطي لحاملها فرصة للحصول على قرض: بطاقة مدنية، بطاقة أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الدفع مقدما)، بطاقات ائتمانية (تتيح لصاحبها الحصول على قرض: بطاقة ائتمانية متجددة، غير متجددة تصدرها المنظمات العالمية والمؤسسات المالية الكبيرة والمؤسسات التجارية الكبيرة مثل VISA، Mastercard.

- البطاقات الذكية: بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريحة،
- النقود الالكترونية (النقود الرقمية): هي مكافئ الكتروني للنقود التقليدية، شراء عملات الكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها،¹
- مواصفات الخدمات المقدمة: عدالة، شفافية، وقت مناسب، تكاليف منخفضة،
- تستهدف كافة شرائح المجتمع: شركات وأفراد،
- التنفيذ والرقابة: تقدم الخدمات من خلال قنوات رسمية للنظام المالي الرسمي، وتخضع للرقابة والمتابعة من الهيئات الرقابية.²

3.3.1. استراتيجيات الشمول المالي

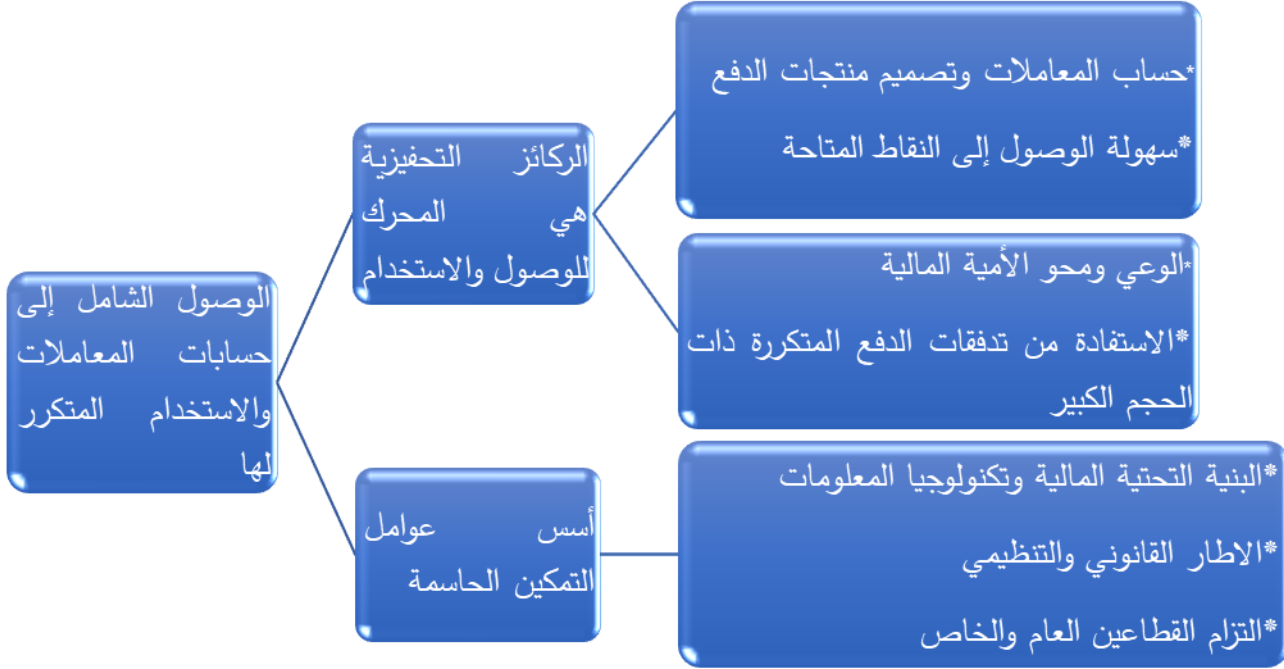
قامت أكثر من 60 بلد بتطبيق استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وتعرف الصين والهند وكينيا من أكثر الدول شمولاً حيث أكثر من 80% من السكان يمتلك حسابات، واعتمدت هذه الدول على إصلاحات وابتكارات مشجعة للشمول المالي كالدفع نحو فتح حسابات منخفضة التكلفة والمدفوعات باستخدام الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، والنموذج الآتي يبين الإستراتيجية والنهج المتبع من قبل البنك الدولي:³

¹نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية (الآفاق والتحديات)، ملتقى البحث العلمي، [www.RSSCRS.INFO].

²احمد سعيد البكل، ايمان فاروق الحداد، مرجع سبق ذكره، ص:160.

³-البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم 01: استراتيجية البنك الدولي للشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع البنك الدولي.

ومن أسباب تقدم بعض الدول في الشمول المالي ما يلي:¹

- اتباع سياسات على نطاق واسع، كحسابات الهوية الرقمية الشاملة في الهند،
- الاستفادة من المدفوعات الحكومية، حيث هناك أفراد فتحوا حسابات لأول مرة لغرض تلقي هذه المدفوعات،
- السماح لاستخدام الهاتف المحمول للحصول على الخدمات المالية بالازدهار، مثال: ارتفعت النسبة العالمية لملكية حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول من 2% إلى 10% خلال 2014 و2021 على التوالي، وفي افريقيا جنوب الصحراء من 12% إلى 33%.
- تشجيع التجارة الالكترونية لتعميم الخدمات المالية،
- اتباع استراتيجية تربط بين مختلف الجهات التنظيمية في الدولة لتحقيق الإصلاحات اللازمة،
- الاهتمام بحماية المستهلك والقدرة المالية لزيادة ثقته في الخدمات المالية المقدمة.

¹-المرجع السابق.

يسعى اتحاد المصارف العربية من تعزيز الشمول المالي في الدول العربية التي تعرف انخفاضاً مقارنة بالمجتمعات الأخرى، من خلال تشكيله "اللوبي العربي الدولي" لتحقيق تعاون مصري لمواجهة الضغوط المالية، فعقد العديد من الدورات والمؤتمرات بغية تثقيف المستهلكين ماليًا وتوعيتهم، حيث عرفت نسبة الافراد الذين يمتلكون حساب في مؤسسات مالية ارتفاعاً خلال السنوات 2011، 2014، 2017، 2021 على التوالي 22%، 29%، 37%، 39%.

وفي مايلي بعض الاستراتيجيات الناجحة للشمول المالي:

1. استراتيجية دولة كينيا للشمول المالي:

هناك عدة عناصر رئيسية في استراتيجية كينيا للشمول المالي كإصدار سياسة وطنية للشمول المالي عام 2006 تضمنت خطة عمل واضحة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تبني تشريعات تهدف لتعزيز حماية المستهلك ماليًا وائتمانيًا، بالإضافة لإنشاء هيئة تنظيمية لقطاع الاتصالات لتشجيع البنية التحتية للدفع الرقمي، وطرح منتجات وخدمات مالية مبتكرة مثل القرض الأصغر والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، كما سعت الحكومة الكينية إلى تحفيز البنوك التجارية لفتح فروع في المناطق الريفية وتقديم حسابات ميسرة، وإقامة شراكات بين الحكومة ومقدمي الخدمات المالية لنشر التوعية والثقافة المالية، وقدمت جهوداً لإدماج المرأة والشباب ورواد الأعمال في النظام المالي الرسمي للاستفادة من التكنولوجيا المالية ولتحسين تجربة المستخدمين وخفض التكاليف،

وفي عام 2007 قامت كينيا بإنشاء منصة أطلقت عليها اسم "M-Pesa"، تقدم خدمات مالية كالمدفوعات والتحويلات عبر الهاتف المحمول للأفراد الكينيين، وذلك بواسطة وكلاء يحملون محل أجهزة الصراف الآلي مثل المتاجر الصغيرة ومحطات الوقود ومكاتب البريد. M تعني Mobile أي الهاتف المحمول، و Pesa تعني النقود بلغة سواحلية، مرت المنصة بعدة مراحل، ففي البداية كان الهدف تمكين المقترضين من سداد ديونهم الصغيرة عبر الهاتف المحمول، ثم في 2012 أصبح بالإمكان فتح حسابات توفير، وفي 2017 تمكين المزارعين الصغار من التواصل مع الموردين والعملاء عبر الهاتف المحمول،

تتميز خدمات M-Pesa بالرخص وسهولة الاستعمال مقارنة مع مزودي الخدمات المالية الآخرين، ما ساعد على ازدهارها إلى جانب سهولة فتح الحسابات وانخفاض التكلفة، ودعم البنك المركزي الكيني من خلال القوانين التنظيمية، إلا أن هذه المنصة تواجه تحديات مثل مخاطر الاحتيال المالي وغسل الأموال كغيرها من البرامج المالية، وتبنت كينيا استراتيجية وطنية جديدة للشمول المالي عام 2019 لمواكبة التطورات.¹

¹-Josphat Njuguna Omanga، Johannes Kabderian Dreyer، innovation and financial inclusion in kenya(a case study of M.PESA)

2. استراتيجية دولة الهند للشمول المالي:

اعتمدت الهند خلال جائحة كوفيد-19 على منصة عالمية تستهدف 600 مليون مستخدم تدعى "المعرف الشخصي العالمي"، والتي تركز على توفير الخدمات المالية الشاملة لتحويل أحلام الناس إلى حقيقة، كما شهدت الخدمات المالية الرقمية إقبالاً كبيراً واعتماداً سريعاً خلال الجائحة، خاصة في المدن، مع بقاء فجوة بين المدن والريف وبين الجنسين، حيث أصبح أكثر من 70% من البالغين في الهند يستخدمون هذه الخدمات خلال الأزمة، حيث ساهمت المنصة في تسهيل الوصول إليها وتوفيرها في كل مكان، وهذا ما صرحت به المتحدثة باسم الشركة السيدة "Kaleidofin Sucharita Mukherjee" خلال إطلاق تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 يوم 2022/06/29.

كما أكدت السيدة على الخطوات المهمة التي اتخذتها المنصة، مزج التكنولوجيا مع العلاقة المباشرة مع المستخدمين، وتقديم حلول للمدخرات تركز على القروض الطارئة والتأمين، والسماح للأفراد بالتركيز على أهدافهم، من خلال تكييف الأدوات المالية بشكل ملائم واستخدام اللغات المحلية، انتقلت المنصة من مرحلة النفاذ إلى مرحلة بناء الصلابة من خلال الاستخدام الأمثل للقروض ومنتجات التأمين وتعمل مع 6 مصارف وصناديق تعاضد تستثمر في مجالات متنوعة، وفي ما يلي عدة محاور رئيسية في استراتيجية الهند لتعزيز الشمول المالي:

- بداية بإطلاق مشروع "الحسابات المصرفية للجميع" في عام 2014 لفتح حسابات مصرفية للفئات المهمشة،
- تبني نظام الهوية الرقمية "آدهار" لتسهيل التحقق من الهوية وفتح الحسابات،
- إصدار قوانين لحماية حاملي الحسابات المصرفية وتعزيز الشفافية،
- تشجيع البنوك على فتح فروع في القرى والمناطق الريفية،
- إطلاق منتجات مالية بسيطة مثل حسابات التوفير والتأمين الشامل،
- تقديم حوافز للبنوك لإقراض المشروعات الصغيرة والأفراد محدودي الدخل،
- تشجيع الدفع الرقمي من خلال بطاقات الدفع والهاتف المحمول،
- برامج تثقيف وتوعية مالية بالتعاون مع البنوك والمدارس،
- استخدام الوكلاء لتقديم خدمات مالية أساسية في القرى النائية،
- الابتكار التكنولوجي في الخدمات المالية مثل المدفوعات والإقراض

3. استراتيجية دولة الصين للشمول المالي:

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تعتبر الصين من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي على مستوى العالم كما تم ذكره سابقاً، وتتمثل أبرز استراتيجياتها في هذا المجال بما يلي:¹

- إطلاق مبادرات وطنية شاملة لنشر الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي، مثل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2016-2020)
- تشجيع المؤسسات المالية على تقديم خدمات ومنتجات مالية ميسرة للفئات محدودة الدخل وسكان الريف،
- تسهيل الحصول على التمويل للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر،
- توسيع نطاق تغطية شبكات الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي في المناطق النائية،
- إصدار تشريعات تشجع على الدفع الرقمي وتنظم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول،
- تطوير بنية تحتية تكنولوجية آمنة وفعالة للخدمات المالية الرقمية،
- إطلاق منصة للهوية الرقمية لتسهيل فتح الحسابات المصرفية والوصول للخدمات المالية،
- التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لنشر التوعية والثقافة المالية،
- جمع البيانات والإحصاءات بشكل منتظم لقياس مؤشرات الشمول المالي.

¹ - Toward universal financial inclusion in china (models, challenges, and global lessons), world bank group, 2018.

المبحث (2) الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

تحتل المؤسسات الناشئة أهمية بالغة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، لما تقدمه من ثروة اقتصادية، تُعد إحدى الظواهر الاقتصادية البارزة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح لها دور متزايد الأهمية كمحفز للابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.

وفي هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء بشكل مفصل على مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، إلى جانب الدور الحيوي الذي تلعبه في دفع عجلة الاقتصاد وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار. كما يتطرق المبحث إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة، وكيفية التغلب عليها من خلال آليات التمويل المتاحة أمامها، بما في ذلك التمويل الجماعي ورأس المال المغامر وبرامج الحاضنات، سيتم ذلك من خلال المطالب الثلاثة على التوالي: مفهوم المؤسسات الناشئة، أهداف وأهمية ودورة حياة المؤسسات الناشئة، تمويل المؤسسات الناشئة.

1.2. مفهوم المؤسسات الناشئة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة ظاهرة اقتصادية متنامية تتمثل في المؤسسات الناشئة (Startups)، حيث باتت تلعب دوراً بارزاً في قطاع الأعمال والابتكار وخلق فرص العمل، سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المؤسسات الناشئة، وأهم مميزاتا بالإضافة إلى نقاط الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية.

1.1.2. تعريف المؤسسات الناشئة

تعددت تعريفات المؤسسات الناشئة بتعدد الجهات ولكنها تصب في نفس المعنى وهذه بعض منها:

تعرف المؤسسات الناشئة على: "أنها شركات حديثة النشأة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق وتنوي أن تتخطى المؤسس المنفرد، تواجه بعضها حالات الفشل والبعض الآخر يصبح شركات ناجحة، تبدأ الشركات الناشئة بالتحقق من صحة السوق ومواجهة المشكلة ومقارنة الحلول، ثم بناء منتج قابل للتطبيق بجد أدنى، لها مصادر عديدة للتمويل أهمها: التمويل الذاتي، المستثمرين الأفراد، شركات رأس المال المخاطر"¹.

كما تعرف المؤسسة الناشئة: "أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وذلك بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها."²

¹- Damiano Montani،Daniele Gervasion،Andrea Pulcini،startup company valuation:the state of art and future trends، international business research،vol13،no9،2020،p:31-32

² -عريس عمار،بن زاير عبد الوهاب، مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها،من الكتاب الجماعي: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، مارس2021، ص21.

المؤسسة الناشئة "مؤسسات شابة مبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة، وعُرفت أنها مؤسسات تهدف لتطوير وتوزيع منتج جديد في درجة عالية من حالة عدم التأكد."¹

طبقاً للقانون الإنجليزي تعرف المؤسسة الناشئة: "مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة start-up تتكون من جزأين "start" وهو يشير إلى فكرة الانطلاق، و"up" يشير إلى فكرة النمو القوي، وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر ليعم استخدام المصطلح بعد ذلك"،

وحسب Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم [the lean start up]: "المؤسسة الناشئة هي كيان بري صُممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة، أي تقديم منتج أو خدمة جديدة مع عدم التأكد على بيئة الأعمال المحيطة بها."²

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات حديثة النشأة تعمل على ابتكار منتج جديد لطرحه في سوق كبير أو حل مشكلة ما، والحصول على أرباح سريعة وضمنية.

وفي القانون الجزائري وطبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15، تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم عدة معايير وشروط تتمثل في:³

- عمر المؤسسة الذي لا يجب أن يتجاوز 8 سنوات،
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة،
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،
- أن يكون رأس مال الشركة مملوكاً بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات خاصة حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"،
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،
- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

كما يتعين تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" مرفقاً ببعض الوثائق، يتم الرد على الطلب في حدود 30 يوماً ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب، وتنشر قرارات المنح في نفس البوابة وتمنح العلامة لمدة أربع 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.⁴

¹ -منصوري هوارى، بن عياد محمد سمير، بن مصطفى ريم، دار المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجامعة الجزائرية "دراسة ميدانية جامعة أدرار"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 190.

² -رمضاني مروة، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة "نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربياً"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، ص 278.

³ -الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي، رقم 20-254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، رقم 55، 2020/09/21، المادة 11.

⁴ -نفس المرجع السابق، المادة 12، 13، 14.

2.1.2. مميزات المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بميزتين أساسيتين هما الابتكار والنمو السريع، وذلك بفضل تبني أحدث التقنيات واستغلال الموارد البشرية بكفاءة عالية، كما تتسم هذه المؤسسات باستثمار مالي محدود نسبياً وإمكانية مخاطر عالية، وهذه مجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية نذكر منها:¹

- شركات حديثة العهد: وليست كل شركة صغيرة تصنف على أنها شركة ناشئة،
- شركات شابة ويافعة: لها خياران إما التطور الشركات ناجحة، أو خسارتها وإغلاق أبوابها،
- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى الصفات التي تحدد معنى شركة ناشئة هي نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير، أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف،
- شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد عليها: تتميز الشركات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية باعتمادها على الانترنت،
- شركات تتطلب تكاليف منخفضة: يعني أنها تحتاج إلى تكاليف صغيرة مقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها بشكل سريع.

بالإضافة إلى:²

- قدرتها على الابتكار وتطوير منتجات جديدة،
- مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات،
- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيداً وأقل كثافة رأسمالية،
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي.

3.1.2. نقاط الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية

تختلف المؤسسة الناشئة عن المؤسسة الكلاسيكية في بعض النقاط المهمة كما يلي:³

- أهم عنصر اختلاف هو النمو الكبير الذي تعرفه المؤسسات الناشئة،
- مراحل دورة المؤسسات الكلاسيكية (انطلاق - نمو - نضج - وبعدها تراجع) بينما المؤسسات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم في مرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو،
- الشركة الناشئة تقدم منتجاتها لسوق جد كبير على عكس الشركة الكلاسيكية،

1 -مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة" حلول لانجاح المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2020، ص 133.

2 -رمضاني مروة، بوقرة كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 279.

3 - وليد بولغيب، الشركات الناشئة وإمكانات نجاحها في الجزائر، من الكتاب الجماعي "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، مارس 2021، ص:192.

- يتوجه المستثمرون للاستثمار في المؤسسات الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية،
- بالإضافة إلى الاختلاف في مصادر التمويل، حيث تعتمد المؤسسات الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر، نظرا لامتناع البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر، بينما تحصل الشركات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية.

2.2. أهداف وأهمية ودورة حياة المؤسسات الناشئة

سيتم التعرض في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، أولها أهداف المؤسسات الناشئة، وثانيها أهمية المؤسسات الناشئة، وثالثها دورة حياة المؤسسات الناشئة.

1.2.2. أهداف المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات جزءا حيويا من الاقتصاد، يهدف إلى توفير حلا لاحتياجات سوق محددة وتعزيز الابتكار والتنوع في الإقتصاد وتوفير فرص عمل للشباب.

تهدف المؤسسات الناشئة إلى تحقيق أهداف متعددة نذكر منها ما يلي:¹

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل،
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين،
- أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، فهي وسيلة للاندماج والتكامل بين المناطق،
- تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

2.2.2. أهمية المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة في تعزيز التنمية الإقتصادية وتشجيع ريادة الأعمال، والمساهمة في تطوير المجتمع وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال:

- توفير فرص عمل للشباب في ظل انخفاض معدلات التوظيف،
- تنمية وتطوير قدرات الأفراد خاصة أنهم يتميزون بقدرات هائلة تمكنهم من لعب أدوار متميزة داخل المؤسسة الناشئة،
- المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه والرفع من تنافسيته.²

¹ -خفس المرجع السابق، ص 280.

² -جسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 406.

- إذ تساعد المؤسسات الناشئة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبياً نظراً لسهولة إنشائها، ففترة الإنشاء لديها قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية،
- كما تساهم في تشجيع الاستثمار والحد من هجرة الأدمغة،
- تعد إستراتيجية للبناء والمحافظة على رأس المال الفكري، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب.¹

3.2.2. دورة حياة المؤسسات الناشئة

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن المؤسسات الناشئة تتميز بالنمو المستمر، إلا أنه في الحقيقة قد تمر بمراحل صعبة وتذبذبات، فللمؤسسات الناشئة دورة حياة تمثل المسار التطوري يشمل مراحل مختلفة تمر بها المؤسسة منذ بدايتها إلى استقرارها أو إغلاقها، ففهم هذه المراحل يعتبر أمر بالغ الأهمية يساعد المؤسسين على اتخاذ قرارات ملائمة وفعالة لضمان نمو مستدام وتجنب الوقوع في المشاكل والتحديات، وفي ما يلي عرض لدورة حياة المؤسسات الناشئة:

1. المرحلة الأولى: النشأة

يقوم شخص ما أو مجموعة من الأشخاص بطرح فكرة جديدة تستهدف احتياجات المستهلك في السوق والتأكد من إمكانية تجسيدها في الواقع،² ويتم في هذه المرحلة التعمق في البحث من خلال دراسة الفكرة، السوق، السلوك، أذواق المستهلك المستهدف والبحث عن مصادر لتمويلها "تمويل ذاتي في المراحل الأولى"، وإمكانية الحصول على مساعدات حكومية.³

2. المرحلة الثانية: الانطلاق

وهي نقطة البداية حيث في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة ويكون رأس المال الأساسي ضروري،⁴ وتعتبر أصعب شيء يواجه صاحب الفكرة وهو من يتبناها على أرض الواقع، فعادة ما يكون المدعمن له هم: الأصدقاء والعائلة، لحصوله على تمويل ويكون سعر المنتج أو الخدمة مرتفع وبحاجة إلى ترويج ودعاية.⁵

3. المرحلة الثالثة: النمو

توسع نشاطات المؤسسة أفقياً وعمودياً لتحتل مركز في السوق،⁶ ويبلغ فيها المنتج الذروة حيث يتوسع الى خارج مبتكره الأوائل، فيبدأ الضغط السليبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، او ظهور عوائق أخرى يمكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.⁷

¹ - بين عياد جلييلة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، ص 170.

² - المومن عبد الكريم، كرمية توفيق، عاشور حيدوشي، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية في الجزائر، من الكتاب الجماعي "المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البويرة، ص 16.

³ - جوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة "دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، ص 421.

⁴ - المومن عبد الكريم، كرمية توفيق، عاشور حيدوشي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁵ - جوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 421.

4. المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي

يعرف المشروع في هذه المرحلة تراجع كبير بالرغم من استمرار تمويله، ما يؤدي إلى خروجه من السوق في حالة عدم تدارك الوضع.¹

5. المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر

يتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره وتوسيع نطاق تسويقه، بعد إدخال تعديلات عليه وتحسينه من خلال اعتماد استراتيجيات الابتكار.²

6. المرحلة السادسة: النضج

يخرج المنتج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، حيث يحتمل أن 20% إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.³

الشكل رقم 02: دورة حياة المؤسسات الناشئة



6 - المومن عبد الكريم، كرمية توفيق، عاشور حيدوشي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

7 - جوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 421.

1 - وليد بولغب، مرجع سبق ذكره، ص 192.

2 - نفس المرجع السابق.

3 - نفس المرجع السابق، ص 192.

3.2. تمويل المؤسسات الناشئة

يحتاج أي مشروع إلى مصادر وجهات لتمويله من أجل تشجيعه وتحسين المناخ الاستثماري له، والمشكل الأساسي للشركات الناشئة هو مصادر تمويلها ففي الغالب يتم الاعتماد على تمويلها الخاص الذي قد لا يكون كافياً لتغطية احتياجاتها وتحقيق أهدافها، وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفروع الآتية: الفرع الأول مشاكل وأهداف تمويل المؤسسات الناشئة، الفرع الثاني مصادر تمويلها، والثالث الأساليب المستحدثة لتمويلها، وعوامل نجاحها وفشلها.

1.3.2. مشاكل وأهداف تمويل المؤسسات الناشئة

1. مشاكل تمويل المؤسسات الناشئة:

تواجه المؤسسات الناشئة تحديات تمويلية متنوعة لافتقارها للضمانات الكافية، بالإضافة إلى المخاطر العالية المرتبطة بها التي تجعل تمويلها أمر صعب بالنسبة للجهات التقليدية، كما تعاني العديد من المشاكل التي تقف أمام حصولها على القروض المصرفية من البنوك، والتي من أهمها:¹

- **عدم ملائمة معايير الإقراض:** تفرض البنوك بعض الشروط والمعايير على المؤسسات للحصول على تمويل وغالباً لا تتناسب مع طبيعة وخصائص المؤسسات الناشئة،
- **ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الناشئة:** لا يمكن تحديد الجدارة الائتمانية للمؤسسات الناشئة لعدم إمكانية استخراج النسب والمؤشرات المالية التي يحتاجها البنك لتمويل المؤسسات،
- **ضعف الضمانات:** تحتاج البنوك التقليدية ضمانات لمنح القروض وهذا ما لا تتوفر عليه المؤسسات الناشئة، وذلك ما يجعل البنوك تحجم عن تمويلها،
- **عدم انتظام السجلات المحاسبية:** تعتمد البنوك على الحسابات الختامية المنتظمة والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين، فالمؤسسات الناشئة يكتفي أصحابها بإمسك سجلات إحصائية شخصية تجنباً للوقوع في المشكلات الضريبية، وهذا لانخفاض حجم النشاط،
- **عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:** تتطلب البنوك لمنح الائتمان دراسة جدوى المشروع المطلوب تمويله، ونظراً لارتفاع تكلفة إعدادها لا تلجأ المؤسسات الناشئة لذلك،
- **ارتفاع درجة المخاطرة:** تتميز المؤسسات الناشئة بارتفاع درجة المخاطرة، وهذا يشكل عائقاً أمام تمويلها من قبل البنوك،
- **ارتفاع أسعار الفائدة على القروض:** يتعذر على المؤسسات الناشئة في السنوات الأولى تسديد القروض مع فوائدها كون هامش الربحية بها قليلاً وهذا يعتبر عائق تمويل.

¹ -عريس عمار، بن زاير عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2. أهداف تمويل المؤسسات الناشئة:

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لنجاح المؤسسات الناشئة، كما يعزز قدرتها على التنافس، ولتمويل المؤسسات الناشئة عدة أهداف لدفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها:¹

- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري،
- توفير السيولة الضرورية للمشروع وإمداده بالتجهيزات.
- تسهيل مختلف التدفقات المالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية،
- تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية،
- التنوع في النشاطات المصرفية والاستجابة بصورة أفضل وأسرع لطلبات الزبائن،
- رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها،
- يساعد التمويل على التوسع وفتح خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات ومنه زيادة العمالة،
- يساعد التمويل التاجيري المؤسسات الناشئة الحصول على المعدات الحديثة نظرا لإمكانياتها المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك،
- الحد من الاستدانة،
- العمل على التكفل بتمويل أنشطة التكوين والتدريب لرفع الكفاءة والفعالية من أجل تأهيل المؤسسات.

2.3.2. مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

نظرا لمشاكل التمويل التقليدي التي تواجهها المؤسسات الناشئة، أوجدت هيئات دعم وتطوير هذه المؤسسات مجموعة من الآليات والسياسات التمويلية التي تتماشى مع احتياجاتها واستغلالها بشكل أمثل، وهذه بعض مصادر تمويلها التقليدية:

1. **حاضنات الأعمال:** تعرف على أنها "هيكل يرحب ويدعم الشركات الجديدة في الإنشاء، حتى إنشائها وأحيانا خلال الأشهر الأولى من وجودها"²، فحاضنات الأعمال تعمل على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو، وتزويد المقاولين الجدد بالأدوات اللازمة لإنجاح مشاريعهم الناشئة.³ وتغطي حاضنات الأعمال ثلاثة مراحل:⁴

¹ -منصوري هواري، بن عياد محمد سمير، بن مصطفى بريم، مرجع سبق ذكره، ص:190

مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سبق ذكره، ص:134.

² -عريس عمار، بن زاير عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ -بوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 423.

⁴ عريس عمار، بن زاير عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص:24.

- ✓ **مرحلة ما قبل الاحتضان:** تقييم الابتكار وخطة العمل ومدجة الشركة وتوفير التدريب ونقل الخبرات الميدانية،
 - ✓ **الحضانة:** تتكون هذه الخطوة من الوصول إلى التمويل، الإشراف، الاستضافة، التسويق، والتخطيط للأنشطة المتقدمة،
 - ✓ **مرحلة ما بعد الحضانة:** تتعلق بتشخيص الابتكار والدعم التكنولوجي والتسويق وتطوير الأعمال.
- كما تقدم حاضنة الأعمال مجموعة من الخدمات التي يتطلبها تنمية مشروع:¹

- ✓ **الخدمات الإدارية:** المتمثلة في الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات...
- ✓ **خدمات سكرتارية:** معالجة النصوص، تصوير مستندات، الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الانترنت، تنظيم المكالمات والمراسلات،
- ✓ **الخدمات المتخصصة:** استشارات تطوير المنتجات، التعبئة، التغليف، التسعيرة، إدارة المنتج، خدمات تسويقية،
- ✓ **خدمات تمويلية:** المساعدة في الحصول على التمويل،
- ✓ **خدمات عامة:** كالأمن، أماكن التدريب، الحاسب الآلي، المكتبة...
- ✓ **المتابعة والخدمات الشخصية:** تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة....

2. **المنح وإعانات الدخل:** عبارة عن تحويلات رأس المال، ملكية الأموال من طرف المانح إلى طرف آخر المستفيد، وأفضل مثال لسياسة دعم الدخل لرواد الأعمال الناشئين هو في ألمانيا، التي جريت منذ منتصف الثمانينات مخططات تعزز خلق الأعمال بين العاطلين عن العمل،

3. **القروض الميسرة(المدعمة):** وهي القروض التي تمنحها الحكومة كدعم تكميلي لرواد الأعمال الشباب في حال رفض طلبهم من قبل البنوك، وتمّ اعتمادها في دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل منح قروض بدون فوائد في إطار ما يسمى "قروض الشرف" تتم مقابل كلمة الشرف للمقترض دون طلب ضمانات،

4. **برامج ضمان القروض:** تعمل على توفير الضمانات لتشجيع البنوك على إقراض المؤسسات الناشئة وتجاوز المشاكل التي تمنعها من الحصول على تمويل، ويهدف البرنامج إلى:

- تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن عدم السداد،
- تعمل على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية لتمويل الموجودات الثابتة،

¹ - عادل عامر، الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنة الأعمال، مقال في مجلة دنيا الوطن، متاح على الموقع الإلكتروني: [http://alwatanvoice.com]، تاريخ التصفح: 2022/05/28، الساعة: 18.12.

- يقوم على اقتسام المخاطر فيما بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث توفر الضمان للمؤسسات ذات الجدوى الاقتصادية التي لا يقدر أصحابها الحصول على التمويل لعدم تقديمهم الضمانات.¹

3.3.2. الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، عوامل نجاحها وفشلها

سيتم التطرق لأهم الأساليب المعتمدة بالإضافة إلى بعض العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة.

1. الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة:

تسمى أساليب مستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأنه في الدول المتقدمة تمّ اعتمادها منذ فترة طويلة، وستقوم بعرض كل من: قرض الإيجار، رأس المال المخاطر، استغلال حقوق الملكية.

✓ **التمويل بقرض الإيجار:** يلجأ إليه المستثمرين في حال نقص الأموال الخاصة وضعف معدل التمويل الذاتي، ويعرف على أنه "اتفاق متعاقد بين طرفين يحول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر"².

✓ **رأس المال المخاطر:** تقنية بديلة للتمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة التي يصعب عليها الحصول على تمويل، حيث تتم بواسطة شركات رأس المال المخاطر على أساس المشاركة "يقوم المشارك بتمويل المشروع دون ضمانات فهو يخاطر بأمواله"، يحقق أصحاب رأس المال المخاطر عوائد عالية عند نجاح المشروع، بينما يتعرضون إلى خطر فقدان رأس المال المستثمر عندما يفشل.³

✓ **التمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية:** مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم ومع تزايد حدة المنافسة نتيجة العولمة، أصبح هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة، وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف الآخرين دون ترخيص.⁴

1 - عريس عمار، بن زاير عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

2 - مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3 - عريس عمار، بن زاير عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4 - مصطفى بورنان، علي صولي، ص 140.

2. عوامل نجاح، فشل المؤسسات الناشئة:

يقوم نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة على مدى الإحاطة بمختلف العوامل الأساسية اللازمة لقيام فكرة المشروع، يمكن تصنيفها الى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

✓ **عوامل نجاح، فشل خارجية:** وهي كل ما يحيط بالمؤسسة ويؤثر فيها، وتتمثل فيما يلي:

➤ **العوامل البيئية:** وهي البيئة التي تنشأ فيها المؤسسة وتمثل حدودا لمنتجاتها وكيفية تسويقها، فلا يمكن الاعتماد مثلا على الانترنت ووسائل الدفع الالكتروني في بيع وتقديم الخدمات والمنتجات في مجتمع لا يتمتع بالمعرفة التقنية ولا يستخدمها، وتختلف البيئة من دولة الى أخرى¹

➤ **القوانين والنظم التشريعية:** لها تأثير على عمل المؤسسات الناشئة من خلال الالتزام بقوانين الدولة التي تقام فيها الشركة، حيث تهتم معظم الحكومات برعاية هذه المؤسسات من أجل توليد الابتكار وخلق فرص عمل وذلك بدعمها بخطط تمويلية ومساعدتها على كسر حواجز الدخول الى السوق²

➤ **التكنولوجيا:** تغير حجم المهارات والقدرات والمعرفة التكنولوجية والإدارية في المؤسسة وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية،

➤ **سلوك المستهلك:** الفهم الجيد للمستهلك من خلال تجميعه المعلومات حول المنتج او الخدمة التي يحتاجها، أدى الى ترحيبه بالمنتجات الجديدة وهذا ما يساعد المؤسسات الناشئة³.

✓ **عوامل نجاح، فشل داخلية:** نستعرض بعض العوامل التي تعتبر داخلية ولها تأثير على المؤسسة كما يلي⁴:

➤ **هدف واقعي:** ونقصد به أن يكون للمؤسسة هدف قابل للتحقيق مع بذل جهد كبير وذكاء أكثر، ويكون مبني على قدراتها،

➤ **شخصية المؤسس:** المؤسس ذو الشخصية المثالية له دور كبير في إنجاح الشركة لقدرته على التعامل مع الموظفين والتفاوض مع المؤسسات الأخرى، بالإضافة الى خبراته ومهاراته التي تلعب دور في إمكانية نموها،

➤ **فريق عمل جيد:** اختيار فريق العمل بعناية والتفوق في حسن اختياره من أهم عوامل نجاح المؤسسات الناشئة، فلا بد من أن يمتاز بكفاءة وقدرات مطلوبة،

¹- كرم سلام عبد الرؤوف، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، الملتقى الدولي العلمي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، 05/04 جوان 2022، برلين، 2022، ص:156.

²- Nipuna Tookham، A STUDY OF FACTORS INFLUENCING ON START-UP BUSINESS THE MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION DEGREE، FAILURE AND SUCCESS ، GRADUATE SCHOOL OF BUSINESS، INTERNATIONAL PROGRAM ، p :10. ،2021، THAILAND، BANGKOK، SIAM UNIVERSITY

³-Ibid. p:9.

⁴-كرم سلام عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص:157،158

➤ الابتكار والحلول الإبداعية: أن يكون المنتج المقدم فكرة مبتكرة تواجه التحديات البيئية الاقتصادية والاجتماعية،

➤ التوقيت: وهو مهم للدخول الى السوق في الوقت المناسب فالتوقيت الخاطئ قد يدمر العمل والسمعة، ومن خلال الدراسة المعمقة التي قام بها الخبير في مجال الشركات الناشئة "بيل غروس"، توصل الى بعض الأمور المتحكمة في نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة كما يلي: عامل الوقت 42%، الفريق القائم على التنفيذ 32%، الفكرة في جوهرها 28%، نموذج العمل التجاري 24%، التمويل 14%.

المبحث (3) الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

بما أن التنمية قضية محورية فأصبحت مطلباً أساسياً للفهم والتطبيق على حد سواء، واتجهت الدول نحو تطوير الأدوات والاستراتيجيات للرفع من معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي للارتقاء بمستوى معيشة الفرد للوجه الذي يضمن كرامته ورفاهيته واستقراره، ولابد من الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة التي تعتبر دعامة للتقدم في كل المجالات لتحقيق الرفاهية الإنسانية وأهداف التنمية المستدامة، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة جهود وتضافر كافة الجهات المعنية بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب رفع الوعي بأهميتها على كافة المستويات.

1.3. تعريف، خصائص التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير على المستويين العالمي والمحلي في العقود الأخيرة، نظراً لأهميتها في تحقيق التوازن بين جوانب التنمية المختلفة وضمان استدامة الموارد، وترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة محاور أساسية: النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظة على البيئة، بحيث يتم تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وفي مايلي سيتم تقديم تعريفاً للتنمية المستدامة وبعض الخصائص المتعلقة بها لتعميق الفهم وتوضيح الصورة.

1.1.3. تعريف التنمية المستدامة

من المعروف أن التنمية المستدامة تركز على تحسين نوعية الحياة للأفراد والوصول إلى الرفاه مع تحقيق حماية للبيئة، كما تعددت تعريفات التنمية المستدامة وفي ما يلي أهم التعريفات التي أعطيت لها:

التنمية المستدامة ظهر مفهومها في سبعينات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، فهي مجموعة من السياسات والإجراءات لتحقيق وضع أفضل للمجتمع باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة.¹

التنمية المستدامة حسب مجلس الأعمال لدعم التنمية: هي تلبية حاجات الإنسان دون تعريض حظوظ الأجيال القادمة للخطر.²

¹ -مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة- مفهومها أبعادها مؤشرات-، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص81.

² -نادية سعيد عيشور، التنمية المستدامة- تحديات السيادة الوطنية في العالم العربي-الجزائر نموذجاً، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2017، الأردن، ص128.

أما جيف سيمونز: التنمية في جوهرها عملية تغيير يشمل الإنسان والمجتمع و الدولة على المستوى الرأسي، ويتغلغل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. الخ، تختلف الأفكار حول أهداف و مقاصد هذا التغيير.¹

التنمية المستدامة: هي كل الجهود المبذولة الهادفة لتحقيق مآرب عدة ذات أبعاد متنوعة، تضمن الحياة الكريمة للناس بوصفهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، فهي لا تعني إشباع الحاجيات المادية فقط وإنما ترتقي بالإنسان إلى مصاف كمال إنسانيته.²

التنمية المستدامة: هي استدامة الحياة الإنسانية، أما البيئة الطبيعية ما هي إلا وسيلة وليست غاية، فعلى كل جيل مقابلة احتياجاته من دون أن يترتب على ذلك ديون لا يستطيع الوفاء بمقابلتها منها:³

- ديون بيئية: تترتب على تلوث البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية،
- ديون مالية: من خلال الاقتراض غير الرشيد،
- ديون اجتماعية: إهمال الاستثمار في تنمية الإنسان،
- ديون ديمغرافية: السماح للنمو السكاني غير المنظم.

تعريفات من زوايا مختلفة:

تم تعريف التنمية المستدامة من جوانب عديدة كما يلي:⁴

- مفهوم اقتصادي: هي خفض عميق في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية،
- مفهوم اجتماعي: استقرار النمو السكاني، تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية،
- مفهوم سياسي: مشاركة كل فرد في القرار المجتمعي والتمتع بالحرية الإنسانية الاقتصادية السياسية،
- مفهوم بيئي: القدرة على الاستمرار في استخدام وحماية الموارد الطبيعية خاصة الحيوانية والزراعية،
- مفهوم تقني: الاعتماد على الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة وتنتج حد أدنى من الغازات الضارة لسلامة البيئة من التلوث.

مما سبق نستخلص تعريف للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مصطلح عالمي يقصد به تلبية حاجيات الأفراد وتحسين ظروفهم المعيشية في ظل الحفاظ على الموارد الطبيعية حالياً ومستقبلياً وبشكل دائم مستمر، وذلك بالإعتماد على تقنيات ذات تأثير ضعيف على

¹ نفس المرجع السابق، ص 129.

² نفس المرجع السابق، ص 131.

³ -عمران للعلوم الاجتماعية والسياسية، النمو المعاق والتنمية المستدامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الأول، العدد 1، صيف 2012، ص 26.

⁴ - مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2.1.3. خصائص التنمية المستدامة

تنسب التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من مفاهيم التنمية التقليدية، وتجعل منها نهجًا شاملاً ومتكاملاً لتلبية احتياجات الحاضر مع الحفاظ على مصالح المستقبل، ومن التعريفات السابقة تحدد بعض الخصائص التي تميز التنمية المستدامة يتم تلخيصها في الآتي:¹

- فهي تعتبر تنمية شاملة، مستمرة، عادلة، ومتوازنة،
- هي تنمية لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة،
- هي تنمية رشيدة دون إسراف أو سوء استخدام،
- تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها،
- تعظم من قيمة المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي،
- تتوجه إلى تلبية متطلبات الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع، والحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظامين البيئي والاقتصادي،
- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد والأجيال والاهتمام بجميع فئات المجتمع بالأخص النساء والأطفال في الأنشطة التنموية،
- يُعتبر البعد الزمني هو البعد الأساسي فيها، حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير الإمكانيات والتخطيط لأطول فترة زمنية ممكنة.

2.3. أهداف، أبعاد التنمية المستدامة

تسعى الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال خطة التنمية المستدامة للقضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي، والتي بدورها تحقق الرفاهية للشعوب في جميع مجالات الحياة، في ظل مراعاة بعض الجوانب تسمى بالأبعاد والتي تساهم في تحقيق تلك الأهداف بشكل شامل.

1.2.3. أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 أهدافاً للتنمية المستدامة وتسمى بالأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، وتعتبر هذه الأهداف إطاراً عالمياً للحد من التحديات العالمية، ويعمل كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

¹-الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، 2016، العدد16، ص300.

بشكل عام على تعزيز تنفيذ هذه الأهداف ومتابعتها، وهي 17 هدفا وكل هذه الأهداف تصب في كون التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي ما يلي الأهداف 17:¹

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان،
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع،
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات للمشاركة في الحياة،
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لكل فرد،
- إقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار،
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها،
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام،
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات،
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

¹لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أهداف التنمية المستدامة، متاح على الموقع الإلكتروني: [https://uncitral.un.org]، تاريخ التصفح 2022/03/30.

الشكل رقم 03: أهداف التنمية المستدامة



المصدر: إدارة التنمية المستدامة، الهيئة العامة للرقابة المالية، <https://fra.gov.eg>، مصر.

2.2.3. أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد متداخلة ومترابطة فيما بينها وهي كما يلي:¹

- **البعد الاقتصادي والسياسي:** يضم مجموعة من الإجراءات المستدامة لتعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية، وتحقيق الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية الفردية والجماعية، الحرية في التعبير، الترشح والانتخاب،
- **البعد الاجتماعي والثقافي:** تنمية علاقات الإنسان المتبادلة، وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي، والعيش في بيئة سليمة وقيامه بكافة أنشطته،

¹- الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص301.

- البعد البيئي: مجموعة إجراءات ووسائل للوقاية من مخاطر بيئية (التلوث، التصحر، الجفاف، ارتفاع درجات الحرارة) والمحافظة على توازنها واستدامتها وتنوعها.

3.3. سياسات واستراتيجيات، مبادئ، مؤشرات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ المتينة وتعتمد في نجاحها على استراتيجيات فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم قياس تقدم هذه الاستراتيجيات من خلال مؤشرات عديدة ومدروسة سيتم التعرف عليها في هذا المطلب.

1.3.3. سياسات واستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة

يتم الوصول إلى أفضل النتائج في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق استراتيجيات محكمة وعلى المدى الطويل، ومن أجل تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال، لا بد من اتباع الخطط التالية:¹

- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار [البنية التحتية، التعليم، الصحة...]
- تطوير التقنيات والمعارف وتوطينها،
- تعزيز المنافسة في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد،
- مراقبة أسواق العمل واليات تطورها في إطار التحول الهيكلي،
- تشجيع الصادرات وصياغة سياسات صناعية ملائمة،
- مراقبة نظام سعر الصرف لضمان تشجيع الصادرات،
- إدارة تدفقات رأس المال الأجنبي وانفتاح القطاع التمويلي،
- تحقيق استمرار الاستقرار الاقتصادي،
- تطوير القطاع التمويلي،
- إدارة عملية الهجرة الداخلية والعناية بالاستثمار في المناطق الريفية،
- صياغة سياسات تهدف إلى عدالة توزيع الثروة والدخل وتوسيع مساواة الفرص في المجتمع بطريقة مستمرة،
- تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم الجغرافية،
- ترشيد استغلال الطاقة والعناية بالبيئة، وتطوير مؤسسات الحكم لغرض ضمان كفاءة الحكومة.

2.3.3. مبادئ التنمية المستدامة

بعد التعرض للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التنمية، فهناك مجموعة من المبادئ التي تشكل ركائز لتحقيق هذه الاستراتيجيات نذكر أهمها:²

¹ - عمران للعلوم الاجتماعية والسياسية، مرجع سبق ذكره، ص15.

- ❖ مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد: التزام صانعي السياسات بتنظيم استخدام الموارد من خلال وضع مجموعة من آليات المراقبة المالية كالأسعار و الضرائب،
- ❖ مبدأ المرونة: قدرة النظام على التكيف مع مختلف التغيرات والاضطرابات الخارجية للحفاظ على بنيته ومواجهة التهديدات،
- ❖ مبدأ العدالة: تعمل التنمية المستدامة على مساعدة الفئات الفقيرة لتدهور قاعدة الموارد البيئية،
- ❖ مبدأ الاحتياط: يوجب هذا المبدأ الدول على اتخاذ تدابير وإجراءات لازمة لاستدراك تدهور البيئة، بحيث إذا كان النشاط يسبب أضرار جسيمة على الصحة والبيئة فتكون هذه التدابير لخفض أو وقف النشاط دون البحث عن دليل قاطع،
- ❖ مبدأ الملوث الدافع: يقوم هذا المبدأ على تحميل الملوث تكاليف الوقاية ومكافحة التلوث، بفرض عقوبات جزائية ومالية عليه ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، بالإضافة إلى نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة،
- ❖ مبدأ المشاركة: مشاركة جميع الهيئات في اتخاذ قرارات جماعية وتمكينهم من المشاركة في تخطيط وتنفيذ السياسات ومتابعة خطط التنمية،
- ❖ مبدأ الإدماج: ويقصد به إدماج الأبعاد البيئية عند اتخاذ القرارات، وذلك لتقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه.

3.3.3 مؤشرات التنمية المستدامة

يعرف المؤشر بأنه مقياساً لهدف معين، وهو يهدف لتقييم مدى تقدم الدول في مجال تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية وهذه المؤشرات نوجزها كما يلي:¹

- ❖ مؤشرات اقتصادية: وهي التي تكشف لنا عن خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، وذلك بواسطة الدخل السنوي للفرد، نسب من الناتج القومي الإجمالي، خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، كما قد لا تكون هذه المؤشرات كافية لاستخدامها كمؤشر عن التنمية،
- ❖ مؤشرات اجتماعية: وهي المتغيرات التي تقيس لنا فجوة التأخر في الجوانب الاجتماعية بشكل جزئي لما يتعلق بالعدالة "مؤشرها نسبة السكان تحت خط الفقر"، الأمن "قياسه من خلال مرتكبي الجرائم في المجتمع"، التعليم "معدل الالتحاق بالمرحلة التعليمية المختلفة، معدل معرفة القراءة والكتابة"، الصحة "معدلات وفيات الأمهات والأطفال، العمر المتوقع عند الولادة، الرعاية الصحية الأولية"،

²موسعي ميلود، التنمية المستدامة، مجلة الكترونية آفاق البنية والتنمية، 2020، مارس، العدد122، صص 7-8.

¹محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، كتب وأبحاث الاقتصاد، متاح على الموقع الإلكتروني: [https://ebook.univeyes.com]، تاريخ التصفح 2022/04/17، صص 2-7.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

- ❖ مؤشرات الحاجات الأساسية: قياس الإنتاج المادي للسلع والخدمات لإشباع الحاجات وتحديد الأهداف لمواجهتها في فترة زمنية محددة،
- ❖ مؤشرات الرفاهية ونوعية الحياة: قياس الرفاهية من خلال مقارنة الدخل مع الإنفاق، نوعية الحياة وهي الرغبات التي قد تجعل الفرد سعيداً ليس بالضرورة أن تتماشى مع التقدم الاقتصادي، كما أنها تختلف باختلاف الأشخاص الأزمنة الأماكن.

المبحث (4) آليات تعزيز الشمول المالي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة

من خلال الدراسات والعديد من التجارب الدولية تم إثبات بأن الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي " يقصد به أن يكون النظام المالي قادر على تحمل الصدمات والإختلالات المالية"¹، كما يساهم في النمو الاقتصادي، لذلك ازداد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي بهدف زيادة الوعي به لدى مختلف شرائح المجتمع.

ويُعد تعزيز الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع فئات المجتمع، وقد أولت العديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية اهتماماً متزايداً بتعزيز الشمول المالي ووضعه ضمن أولويات جداول أعمالها، نظراً لأثره الإيجابي المباشر على الحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل.

وفي هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على الآليات والمبادرات الرامية لتعزيز الشمول المالي، سواءً على صعيد السياسات والتشريعات أو من خلال تطوير البنية التحتية أو تقديم الحوافز والمنتجات المبتكرة، إلى جانب إبراز دوره في دعم تطوير المؤسسات الناشئة.

1.4. آليات تعزيز الشمول المالي، ومساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية

تعتمد الحكومات ومختلف الهيئات الدولية والمحلية على مجموعة من الخطط للنهوض بالشمول المالي، والدفع بالمؤسسات الناشئة إلى الإزدهار وتحقيق تنمية على جمل الأصعدة والمجالات.

1.1.4. آليات تعزيز الشمول المالي

يتطلب تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق إتاحة الخدمات المالية أمام جميع شرائح المجتمع تكاتف جهود صناع السياسات والجهات التنظيمية ومؤسسات الأعمال، حيث تأتي مهمة رسم التوجهات الاستراتيجية ووضع التشريعات الداعمة على عاتق الحكومات بينما تتولى الهيئات الرقابية مسؤولية ضمان الشفافية وحماية حقوق المستهلكين، في حين تقع مسؤولية تطوير البنية التحتية وتقديم المنتجات الشاملة على عاتق مؤسسات الأعمال والجهات الفاعلة في القطاع المالي.

ويُعتمد في تعزيز الشمول المالي على التطبيقات والخدمات الرقمية تماشياً مع الاهتمام بالاقتصاد الرقمي من قبل دول العالم، من بين آليات تعزيز الشمول المالي نجد:²

¹ - Angela Kuznyetsova et autres، op.cit، p:22.

² - نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه-دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-، ديسمبر 2021، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، مجلد 02، عدد 02، ص: 26
دريد حنان، غريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، أبريل 2021، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، ص: 284.

ابتكار منتجات مالية جديدة غير مألوفة تعمل على جذب الفئات الفقيرة للحصول على خدمات مالية مثال: ودائع مالية متناهية الصغر وذات عائد يومي،

- جذب الفئات غير المدرجة في الاقتصاد الرسمي إلى التعامل مع المؤسسات المالية (قروض طويلة مع إعفاء من الفوائد، عقد دورات اقتصادية لهم)،
- جذب فئات حديثي التخرج للعمل الحر لتثقيفهم مع منحهم قروض طويلة الأجل بفائدة بسيطة،
- تدريب فئة المرأة (مطلقات، أرامل، معيلة) على مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، مع منحهم قروض وإقامة معارض،
- تكوين مجموعات من الباحثين الشباب ليقوموا بإنشاء شركات لإنتاج أبحاث تكنولوجية بمساعدة خبراء في التجارة والتسويق والتصدير،
- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية كتسديد الفواتير وإجراء المعاملات من خلال الهاتف المحمول،
- التثقيف المالي وهو الاهتمام بالوعي والمعرفة الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة لتحقيق الرفاهية المالية،
- بيئة تشريعية مواتية وهي التي تتوفر على إطار قانوني يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية ويحدد الحقوق والواجبات،
- رقمنة الخدمات المالية من خلال أنظمة الدفع الحديثة (هاتف نقال، صراف آلي)، حيث تخلق التكافؤ بين مقدمي الخدمات المالية وتعمل على خفض التكاليف والتقليل من المخاطر،
- البيانات والأبحاث حيث تساعد الجهات الرقابية وصناع القرار في تتبع تطور استخدام الخدمات المالية وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات،
- حماية مستهلكي الخدمات المالية من أجل زيادة الثقة في القطاع المالي،
- دعم البنية التحتية بما فيها: بيئة تشريعية ملائمة، انتشار جغرافي بتوسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات،
- العمل على تحسين وتطوير الاتصال وتبادل المعلومات،
- تطوير الخدمات المالية المقدمة بالشكل الذي يلبي احتياجات كافة فئات المجتمع،
- تسهيل استخدام التكنولوجيات الحديثة.

2.1.4. مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية

يدعم الشمول المالي القطاع التجاري العائلي وقطاع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، وتجعلهم أكثر قوة وبالتالي تحقيق دولة أكثر استقرارا اجتماعيا وسياسيا، مما ينعكس على معدلات النمو ومستوى معيشة المواطن. فاكسب الشمول المالي واعترافا من الجميع كقناة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال جلب نسبة كبيرة من السكان الذين ليس لديهم حسابات مصرفية إلى النظام المالي الرسمي.

ومن خلال الآليات التي تم التطرق لها في العنوان السابق يظهر لنا أنه يمكن للشمول المالي أن يكون هو في حد ذاته آلية تعمل على دعم تطوير المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والتي بدورها تساهم في تحقيق ما يلي:¹

- **خلق الثروة:** إن المؤسسات الناشئة قادرة على خلق الثروة، حيث تمكنت العديد من الدول توفير عائدات كبيرة، كما تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها،
- **خلق مواطن شغل جديدة:** تساهم المؤسسات الناشئة في تطوير التشغيل وتشجيع الاستثمار إذ بإمكانها خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض نسبة البطالة، كما تحافظ على الأدمغة من الهجرة إلى الخارج فتعمل على تنمية المبدعين،
- **تحقيق التنمية المستدامة:** لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من تحويل هيكلية للاقتصاديات والانتقال إلى القطاعات الاقتصادية المبنية على المعرفة من أجل معالجة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة حديثة تراعي الاعتبارات البيئية، فأصبحت المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وازداد الاهتمام بها في مختلف دول العالم مارسخ ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بعد ما كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة.

2.4. دور الشمول المالي في تطوير المؤسسات الناشئة

لاعتبار تطور المؤسسات الناشئة أمر مهم جدا في جميع الدول لما تقدمه من مداخل للاقتصاد، فأصبح من الضروري تحسين أوضاعها كما أصبح الاهتمام بإنشاء أسهل الطرق لتمويلها هدفا استراتيجيا لتنميتها، والمشكل الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الناشئة هو احجام البنوك عن تمويلها لعدم توفرها على ضمانات، لذلك تلجأ إلى صناديق تمويل خاصة لتلبية احتياجاتها، ويتجلى دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة من خلال دور الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية في تقديم التسهيلات والمحفزات لضمان استمراريتها، بالإضافة الى اصلاح الأطر القانونية لتدليل العقبات.

¹-Jacques Hendieh، Arvind Ashta، financial inclusion: trends and research agenda for social policymakers، review of economics and finance، vol20،2022،p:556.

يمكن ان يكون الشمول المالي عاملاً أساسياً في نجاح المؤسسات الناشئة وتطويرها وذلك من خلال تنوع خيارات التمويل (التمويل الجماعي، رأس المال المخاطر، ملائكة الأعمال...) والمزايا التي يقدمها لها، حيث بعدم وجود شمول مالي لا يمكن دخول رؤوس أجنبية لتمويل المشاريع.

توسع الشمول المالي يساعد المؤسسات الناشئة على تحقيق أرباح كبيرة وخاصة تلك التي تعتمد على الدفع الإلكتروني دون التنقل لمستخدمي منتجاتها، حيث يعمل على النمو السريع لعدد المستخدمين، وما ساعدها في انجاز مشاريعها ونموها هو امكانية الدفع عبر الحسابات المصرفية عن طريق الانترنت الذي يلغي الحواجز الجغرافية (من حساب الى حساب آخر)، وعرفت هذه التطبيقات تزايداً كبيراً خلال الأزمة الصحية - كوفيد19-.

تعمل عملية تحويل الأموال عبر الحدود بطريقة رسمية (عبر قنوات رسمية) وهو ما جاءت به استراتيجيات الشمول المالي، على مساعدة العديد من الشركات الناشئة على بيع منتجاتها خارج الحدود الوطنية وبالتالي جنيها لأرباح بالعملة الصعبة، ومن دون هجرة مؤطري الشركة الى الخارج لتحقيق التوسع والذي ينتج عنه زيادة في التكاليف.

سهولة حصول الأفراد على الخدمات المالية واستخدامهم للتكنولوجيات الحديثة ساعدهم على تلبية احتياجاتهم عن بعد بدون مضيعة للوقت أو الجهد، وهذا ما أدى إلى ازدهار نشاط المؤسسات الناشئة وازدياد نموها، وبالتالي ارتفاع نسبة منافسة الشركات فيما بينها، فكان لا بد من الصمود والمقاومة وذلك من خلال ادخال أفكار جديدة على المنتجات والخدمات المقدمة بشكل مستمر والأخذ في عين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة والعصرنة "كإدخال الذكاء الاصطناعي"، فمعظم الشركات الناشئة طورت منتج قديم ومعروف وأدخلت عليه تعديلات جديدة تليق بفتة خاصة مثلاً لذوي الاحتياجات، فكان الطلب كبير حتى أكثر من العرض في بداية النشاط، وما يعزز روح المبادرة والابتكار هو سهولة الحصول على التمويل والقروض بدون فوائد.

يساعد تعزيز الشمول المالي وانتشار الخدمات المالية الرقمية المؤسسات الناشئة على تجاوز بعض المخاطر المالية التي قد تتعرض لها "الاحتيايل، الفشل..."، وذلك من خلال اقتراضها في الوقت المناسب وبكل سهولة من الأقارب والأصدقاء البعيدين في حال لم تتحصل على أموال من المؤسسات المالية، وخاصة لتكملة مرحلة من مراحل مشروعها حتى لا تتوقف، حيث بلغت النسبة العالمية للاقتراض من العائلة والأصدقاء (15 سنة فاكتر): 27% سنة 2021 بينما كانت 26% سنة 2017، 23% و 27% سنتي 2011 و 2014 على التوالي، وهذا حسب معطيات قاعدة البيانات للبنك الدولي global findeX 2021.

في حين بلغت نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: 9%، 22%، 22%، 28% خلال السنوات 2011، 2014، 2017، 2021 على التوالي، وهي تعتبر أقل مقارنة بنسبة الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، ما يدل على أن الأفراد يفضلون الاقتراض من أقاربهم وعائلاتهم لما له من سهولة في الحصول على الأموال في الأوقات المناسبة ومن دون تكاليف "حيث يتميز الاقتراض من المؤسسات المالية بوجود فوائد وتكاليف رسمية قانونية"، وهذا ما

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

يساهم في تطوير المؤسسات الناشئة واستمراريتها في الإنتاج دون انقطاع مؤذي، حيث التأخر يقتل الفكرة التي تعرف تطور دائم قبل ترجمتها في الواقع.

كما تساهم خدمات الدفع الالكتروني على زيادة مبيعات المؤسسات الناشئة والمؤسسات ككل، وهذا لاختصار الوقت ودون الحاجة للتنقل، حيث ارتفعت النسبة العالمية للأشخاص الذين يستعملون الهاتف المحمول والانترنت للشراء أون لاین(15 سنة فاكثر) من 24% إلى 39% سنتي 2017 و2021، خاصة أن أغلب المؤسسات الناشئة تروج منتجاتها وخدماتها وتبيعها عن طريق استخدام الانترنت والتكنولوجيات الحديثة، وحسب ما جاء في تقرير موقع Datareportal وشركة Kepios أن الاستخدام الكبير للانترنت يعطي فرص كبيرة لاستغلال منصات رقمية للمؤسسات منها المؤسسات الناشئة، مع احتمال كبير أن هؤلاء المستخدمين للانترنت يملكون حسابات مصرفية ما يساعدهم على استعمال بطاقات الدفع الالكتروني، وبالتالي تمكن الشركات الناشئة من استهداف زبائنها بشكل أفضل وخارج أطر الترويج التقليدية، إضافة الى ذلك خلق فرص عمل جديدة للشباب، حيث عرفت نسب الاعلانات الرقمية من خلال منصات عبر الانترنت تطوراً وتزايداً من 2017 الى غاية 2022 وهو ما يقابل زيادة في الانفاق عليها كما في الجدول التالي:¹

جدول رقم 01: الاعلانات الرقمية والانفاق عليها

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسب الاعلانات الرقمية	20.2%	23%	25.6%	29.9%	31.7%	33.9%
الانفاق عليها (مليار دولار)	254.3	320.5	374.8	435.6	579.4	667.3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير سنوي للمشهد الرقمي في كل دول العالم

وبلغت نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن علامات تجارية ومنتجات عبر المنصات الاجتماعية 82.7%، يتصدرها الانستغرام بنسبة 60.9%، الفاييسوك بنسبة 55.2%، بانتراسست pinterest بنسبة 38.1%، تويتر بنسبة 37.9%، تيك توك بنسبة 37.5%، رديت Reddit بنسبة 30.6%، linkedin بنسبة 27.1%، snapchat بنسبة 23.2%.²

¹ -تقرير سنوي للمشهد الرقمي في كل دول العالم، متاح على الموقع الالكتروني [https://datareportal.com/Digital2023] تم التصفح 2023/03/04، الساعة 11.00.
² -نفس المرجع السابق.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

وبما أن هدف الشمول المالي هو حماية حقوق مستخدمي المنتجات والخدمات المالية ما دفع تجرؤ المؤسسات الناشئة اللجوء إلى التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية بكل ثقة وحصولها على مصادر تمويل، حيث بلغت نسبة الأشخاص المقترضين من أجل بدء، تشغيل أو توسعة عمل تجاري سنة 2014 7% مقابل 6% سنة 2017.

يساعد التمويل الإلكتروني المؤسسات الناشئة في حصولها السريع على الأموال لمواصلة نشاطها كتسديد الأقساط عبر الهاتف، و فتح حسابات ادخار، حيث قابل ارتفاع نسبة الشمول المالي العالمي (مؤشر عدد البالغين الذين لهم حسابات وقدموا خدمات عبر الهاتف المحمول) ارتفاع في إجمالي التمويلات التي تحصلت عليها الشركات الناشئة حول العالم من إجمالي الاستثمارات الجريئة عالميا من 2011 إلى 2021 كما يلي:

جدول رقم 02: إجمالي الاستثمارات الجريئة

السنة	الشمول المالي العالمي (بيانات البنك الدولي)	الاستثمارات الجريئة
2011	42%	أقل من 100 مليار دولار
2014	55%	أكبر من 100 مليار دولار
2017	63%	أكبر من 200 مليار دولار
2021	71%	أكبر من 600 مليار دولار

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و مقال عماد أبو الفتوح، كيف يؤثر التضخم والحرب على تمويل الشركات الناشئة، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://aljazeera.net> ، آخر تحديث 2022/05/30، تاريخ التصفح 2023/02/16، الساعة 22.00.

من الجدول تعتبر سنة 2021 أعلى رقم قياسي للاستثمارات الجريئة على الإطلاق والتي بلغت أكبر من 600 مليار دولار، الذي قابله أيضا زيادة في عدد الشركات الناشئة حيث شهد عام 2021 دخول 586 شركة ناشئة إلى عالم التقييم مقارنة بـ 167 شركة عام 2020.¹

وبما أن البنوك ترفض تقديم تمويل للمؤسسات الناشئة، فجاءت منصات التمويل الجماعي كحل مناسب لها وهي منصات تُنشأ على شبكة الانترنت تربط المقرضين بالمقترضين لجمع أموال باستخدام تقنيات رقمية، حيث تعتبر هذه المنصات التمويلية كأداة لتعزيز الشمول المالي وذلك كونها تجذب مستثمرين وأصحاب رؤوس أموال جدد،

¹ -عماد أبو الفتوح، كيف يؤثر التضخم والحرب على تمويل المؤسسات الناشئة، متاح على الموقع الإلكتروني [\[https://aljazeera.net\]](https://aljazeera.net)، آخر تحديث 2022/05/30، تم التصفح 2023/02/16، الساعة 22.00.

يساهمون في توفير خدمات تمويلية حديثة للمؤسسات الناشئة، كما تسهل عملية نفاذ الأفراد والمؤسسات المستبعدة ماليًا إلى خدمات مالية بتكاليف منخفضة.¹

تعمل استراتيجيات الشمول المالي على دعم التقنيات المالية الحديثة التي تضمن توفير بيئة مناسبة مبنية على أطر تنظيمية تساهم في عمليات الابتكار داخل المؤسسات الناشئة، مع الحفاظ على أمنها وضمان تمويلها.

الحصول على الخدمات المالية المختلفة واستخدامها بجودة عالية وتكاليف أقل يدعم التحول الرقمي للمؤسسات الناشئة ومسايرتها للتطورات الاقتصادية وتحفيزها على الاستثمار.

انتشار الخدمات المالية وتيسير توزيعها جغرافيًا من قبل القنوات الرسمية مع ضمان الحماية والموثوقية يعمل على تسريع نشاط وزيادة إنتاجية وتنمية المؤسسات الناشئة نتيجة زيادة العملاء والزبائن.

3.4. الشمول المالي والمؤسسات الناشئة بالأرقام

سيقوم الباحث بتقديم بعض الإحصاءات المتعلقة بأبعاد واستخدامات الشمول المالي في الجزائر وتحليلها، وعرض بعض الأسباب المؤدية إلى استبعاد بعض الفئات ماليًا، وكيفية الاهتمام بالمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى التطرق لبعض الأرقام العالمية.

1.3.4. الشمول المالي في الجزائر

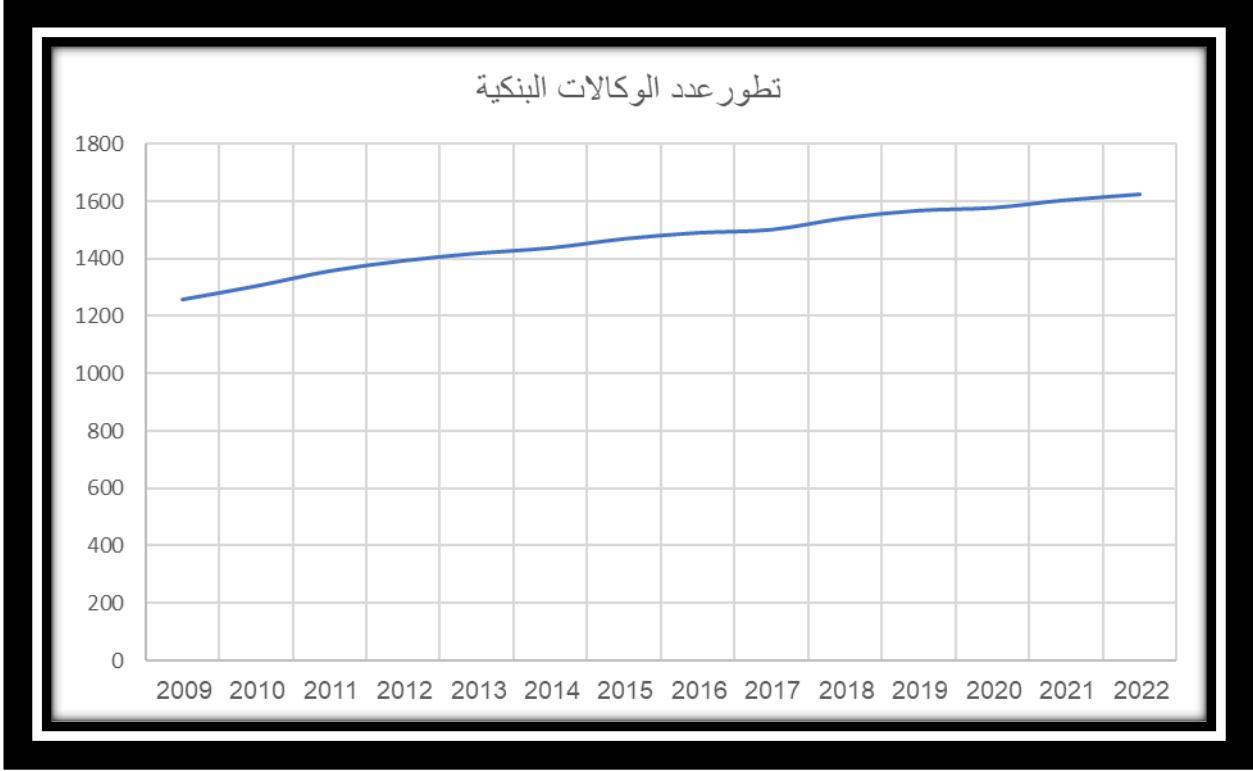
سيتم تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال معرفة تطور بُعد الحصول على الخدمات المالية باستخدام فروع الوكالات البنكية ومؤسسات البريد، وتطور استخدام الحسابات المالية على مستواها بالإضافة إلى أهم أسباب الإستبعاد المالي لبعض الأفراد.

1. تطور عدد فروع الوكالات البنكية ومؤسسات البريد في الجزائر

عرفت عدد الوكالات البنكية في الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا عبر السنوات من 2009 إلى غاية 2022 بمعدل 30% تقريبًا، وهذا التطور يعتبر جيد في مفهوم بُعد الشمول المالي المتعلق بالحصول على الخدمات، والرسم البياني الآتي يبين ذلك:

¹ صندوق النقد العربي، تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية "منصات التمويل الجماعي"، الإصدار الثاني، سبتمبر 2021، ص ص 21،9،5.

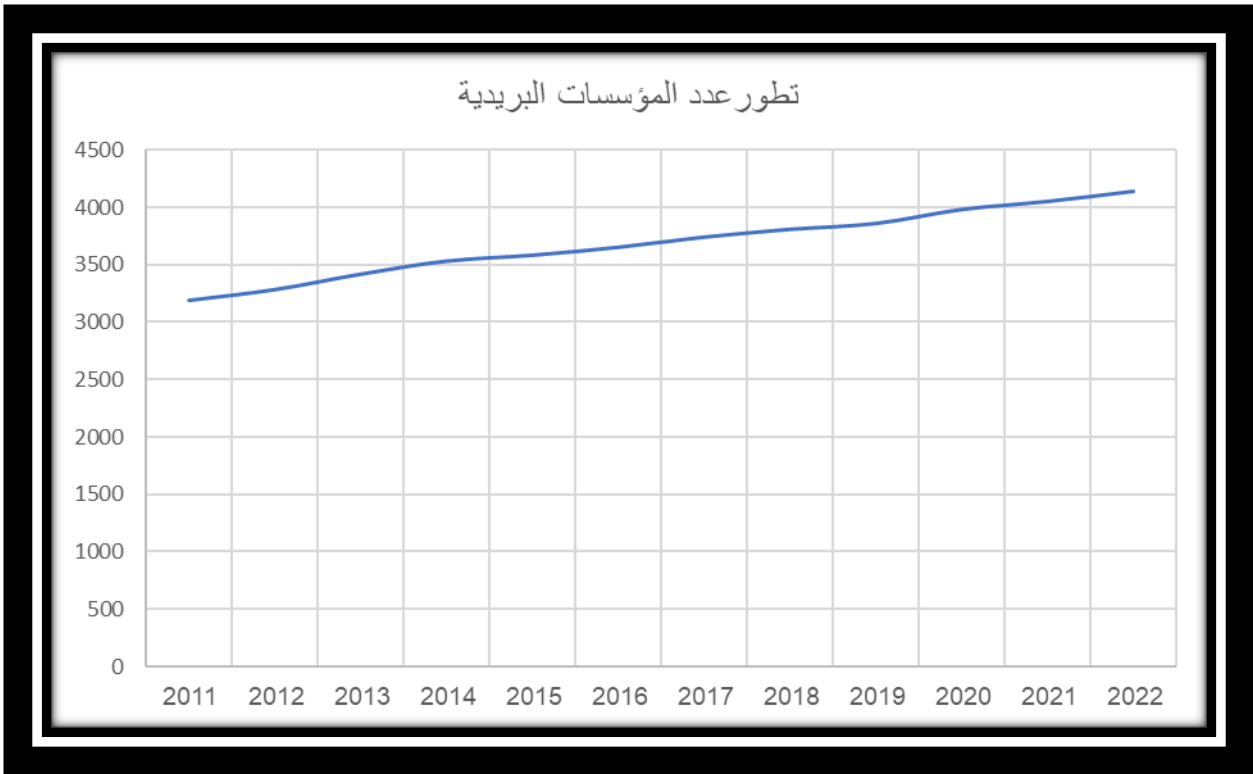
الرسم البياني رقم 01: تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات البنك الجزائري [https://www.bank-of-algeria.dz]

كما عرفت المؤسسات البريدية كذلك ارتفاع في عدد فروعها عبر الولايات من 2011 الى غاية 2022 وهو نقطة جيدة في مسار الشمول المالي كما يلي:

الرسم البياني رقم 02: تطور عدد المؤسسات البريدية في الجزائر



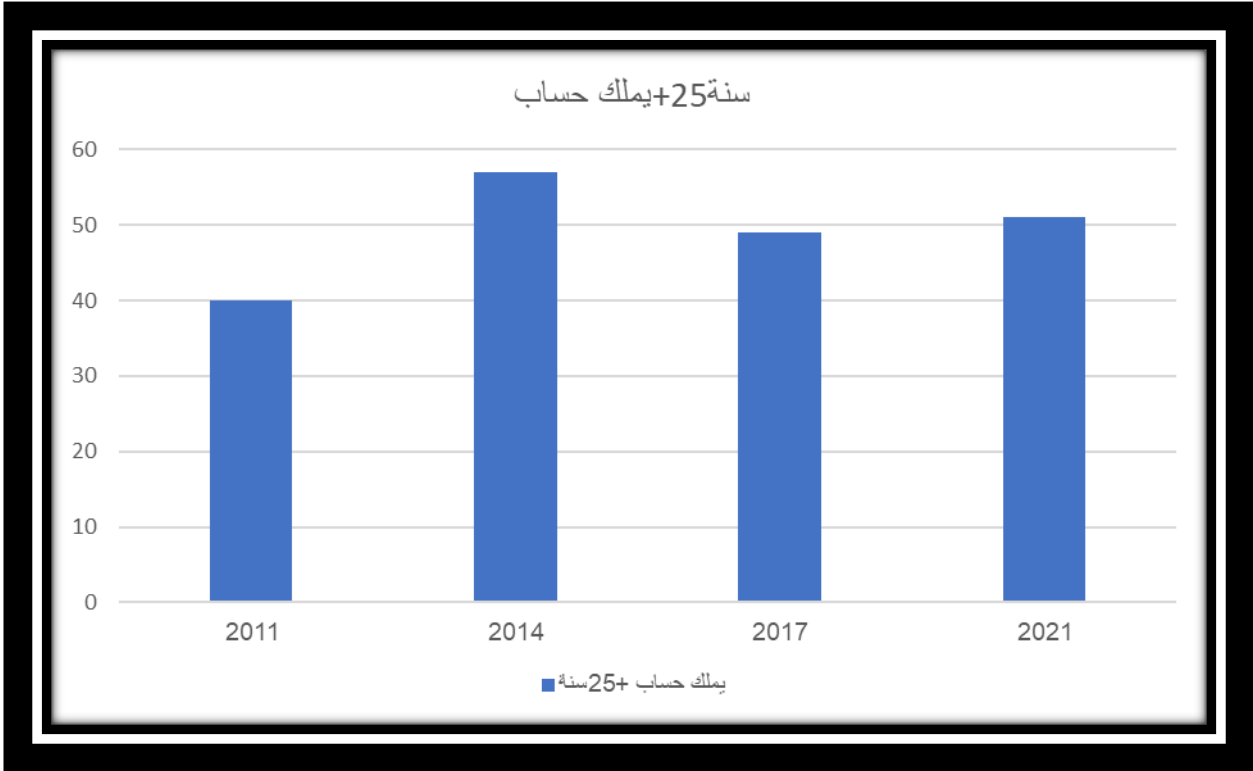
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات البنك الجزائري [\[https://www.bank-of-algeria.dz\]](https://www.bank-of-algeria.dz)

2. التطور في استخدام الحسابات المالية

وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالشمول المالي، بلغت نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات في البنك او أي مؤسسات مالية أخرى (+25 سنة) في الجزائر: 40%، 57%، 49%، 51% خلال السنوات على التوالي 2011، 2014، 2017، 2021، وهذا يمثل بعد استخدام الخدمات المالية، أما النسبة المتبقية لا يمتلكون حسابات وهذا راجع الى عدة أسباب أهمها: (بيانات تخص سنة 2021)

نسبة 10% لا يمتلكون حساب (+15 سنة) لأسباب دينية، 11% لقلة الثقة في المؤسسات المالية، 23% لعدم وجود الوثائق الثبوتية، 39% لعدم كفاية الأموال، 13% لارتفاع تكلفة الخدمات المالية، 6% لبعد المؤسسات المالية، 19% لسبب امتلاك شخص في العائلة لحساب، من الرسم البياني رقم 03 بلغت نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات أعلى قيمة لها سنة 2014، وأقل قيمة سنة 2011 كما يلي:

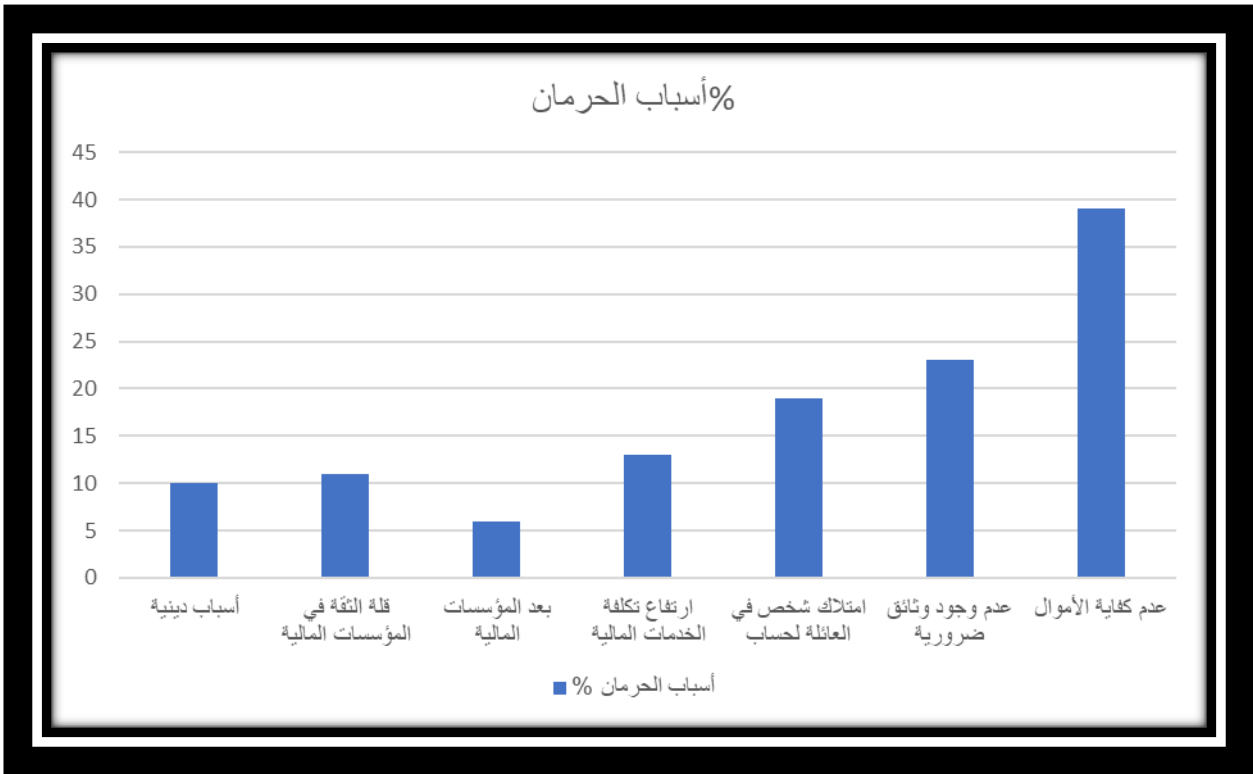
الرسم البياني رقم 03: عدد المالكين لحسابات (+25 سنة)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

ما يلفت الانتباه في الرسم البياني رقم 04 الآتي هو عدم كفاية الأموال التي تعتبر أهم سبب لعدم امتلاك الافراد حساب في المؤسسات المالية، اذ بلغت نسبتها 39% وتليها عدم وجود الوثائق الضرورية لفتح حساب بنسبة 23%، وآخر سبب هو بعد المؤسسات المالية ما يعني أن الجزائر تتوفر على فروع عديدة قريبة من أغلبية السكان. غير ان حالة حرمان الفرد من امتلاك حساب يعيق عملية توسع الشمول المالي لاعتبار الحصول على حساب هو أول وأهم خطوة له، حيث من يمتلك حساب لا بد من أن يقوم باستخدام الخدمات المالية.

الرسم البياني رقم 04: أسباب الحرمان من امتلاك حساب في الجزائر



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

وفيما يخص نسبة الأشخاص (أكثر من 15 سنة) الذين يستلمون تحويلات حكومية بلغت 16% في سنة 2021 في حين كانت 9% و 5% خلال سنتي 2014 و 2017 على التوالي،

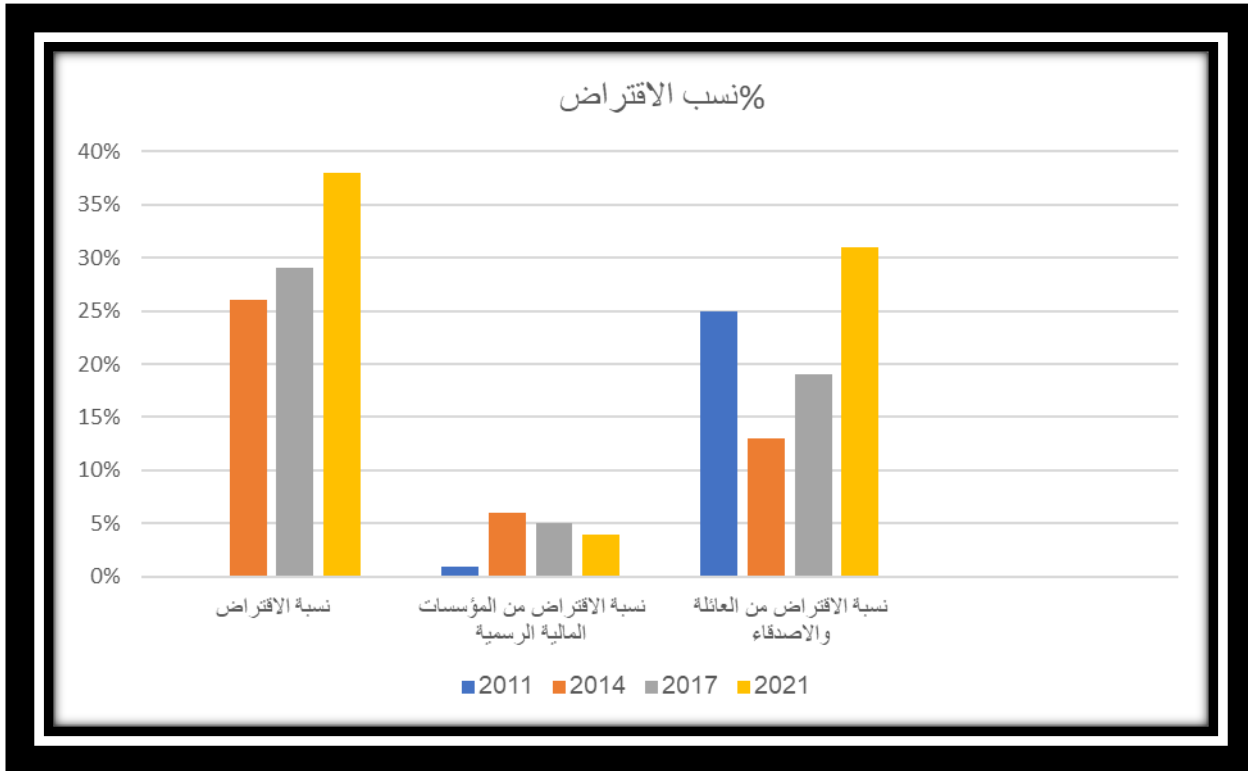
أما مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد أكثر من 15 سنة فبلغت نسبته 46% سنة 2021 بينما كانت 39% سنة 2017 و 45% سنة 2014 فنلاحظ ارتفاع بنسبة 7%، ومن بين هؤلاء هناك من يقوم بالادخار لبدء عمل أو تشغيل أو توسيع مزرعة أو شركة بنسبة 11% و 14% خلال سنتي 2014 و 2017 على التوالي،

كما بلغت نسبة الاقتراض للأشخاص أكثر من 15 سنة عام 2021 أعلى قيمة لها وهي 38% مقابل 29% سنة 2017 و 26% سنة 2014 وهي في ارتفاع مستمر، فهناك من اقترضوا من العائلة والأصدقاء بنسب 25% 13% 19% 31% للسنوات 2011، 2014، 2017، 2021، ومنهم من اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية كما يلي: 1% 6% 5% 4% خلال 2011 2014 2017 2021، إضافة الى نسب الأشخاص الذين يقتضون لبدء عمل أو تشغيل أو توسيع مزرعة أو شركة والتي كانت ثابتة خلال السنتين 2014 2017 بنسبة 4%.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

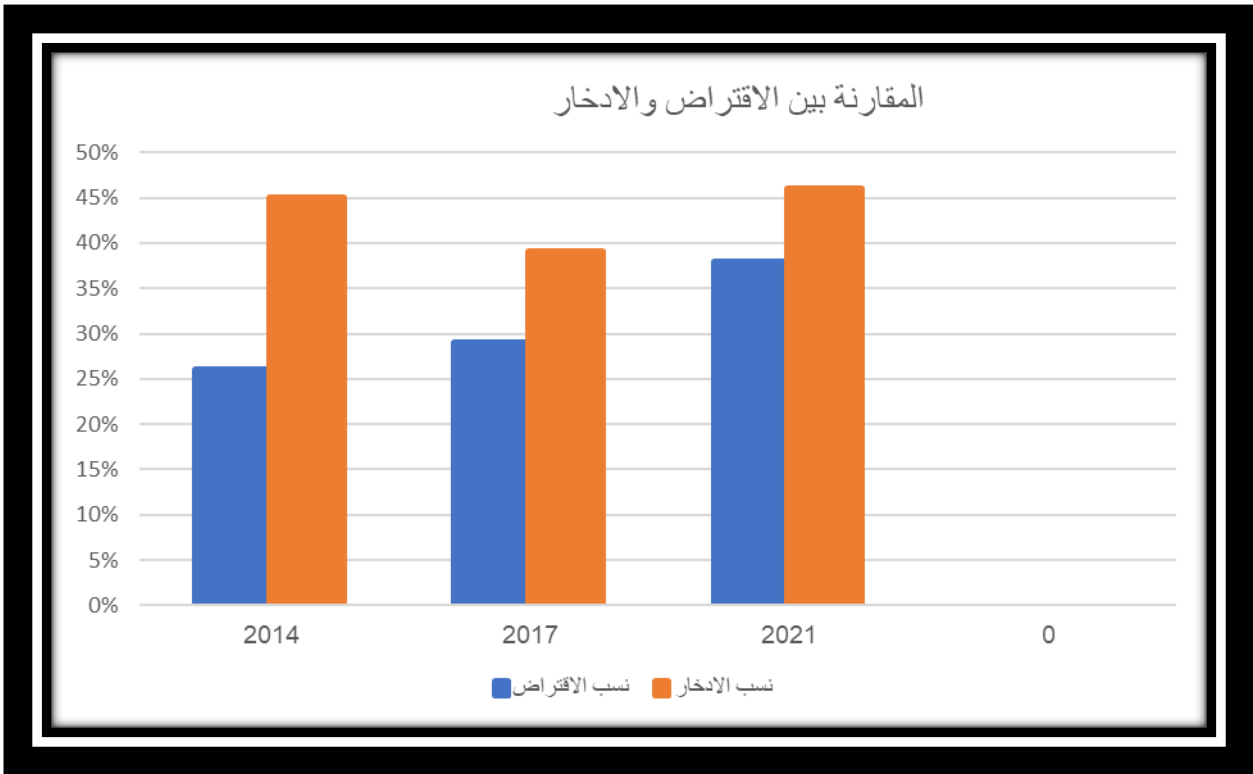
من الرسم البياني رقم 05 الآتي نلاحظ أن نسب الاقتراض من العائلة والأصدقاء يفوق نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وهذا إما راجع الى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة للعملاء الذي عرف ثباتا بنسبة 8% من سنة 2004 الى يومنا هذا بعدما كان مرتفع في السنوات السابقة، أو صعوبة الحصول على القرض بسبب فرض ضمانات، أو بطء في الاجراءات وهذا ما يؤدي الى تأجيل عملية الاقتراض الذي قد يكون سببا في تراجع الأفراد عن شراء السلع أو الخدمات أو توسيع مشروع وهو ما تظهره النسبة الضعيفة 4% للاقتراض لبدء عمل أو تشغيل، وهنا يظهر دور الشمول المالي في تسهيل الحصول على قرض وبتكلفة مناسبة لمختلف فئات المجتمع بما فيهم المؤسسات الناشئة حتى لا يتعطل نشاطها.

الرسم البياني رقم 05: نسب الاقتراض للأفراد في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

الرسم البياني رقم 06: المقارنة بين الاقتراض والادخار في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

من الرسم البياني رقم 06 نلاحظ ارتفاع نسب الادخار عن نسب الاقتراض في كل سنة، حيث يميل الأفراد الى ادخار أموالهم أكثر من الاقتراض، لأنه عند ارتفاع سعر الفائدة على القروض يتجه العملاء الى ادخار أموالهم على شكل ودائع للحصول على فوائد، حيث بلغ سعر الفائدة على الودائع 1.80 منذ 2005 الى غاية 2021.

ومن حيث استخدام الانترنت أو الهواتف المحمول لاجراء مدفوعات أو شراء أشياء أو ارسال الأموال أو تلقيها (أكثر من 15 سنة) فهو ضعيف بشكل كبير، حيث بلغت نسبة 4% عام 2021 وهذا دليل على ضعف التكنولوجيا الرقمية في الجزائر، أما نسبة معرفة الرصيد بواسطة الهاتف المحمول أو الانترنت فبلغت 8% و 26% خلال سنتي 2017 و 2021 على التوالي.

سعت الجزائر دائمة في تعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراتته، فقد أكد وزير المالية السيد عبد العزيز فايد ذلك مؤخرا في لقاء صحفي جويلية 2023، وأوضح ضرورة توسيع شبكة الوكالات البنكية الرقمية وتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني من خلال تجميع القانون النقدي والمصرفي، الذي سيسمح بإطلاق العملة الرقمية الوطنية وفتح وكالات بنكية خارج البلاد لمرافقة المستثمرين، إضافة الى عدد من الاصلاحات للإرتقاء بمؤشرات الحصول على التمويل خاصة

دعم الشباب في تحقيق مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، كما تسعى الجزائر إلى إطلاق البنوك الرقمية والدفع عبر الهاتف النقال والمحفظة الإلكترونية e-wallet¹.

ومن الاحصائيات التي استعرضها الوزير لسنة 2022 كما يلي:

الجدول رقم (03): احصائيات الوزير لسنة 2022

عدد الحسابات البنكية	حسابات ادخار	حساب بريدي جاري	البطاقات الالكترونية	عمليات الدفع الالكتروني	عمليات الدفع عبر الانترنت
20 مليون حساب	12 مليون حساب	27 مليون حساب	14 مليون بطاقة	2016: 65 ألف	2016: 7300
				2022: < 2 مليون	2022: 7.5 مليون

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات [https://www.findevgateway.org]، وزير المالية الجزائري: عصنة وتنوع المنتجات البنكية لتحسين مؤشرات الشمول المالي، تاريخ النشر 2023/07/11، تاريخ التصفح 2023/07/26 الساعة 12.30.

2.3.4. المؤسسات الناشئة في الجزائر والعالم

مع تغير العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في العالم، تغيرت الأوضاع المالية للمؤسسات الناشئة وعرفت استحداثا وتنوعا كبيرا في مصادر تمويلها، ومع ذلك نجد بعض الدول تشهد نموا نسبيا في هذا القطاع.

1. دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

أطلقت الجزائر عام 2020 صندوق لتمويل الشركات الناشئة لتمكين أصحاب المشاريع من إنشاء مؤسساتهم بعيدا عن العراقيل البنكية والبيروقراطية، ويعمل هذا الصندوق على دعمها لما لها من أهمية كبيرة في انعاش الإقتصاد الجزائري خاصة المؤسسات العاملة في المجال التكنولوجي، حيث أوضح الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات الناشئة، ياسين وليد، أن "الصندوق سيتولى تمويل المشاريع الناشئة، وتحمل الأعباء الأولية، بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع، أي أنه سيكون بمثابة ممول ومؤمن في نفس الوقت، وذلك ما يسمح للشركات الناشئة بالمبادرة والابتكار، بعيدا عن حساب الربح والخسارة"².

وأنشأ هذا الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة من قبل الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة بالتعاون مع 06 بنوك عمومية وهي:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA، حيث يبلغ رأس ماله 1.2 مليار دينار جزائري ويهدف إلى تمويل الشركات المتحصلة على علامة شركة ناشئة أو مشروع مبتكر، وذلك

¹ -وزير المالية الجزائري: عصنة وتنوع المنتجات البنكية لتحسين مؤشرات الشمول المالي، متاح على الموقع الالكتروني [https://www.findevgateway.org]، تاريخ النشر 2023/07/11، تاريخ التصفح 2023/07/26، الساعة 12.30.

² -حمزة الكحال، الجزائر: الشركات الناشئة حبل للاقتصاد المتعثر، متاح على الموقع الالكتروني [https://alaraby.co.uk]، تاريخ النشر 2020/10/08، تاريخ التصفح 2023/05/12، الساعة 11.45.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

للحصول على حصة من رأسمالها مع ترك أغلبية الحصص للأعضاء المؤسسين ولفترة محدودة ما بين 03 إلى 07 سنوات، والجدول الآتي يبين بعض البيانات المتعلقة بالصندوق:

جدول رقم (04): بيانات متعلقة بالصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة

البيان	الملاحظة
عدد الالتزامات الاستثمارية	71 اتفاقية
عدد المشاريع المبتكرة المجسدة على أرض الواقع	23 مشروع
قطاعات نشاط المؤسسات الناشئة (18 قطاع ممول)	التجارة الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، علم الروبوتات، البرمجيات، الصيدلة، الصناعة، النقل واللوجستيك، الأجهزة الإلكترونية ومكوناتها، التكنولوجيا التربوية، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا الخضراء، الألعاب الإلكترونية والترفيه، البناء والاشغال العمومية، الذكاء الاصطناعي، الرقمنة

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الموقع: <https://www.gloriousalgeria.dz>

كما سعت الحكومة الجزائرية لدعم آخر للمؤسسات الناشئة متمثل في الاعفاء لمدة ثلاث سنوات من دفع الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات وضريبة القيمة المضافة على المعدات، وذلك ابتداء من بداية النشاط.

وتنتيجة للتحفيز الضريبية التي تقدمها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة وتشجيعها لوسائط الدفع الالكتروني (تجارة الكترونية) وتبسيط اجراءات انشاء هذه المؤسسات، ارتفع عددها إلى 750 مؤسسة في عام 2022، كما تجاوز حجم الاستثمارات لفائدة المؤسسات الناشئة أكثر من 1.2 مليار دج، واستفاد 390 مشروع من الدعم المالي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.¹

أكد السيد المدير العام لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة "عقبة حشاني": أن الشركات التي تمّ الاستثمار فيها هي حاليا حيز الخدمة، والصندوق يدخل كشريك مع المؤسسة يتحمل الربح والخسارة ولا يطالب بالفوائد باعتماده على مقارنة رأس المال المخاطر، وهذا بعيدا عن العراقيل البيروقراطية لآليات التمويل التقليدية، حيث تمّ تمويل شركات ناشئة عبر 22 ولاية متخصصة في 18 مجال نشاط الى غاية ديسمبر 2022.²

مما سبق يتضح أن الصندوق يعمل على وصول المؤسسات الناشئة للتمويل بأقل التكاليف وفي الآجال المناسبة، وهذا ما يسعى له الشمول المالي.

¹تصريح الوزير الأول أيمن بن عبدالرحمان، الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة أليجيريا ديسمبر 2022، 2022/03/05، متاح على الموقع الالكتروني [https://news.radioalgerie.dz]، تاريخ النصف 2023/02/20، الساعة 13.00.

²وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الموقع الالكتروني [https://www.aps.dz]، 2022/12/06، تاريخ النصف 2023/02/20، الساعة 15.00.

2. المؤسسات الناشئة في العالم

حسب مؤشر النظام البيئي العالمي لبدء التشغيل (GSEI) الخاص ب¹ StartupBlink والذي يعتمد على خوارزمية التسجيل والأخذ في الاعتبار حجم سكان البلدان لتقييم نصيب الفرد من انتاج بدء التشغيل، وهو ما يساعد في مقارنة أداء الشركات الناشئة في البلدان بالنسبة لسكانها، ومن ناحية أخرى، فإن الناتج الاجمالي لبدء التشغيل والذي يشار إليه باسم خوارزمية "القوة المطلقة" المستخدمة في التقرير 2023 المعد من طرف StartupBlink يتجاهل حجم السكان ويركز فقط على إجمالي ناتج بدء التشغيل لكل بلد، يسمح هذا النهج بمقارنة هيمنة البلدان من حيث الناتج الهائل لبدء التشغيل بغض النظر عن حجم سكانها،² والجدول رقم 03 الآتي يبين ترتيب البلدان حسب انتاج بدء التشغيل لسنة 2023:

جدول رقم(05): ترتيب البلدان حسب انتاج بدء التشغيل 2023

الدولة	الترتيب حسب انتاج بدء التشغيل 2023	الشمول المالي "ممتلكي حساب +15 سنة 2021"
و.م.أ	01	95%
الصين	02	89%
بريطانيا	03	100%
الهند	04	78%
ألمانيا	05	100%
كندا	06	100%
فرنسا	07	99%
اليابان	09	98%
البرازيل	10	84%
اسبانيا	11	98%
أستراليا	12	99%
السويد	13	100%
هولندا	14	100%
روسيا	15	90%
جنوب كوريا	16	99%
سنغافورة	17	98%
أندونيسيا	18	52%
سويسرا	19	99%
ايطاليا	20	97%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقرير startupblink

من الجدول رقم 03 نلاحظ أن البلدان الأكثر اكتظاظا بالسكان مثل الصين والهند والبرازيل واليابان تحتل مناصب أعلى في اجمالي تصنيفات انتاج الشركات الناشئة نظرا لقدرتها على انتاج المزيد من الابتكار، وبالرغم من صغر

¹StartupBlink : عبارة عن خريطة عالمية لبدء التشغيل ومركز أبحاث يعمل على الكشف عن الرؤى حول الاتجاهات التي تؤثر على النظام البيئي العالمي لبدء التشغيل لحوالي 1000 مدينة و 100 دولة حول العالم.

²-The Global Sstartup Ecosystem Report2023، <https://www.startupblink.com>.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

سكان بعض الدول مثل سويسرا وهولندا وسنغافورة إلا أنها أظهرت قدرات رائعة في إنتاج المؤسسات الناشئة وامتلاكها لنسب عالية لمؤشر الشمول المالي، كما أن أغلب الدول الرائدة في هذا الجدول لها نسبة شمول مالي عالية.

وحسب مدونة Get 2 Growth إجمالي الشركات الناشئة السنوي 305 مليون شركة، و100 مليون شركة تفتح كل عام¹ منها ما يفشل ومنها من تحقق نجاحاً، فمثلاً في الو.م.أ يفشل 20% من الشركات الناشئة في عامها الأول، 50% في غضون 05 سنوات، 65% في غضون 10 سنوات²، وهذا الفشل راجع لعدة أسباب إقماً³:

- لنفاذ المال وعدم القدرة على الحصول على المال بنسبة 18%،
 - 38%،
 - استهداف سوق خاطئ بنسبة 35%،
 - التكلفة والتسعير بنسبة 15%،
 - خروج من المنافسة بنسبة 20%،
 - فريق عمل غير مناسب بنسبة 14%،
 - نموذج فاشل بنسبة 19%،
 - توقيت خاطئ بنسبة 10%، منتج ضعيف بنسبة
- .8%

¹مفتاح على الموقع الإلكتروني [https://get2growth.com]، تاريخ التصفح 2023/06/24، الساعة 16.00.

²مفتاح على الموقع الإلكتروني [https://www.cbinsights.com]، تاريخ التصفح 2023/06/24، الساعة 17.35.

³-Sean Bryant،David Kindness،Melody Kazel، how many startups fail and why،
<https://www.investopedia.com/26/11/2022>، 24/06/2023، 1.30.

خلاصة الفصل الأول:

تمّ في هذا الفصل تقديم مفاهيم عن متغيرات الدراسة وتوضيحها من خلال التعريف والأهمية والأهداف بالإضافة إلى بعض العوائق والمشاكل التي تواجه كل منها، حيث يُعرف الشمول المالي على أنه توفير الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع بتكاليف منخفضة وطريقة آمنة، كما له أهمية في تعزيز الاستقرار المالي وتسهيل الوصول إلى مصادر تمويل وتحفيز الشركات الصغيرة، وهدفه الأساسي هو تمكين مختلف أفراد المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من طرف الهيئات الرسمية، ويقوم الشمول المالي على مبادئ تتمثل في القيادة، التنوع، التطوير، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، التناسب، اطار العمل، ويتمّ قياسه بالإعتماد على ثلاثة أبعاد وهي الحصول على الخدمات المالية ويقصد به مستوى الوصول للخدمة كوجود فروع للمؤسسات المالية، استخدام الخدمات المالية وهو مدى استخدام العملاء لهذه الخدمات كعدد ممتلكي الحسابات، والبعد الثالث وهو جودة الخدمات المالية والتي تتمثل في التكلفة، الحماية والسهولة، ومن العوامل التي تعرقل توسعه ارتفاع التكلفة، البعد عن نقاط المؤسسات المالية، عدم وجود الوعي الكافي للمستهلك، ومن بعض مقومات نجاحه الثقافة المالية للمستهلك وحمانيته، مراقبة استخدام الخدمات المالية وتحديث أنظمة المدفوعات ووضع استراتيجيات داعمة للشمول المالي، وأما المؤسسات الناشئة فتُعرّف أنها مؤسسات تقوم بطرح أفكار مبتكرة لسوق كبير للحصول على أرباح كبيرة، تتميز ببعض الخصائص التي تجعلها تختلف عن المؤسسات الكلاسيكية وهي حديثة العهد، نموها سريع، تعتمد على التكنولوجيا، تكاليفها صغيرة مقارنة بأرباحها ومصادر تمويلها، تهدف إلى ترقية روح المبادرة وتشجيع الأفراد على ترجمة مشاريعهم إلى واقع حقيقي، كما لها أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات من خلال خلق فرص عمل للشباب، وهي تمر بمراحل بداية من النشأة ثم الانطلاق يليه النمو، وبعد ذلك قد تصل إلى مرحلة تسمى الانزلاق في الوادي ثم تسلق المنحدر وأخيراً النضج، تحتاج المؤسسات الناشئة إلى تمويل فنجد مصادر تمويل تقليدية وتتمثل في حاضنات الأعمال، المنح والإعانات، القروض المدعومة إلى جانب مصادر تمويل حديثة ك رأس المال المخاطر، التمويل بقرض الإيجار والتمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية، ومن عوامل نجاحها وفشلها هناك عوامل خارجية " بيئية، قوانين، مستهلك"، عوامل داخلية "الهدف، المؤسس، فريق العمل، الابتكار، التوقيت"، كما تم التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة والتي أخذت من عدّة جوانب على أنّها تلبية حاجيات الأفراد في ظل الحفاظ على الموارد الطبيعية حالياً ومستقبلياً وبشكل دائم مستمر، من خصائصها أنّها شاملة ومستمرة وتأخذ البعد البيئي في الإعتبار، لها 17 هدفاً في مختلف المجالات، وتقوم على 3 أبعاد وهي البعد الإقتصادي والسياسي، الإجماعي والثقافي، والبعد البيئي، تقوم التنمية المستدامة على مبادئ تعتبر ركائز لتحقيق استراتيجياته وهي: مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد، المرونة، العدالة، الاحتياط، الملوث الدافع، المشاركة، الإدماج، ولكل هدف من أهدافها مؤشراً يقيس مدى تقدم الدولة في تحقيقه وتنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، حاجات أساسية، الرفاهية ونوعية الحياة.

الفصل الثاني: عرض ومراجعة الدراسات السابقة السابقة

تمهيد:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الشمول المالي والمؤسسات الناشئة وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وتُعد ذات أهمية كبيرة في تزويد الباحث بالمعرفة اللازمة حول جوانب ونتائج الأبحاث التي تمت في مجال دراسته، كما تُساعد الدراسات السابقة في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاستقصاء والتحليل، وتكوين خلفية نظرية شاملة حول الموضوع.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض الدراسات التي أُجريت حول موضوع البحث والمتعلقة بالشمول المالي، المؤسسات الناشئة، التنمية المستدامة، والوقوف على النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، ومناقشة مدى استفادة الباحث منها في بحثه الحالي، حيث سيتم تناول الدراسات السابقة من حيث الهدف ومنهجية البحث المتبعة وأبرز النتائج، وتصنيفها حسب متغيرات الدراسة مع تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

وسيتم عرض الدراسات السابقة من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة واختلافها عن الدراسة الحالية

الفصل (2) عرض ومراجعة الدراسات السابقة

المبحث (1) عرض الدراسات السابقة

ستقدم الباحثة في هذا المبحث مختلف الدراسات المستفاد منها والذي يتضمن مطلبين، المطلب الأول دراسات تناولت محور الشمول المالي والنمو الاقتصادي، المطلب الثاني دراسات تناولت المؤسسات الناشئة.

1.1. دراسات تناولت محور الشمول المالي والنمو الاقتصادي

هناك مجموعة متنوعة من المراجع في موضوع الشمول المالي من مقالات ومدخلات، سيتم تقديمها من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

- **دراسة عادل عبد العزيز السن** "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي" لسنة 2015، بينت لنا الدراسة الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، ومشكلة تدني مستويات الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بالمستويات العالمية، وعرضت مؤشرات وآليات تحقيقه من خلال إستراتيجية واضحة وفقا لمعايير المجموعة 20، وخلصت الدراسة إلى اعتماد أغلبية الدول العربية على التعاملات النقدية التي تؤدي إلى تدني مستوى الشمول المالي وهذا راجع لأسباب عديدة، وأظهر أن للمؤسسات الناشئة والتكنولوجيا المالية دور لتعزيز الشمول المالي، خرجت بالمعادلة التالية:

النمو الاقتصادي = تحسين نظام الحسابات المصرفية.. يؤدي إلى زيادة معدل الادخار المحلي .. ومنه تعزيز الشمول المالي.. حيث يؤدي لزيادة معدل تكوين رأس المال.. مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

- **دراسة صورية شني والسعيد بن لخصر**، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مقال في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية لسنة 2019، حيث هدفت إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية، حيث لعبت التكنولوجيا الرقمية دور في تعزيزه وتحقيق استراتيجيته مع التعرض لتجربة مصر، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة دولة مصر، ومن النتائج المتحصل عليها أن الشمول المالي يوفر خدمات مالية بصفة مستدامة ومسؤولة، ومصر تعتبر من الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال.
- **أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم العكيدي**، "العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق" سنة 2019، مقال في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، تطرقت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة في العراق، من خلال وضع نموذج للعلاقة بالاعتماد على مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية المستدامة، توصل إلى ان سبب عدم كفاية الأموال وارتفاع تكلفة فتح حساب أدى إلى الاستبعاد المالي في العراق، وأن ترتيبها 105 من أصل 149 دولة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة، كما خلصت الدراسة أن الشمول المالي له دور في اندماج الأفراد ومساهماتهم في بناء المجتمعات، وفي العراق ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق تنمية مستدامة.

- دراسة دريد حنان، غريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، مقال في مجلة البشائر الاقتصادية لعام 2021، عالجت إشكالية مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، من خلال التعريف بنظام التمويل الإسلامي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان المقدم لمجموعة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام لتحليل العلاقة بينهما، وخلصت الدراسة الى كون التمويل الإسلامي من أهم الآليات التي من شأنها إتاحة المنتجات المالية وسهولة وصولها إلى فئات مستبعدة بسبب معتقد ديني أو ثقافي.
- دراسة احمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد "الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر" لسنة 2022، هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته الثلاث على معدل النمو الاقتصادي، وهل مصر حققت مكتسبات من تطبيقه؟، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتتبع تطورات الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة المصرية للتحويل إلى الشمول المالي ومعرفة مدى مرونة الاقتصاد المصري، وذلك لمدة 20 سنة "2000-2020"، وخلصت الدراسة أن الحكومة المصرية عملت على تسهيل الحصول على الخدمات المالية دون أي أعباء إضافية وهو ما جعل القطاع المالي مرن قادر على التطبيق السريع للشمول المالي، وانه لا يمكن قياس تأثير الشمول المالي على الناتج المحلي في الأجل القصير، وان هناك تأثير محدود على النمو الاقتصادي بسبب عدم استخدام تطبيقات الشمول المالي بالشكل اللازم.
- دراسة سهر محمد معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد "الشمول المالي"، اعتمدت على المنهج النظري التحليلي والمنهج الاستنباطي لأهمية الشمول المالي واثبات وجود تأثير ايجابي له على الأداء الاقتصادي، فتطرقت إلى مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي، وركائزه ومؤشرات قياسه، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، و يعمل على ضم المؤسسات المتناهية الصغر غير الرسمية إلى القطاع الرسمي وتقليل مستوى الفقر، كما لا بد من أن يعالج استخدام الخدمات المالية احتياجات الفقراء.
- دراسة أنجيلا كيزنيوتسوبا وآخرون، development of financial inclusion from the standpoint of ensuring financial stability public and municipal finance سنة 2022، ركزت هذه الورقة البحثية على الخصائص التنموية للشمول المالي من خلال ضمان الاستقرار المالي مع تقديم توصيات إلى أوكرانيا، حيث قدمت الإطار النظري والاعتماد على الطرق الإحصائية والرسوم البيانية، وتحليل الأنظمة المالية لبلدان مختلفة، وخلصت الدراسة إلى وجود نقاط ضعف في أوكرانيا، تتمثل في فجوة كبيرة بين مستويات جاهزية رأس المال البشري وأمن المعلومات الرقمية للبنوك مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، وعدم الثقة في البنوك، ولتحقيق الشمول المالي وضمان الاستقرار المالي لا بد من أوكرانيا تحسين التعاون الائتماني، وإدخال أدوات متطورة لرصد التهديدات.

2.1. دراسات تناولت المؤسسات الناشئة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة، والتي سيتم عرض بعضها من الأقدم إلى الأحدث كما

يلي:

- **دراسة الجودي صاطوري** "التنمية المستدامة في الجزائر-الواقع والتحديات-" لسنة 2016، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات التي تواجهها، حيث خلصت إلى قدرة البرامج التنموية المطبقة في تحقيق نمو اقتصادي وتحسين الوضعية الاجتماعية بالرغم من وجود بعض النقائص كالاتحاد على قطاع المحروقات بشكل كبير، فلا بد من تنويع الاقتصاد والاهتمام بمجال استغلال الطاقات المتجددة، والحد من التلوث والاهتمام بالبحث والتطوير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **دراسة مصطفى بورنان، علي صوي** لسنة 2020 بعنوان "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة - حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة-"، والتي قامت بمعالجة مشكلة تمويل المؤسسات الناشئة وما مدى مساهمة القروض المصرفية في دعم تنميتها، واستعراض أهم المصادر المستخدمة في تجارب عالمية، وخلصت إلى وجود صعوبة في تمويل المؤسسات الناشئة من جهة مؤسسات التمويل (عدم توفر ضمانات كافية) ومن جهة القائمين على المؤسسة (ارتفاع المديونية مقارنة بأصولها نقص عنصر الثقة بينها وبين مؤسسة التمويل)، علاقة البنك بالمؤسسة دائمة لها منافع للطرفين، كما سهلت التكنولوجيات الحديثة وبسطت تعاملهما مع بعض.
- **دراسة عريس عمار، زاير عبدالوهاب** لسنة 2021، بعنوان "مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها" حيث حاولت إيجاد أبرز المشاكل التمويلية التي تتعرض لها المؤسسات الناشئة في ظل التمويل التقليدي ومعرفة أنجع البدائل الكفيلة لمواجهتها، وخلصت إلى أن مشكلة تمويل المؤسسة الناشئة تختلف باختلاف المراحل التي تمر بها، وبما أن البنوك تحتاج إلى ضمانات لتقديم قروض فهنا تكمن المشكلة، فعملت الحكومات ومؤسسات الدعم على إيجاد سبل جديدة لتمويل مثل هذه المؤسسات كمنحها اعانات وقروض ميسرة، بالإضافة إلى حاضنات الأعمال ومصادر مستحدثة ك رأس المال المخاطر والتمويل الجماعي، وعالج الباحثان هذه الاشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.
- **دراسة بن عياد جلييلة** "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية" سنة 2022، مقال في مجلة الدراسات القانونية، عالجت من خلالها الآليات التي تساهم في دعم المؤسسات الناشئة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وخلصت الدراسة إلى كون المؤسسات الناشئة من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي لقدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعمل على خلق الثروة وتوفير فرص عمل اذا وجدت الدعم المناسب، لذلك وجب تسهيل إجراءات تمويلها وتشجيعها وتوفير مناخ ملائم بوضع منظومة قانونية مستقلة.
- **دراسة كرم سلام عبد الرؤوف** لسنة 2022 بعنوان "الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية"، قُدمت كمقال في مؤتمر دولي، حيث عالجت اشكالية مامدى مساهمة التكنولوجيا المالية في التخفيف من العقبات التقليدية في

القطاع المصرفي والممارسات المالية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لتحليل دور استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة حيث خلصت الدراسة الى التكنولوجيا المالية تعمل على تحسين العمليات المالية من خلال التطبيقات والبرامج المستحدثة، وبالتالي ساهمت في ظهور شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تهدف لتقليص مؤشر الأمية الرقمية، كما أنها تسهل الحصول على مصادر تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الاستقرار المالي، وتوصي الحكومات بتوفير منظومة متكاملة وتسن التشريعات اللازمة لنجاحها.

المبحث (2) مراجعة الدراسات السابقة واختلافها عن الدراسة الحالية

بعد استعراض مختلف الدراسات السابقة بإبراز أهدافها ونتائجها ومناهجها المستخدمة، سيتم في هذا المبحث توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بالإضافة إلى استخراج الفجوة البحثية لهذه الدراسة.

1.2. أوجه الاتفاق

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو أن للشمول المالي علاقة وتأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، باستثناء دراسة "احمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد" التي ارتأت أن للشمول المالي تأثير محدود على النمو الاقتصادي في حالة عدم استخدام كافي لتطبيقاته، ودراسة مصطفى بورنان وعلي صولي خلصت بأن التكنولوجيا الحديثة تسهل علاقة البنك بالمؤسسات الناشئة، ودراسة الجودي صاطوري التي تحدثت عن برامج تنمية دون الحديث عن تطبيقات الشمول المالي.

2.2. أوجه الاختلاف

اختلفت الدراسات في عينة الدراسة، حيث طبقت دراسة عادل عبد العزيز السن على العالم العربي، أما دراسة احمد سعيد البكل وإيمان فاروق الحداد على مصر، ودراسة مصطفى بورنان وعلي صولي على بعض دول العالم، ودراسة الجودي صاطوري على الجزائر، ودراسة أيسر فهد وأحمد العكيدي في العراق.

استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات، أما دراسة سهير محمود معتوق وإيمان حسن علي فاعتمدت إضافة إلى المنهج النظري التحليلي المنهج الاستنباطي، و اختلفت دراسة احمد سعيد البكل وإيمان فاروق الحداد عن بقية الدراسات في أنها استخدمت المنهج القياسي.

3.2. الفجوة البحثية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

تضمنت هذه الدراسة ربط المشكلة البحثية بمتغيرات معاصرة الشمول المالي المؤسسات الناشئة و أهداف التنمية المستدامة، حيث عاجلت الدراسات السابقة الشمول المالي والتنمية فقط وفي بحثنا الحالي تنمية مستدامة، وكما جاء في دراسة عادل عبد العزيز السن أن المؤسسات الناشئة تعزز الشمول المالي لكن في دراستنا نبحت عن العكس أي محاولة معرفة مساهمة الشمول المالي في دعم تطوير المؤسسات الناشئة ونجاحها، وبالتالي مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كتوفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي والصحي والاجتماعي للدولة، والنهوض بالاقتصاد بالطرق الحديثة بعيدا عن الطرق التقليدية وتوضيح كيف يمكن استغلال الاستخدامات المالية المتاحة لصالح المؤسسات الناشئة وتطويرها، حيث تمت هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تضمنت الدراسة الحالية تنوعا في المنهج لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي، وتستخدم المدخلين الكمي والكيفي لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة، بالاعتماد على تجميع البيانات بدقة من خلال مصادر موثوقة كالبنك

الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات التي تصدر تقارير سنوية مبنية على استبيانات عالمية ونتائج لتجارب ملموسة، والقيام بتحليل نتائج الإستبيان إحصائيا بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss وبرنامج smart4PLS، فهذا يعتبر اضافة علمية في بناء نموذج هيكلية يجمع بين الشمول المالي وتطوير المؤسسات الناشئة واهداف التنمية المستدامة في اطار تحليلي واحد، لفهم العلاقات السببية والتنبؤية بين المتغيرات في سياق اقتصادي نام.

تمحور البحث حول دراسة التأثير الفعلي لتعزيز الشمول المالي على تطوير المؤسسات الناشئة، مع استكشاف مختلف الآليات الفعالة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف في إطار اهداف التنمية المستدامة، كما تشمل هذه الفجوة تحليل التحديات والعقبات التي تواجه الشمول المالي وكيفية تجاوزها بشكل فعال، بالإضافة إلى استكشاف الاستراتيجيات التي تعزز التمويل للمؤسسات الناشئة بالشكل الذي يزيد من دورها في التنمية المستدامة.

تبرز الفجوة البحثية للبحث كذلك في النقاط التالية:

- عدم تناول الدراسات السابقة لأثر توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية في تطوير المؤسسات الناشئة ودعم استدامتها
- اقتصار الدراسات على الجوانب الاقتصادية للشمول المالي دون التطرق لأبعاده الاجتماعية والبيئية
- قلة الدراسات التي ربطت بين الشمول المالي وتمكين المؤسسات الناشئة في تبني ممارسات الاستدامة
- ضرورة دراسة سبل تعزيز دور الهيئات التنظيمية في تهيئة البيئة الداعمة لريادة الأعمال المستدامة.

خلاصة الفصل الثاني:

تمّ في هذا الفصل عرض مختلف الدراسات السابقة التي قام الباحث بمسحها والاعتماد عليها في فهم الجانب النظري من موضوع الأطروحة، وذلك من خلال مبحثين تناول المبحث الأول استعراض اشكاليات الدراسات وأهدافها والنتائج المتحصل عليها، وفي المبحث الثاني استخراج نقاط التشابه والاختلاف في ما بينها وبين الدراسة الحالية، بالإضافة إلى توضيح الهدف المراد الوصول إليه من هذه الدراسة وهو إبراز كيفية تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، ومدى تأثيره ومساهمته في الدفع بها إلى أفضل الأوضاع التي بدورها تعمل على تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة الإجتماعية، الثقافية والصحية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد:

من خلال هذا الفصل ستقدم الباحثة الجانب التطبيقي للدراسة لمعرفة العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والمؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة، وتحليل البيانات لإستخراج أثر تعزيز الشمول المالي كآلية على تطوير المؤسسات الناشئة التي بدورها تؤثر على التنمية المستدامة، وذلك بإيجاد الأثر المباشر وغير المباشر، كما سيتم بناء نموذج أولي للدراسة وتقييمه للحصول على نموذج نهائي يوضح النتائج المراد الوصول إليها بدقة، بالإعتماد على أدوات وأساليب إحصائية والمتمثلة في أداة الإستبيان الإلكتروني، برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss، بالإضافة إلى برنامج smart pls4 والإستعانة بالتكرارات والنسب المئوية وبعض المعاملات الإحصائية، وفي الأخير مناقشة النتائج المتحصل عليها وتفسيرها، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية وأدوات البحث

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

الفصل (3) الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث (1) الإجراءات المنهجية وأدوات البحث

للوصول الى هدف البحث وإثبات أو نفي امكانية تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، تم الاعتماد على بعض مناهج البحث العلمي، واختيار مجموعة من الأدوات والطرق للتحليل، وذلك لتطبيقها على مجموعة من المؤسسات الناشئة على مستوى الوطن الجزائري وتم استجوابهم من خلال أداة الاستبيان.

1.1. منهج الدراسة:

بالنسبة للإطار الميداني التحليلي تم الاعتماد على التحليل الكمي للبيانات والمنهج الاستقرائي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال عينة قصدية من المؤسسات الناشئة الجزائرية باستخدام الاستبيان كأداة لتحليل كافة البيانات، بالإضافة إلى الإستعانة بالبرامج الإحصائية المناسبة لذلك والمتمثلة في برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية "spss statistical package for social sciences" وأسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية "plspm Partial Least Squares Path Modeling" ببرنامج smart PLS.4 من أجل تحديد الأثر الذي يمارسه كل متغير على الآخر في النموذج الذي سيتم إنشاؤه.

2.1. مجتمع وعينة الدراسة:

لدراسة اشكالية الأطروحة المتعلقة بتوضيح أثر تعزيز الشمول المالي كآلية على دعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، يُفترض أن يكون المجتمع المختار له علاقة بهذه المتغيرات.

1.2.1. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة المبحوث في كل المؤسسات الناشئة في الجزائر وبمختلف مجالاتها، وسنوات خبرتها.

2.2.1. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة المذكور أعلاه والتي بلغت حوالي 167 مؤسسة بالإضافة إلى مؤسسات تكفلت حاضنات بإرسال الاستبيان لهم، حيث تم توزيع استبيان إلكتروني على أصحاب المؤسسات الناشئة واسترجاع 57 استبانة فقط، في حين لم يتم الرد من قبل المؤسسات الأخرى على أسئلة الاستبيان باعتبارهم ان الروابط الالكترونية تشكل خطر على بياناتهم وهذا ما اعترف به بعض أصحاب المؤسسات التي قمت بالاتصال بهم هاتفيا.

3.1. مصادر وأدوات جمع البيانات:

يحتاج البحث إلى مجموعة من الاجراءات اللازمة والأدوات للوصول إلى الأهداف المرجوة منه، كما يحتاج إلى أداة رئيسية لاستخدامها في جمع البيانات الضرورية للتحليل.

1.3.1. أداة الدراسة:

بعد إطلاع منهجي لأدوات البحث والتعمق في إيجابياتها وسلبياتها، وعلى ضوء إشكالية الدراسة وفرضياتها اتضح أن الاستبيان هو الأداة المناسبة وأكثرها ملائمة لجمع مختلف البيانات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة، حيث صُمم بأسلوب بسيط وعبارات قصيرة وواضحة سهلة الفهم، وقُسم إلى أربعة محاور تماشياً مع الجانب النظري ويندرج تحت كل محور مجموعة من العبارات، كما تمّ عرضه على بعض المختصين، ووُزِع بطريقة الكترونية تضمن في البداية رسالة افتتاحية تبين الهدف من الاستبيان وموضوع الدراسة والعينة المقصودة بكل احترام وتقدير، وتمثل هذه المحاور في ما يلي:

المحور الأول: حُصِّص للبيانات الشخصية للمبحوثين من أجل التعرف على بنيتهم، من حيث الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، مجال نشاط المؤسسة، عمر المؤسسة.

المحور الثاني: تضمّن التعريف بالشمول المالي بالإضافة إلى أسئلة تدعم استخداماته.

المحور الثالث: يهدف للتعريف بالمؤسسات الناشئة وأهمية التمويل بالنسبة لها.

المحور الرابع: يحتوي على أسئلة تتعلق بالتنمية المستدامة وما يساعد على تحقيقها.

جاء تصميم الأسئلة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي باعتباره أكثر ملائمة لقياس درجة الارتباط بين متغيرات البحث، وهو مقياس يستخدمه الباحثون لجمع آراء المستجيبين، والجدول الآتي يبيّنه:

الجدول رقم (06): مقياس ليكارت

العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
درجة الموافقة	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على سلم ليكارت

2.3.1. الأدوات الإحصائية المستخدمة:

بعد الحصول على الردود والإجابات من أفراد العينة ولتسهيل عملية التحليل الإحصائي لها وللبيانات ومعالجتها، تمّ الإعتماد على مايلي:

- برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " **spss Statistical Package For the Social Sciences**": تمّ ابتكاره لغرض تحليل البيانات ذات الحجم الكبير في نهاية الستينات من طرف نورمان ناي، هاندلي هل، ودابل بنت من جامعة ستانفورد الأمريكية، وفي عام 2009 احتكرته شركة IBM ليصبح اسمه **IBM SPSS Statistics**.¹

¹ -رامي صلاح جبريل، تحليل البيانات خطوة بخطوة في spss، النسخة الأولى، 2020، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ص:1.

- برنامج **smart PLS.4**: يعني برنامج ذكي والحروف هي اختصار لـ **Specifiques Mesurables** **Atteignable Relevant Temporel**، يستخدم في الدراسات الاستكشافية لمعرفة العلاقة البنائية بين المتغيرات.

وذلك للحصول على نموذج الدراسة وتحليل مسارها.

ومن أجل تجميع الإجابات وتبويبها تم الإعتماد على الأدوات الاحصائية الآتية:

- **التكرارات والنسب المئوية**: لوصف الخصائص الشخصية لأفراد العينة المدروسة والمتمثلة في الجنس، الفئة العمرية، مجال النشاط، وعمر المؤسسة.
- **المتوسط الحسابي**: يعتبر مقياس من المقاييس التي يتم استخدامها لوصف البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبيان، وهو يبين متوسط القيم التي يقوم الباحث بقياسها.
- **الإنحراف المعياري**: هو أحد المقاييس المستخدمة في الإحصاء، يعكس مدى تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي فكلما كانت قيمته كبيرة كلما كانت البيانات أكثر تشتتاً.

المبحث (2) التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة

ستحاول الباحثة في هذا الجزء تحديد الخصائص الأساسية للعينة المبحوثة والبالغ عددها 57 فرد، وذلك انطلاقاً من المتغيرات المطروحة في الإستبيان: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، عمر المؤسسة ومجال نشاطها، بالإضافة إلى قياس ثبات وصدق الإستبيان وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1.2. تحليل خصائص العينة المدروسة:

سيتم دراسة أهم الخصائص المتعلقة بالعينة المختارة باستخراج النسب المئوية وعدد الأفراد، وتحليل النتائج المتحصل عليها.

1.1.2. توزيع العينة حسب الجنس:

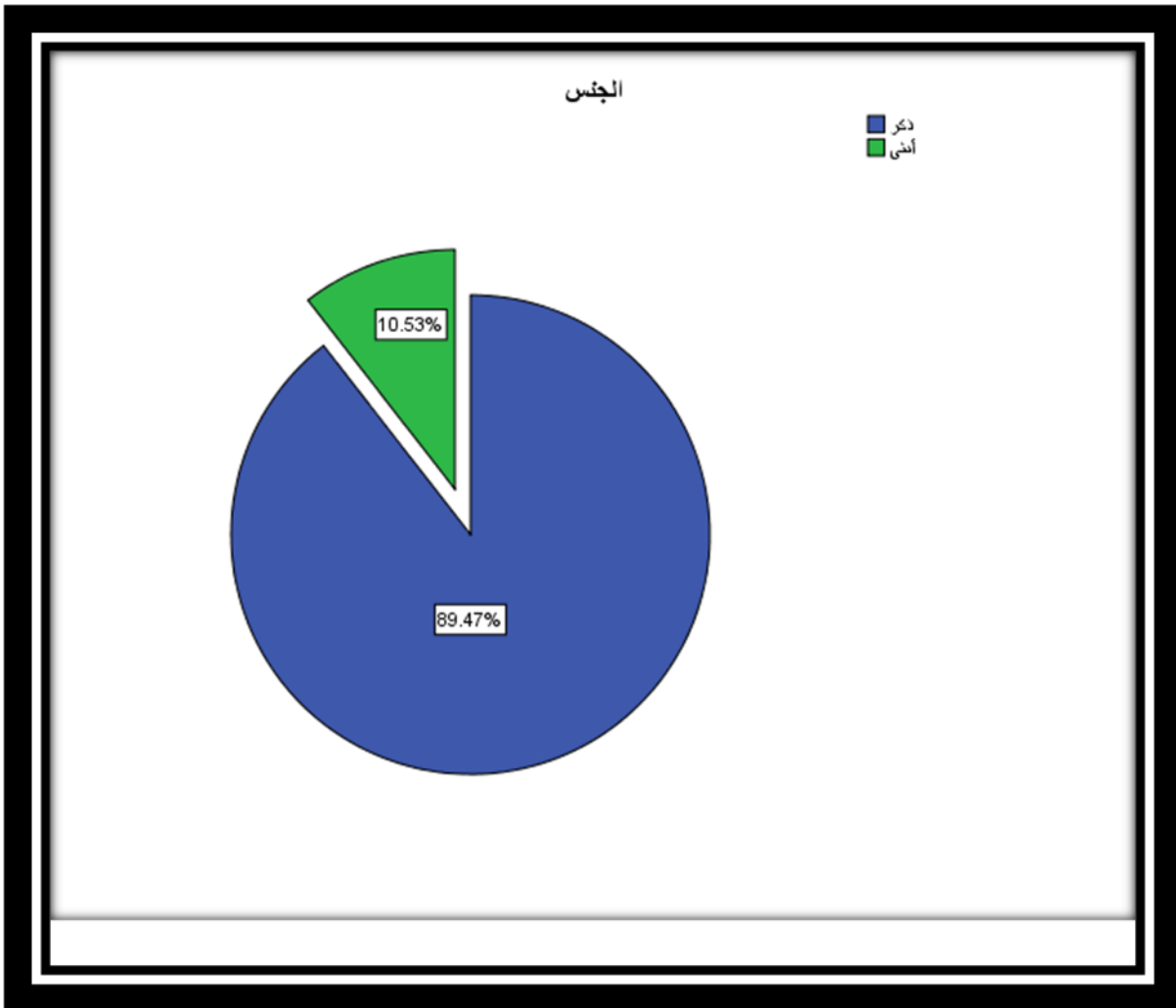
وفقاً للنتائج المتحصل عليها من المسح تكونت عينة الدراسة من أصحاب مؤسسات ناشئة ذكور وإناث، إلا أنه كان عدد الذكور يفوق عدد الإناث، حيث بلغ عددهم 51 ذكر بنسبة 89.5%، و06 إناث بنسبة 10.5%، كما بينه الشكل والجدول أدناه:

الجدول رقم (07): توزيع العينة وفق متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	51	89.47%
أنثى	06	10.53%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

الشكل رقم (04): توزيع العينة وفق متغير الجنس



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث مما يدل على هيمنة الرجال على العمل الريادي والإبتكاري في الجزائر مقابل عدد قليل من النساء، إلا أنّها تُعد فجوة صغيرة بين الجنسين.

2.1.2. توزيع العينة حسب الفئة العمرية:

تم تقسيم العينة إلى 04 فئات عمرية، حيث أظهرت نتائج المسح لتوزيع العينة حسب الفئة العمرية إلى سيطرة الفئة الشبابية، كما هو مبين في الشكل والجدول أدناه:

الجدول رقم (08): يبين توزيع العينة حسب الفئة العمرية

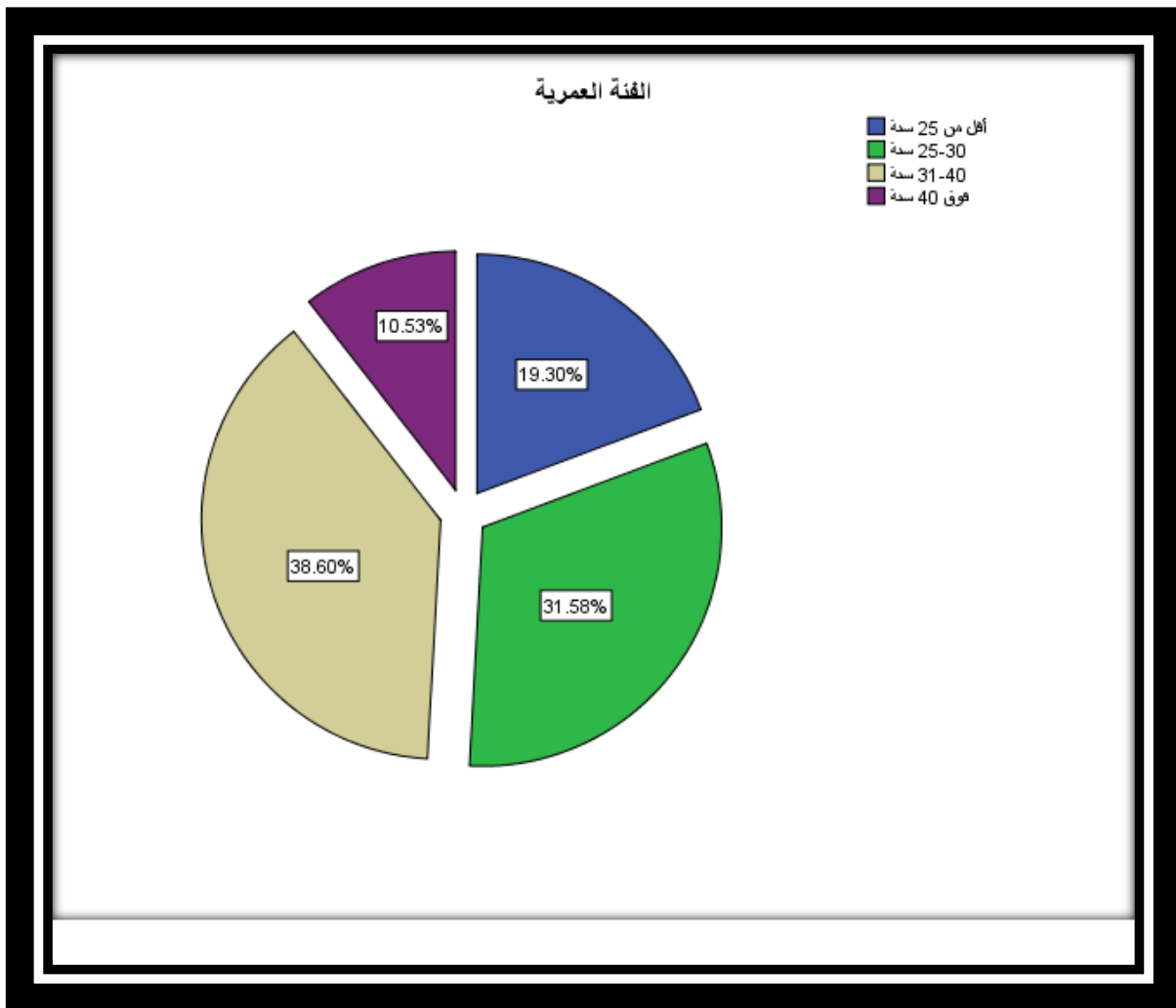
الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 25 سنة	11	19.3%

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

30-25	18	31.58%
40-31	22	38.6%
فوق 40	6	10.53%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

الشكل رقم (05): يبين توزيع العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

نلاحظ تركز أغلبية أفراد العينة ضمن الفئة العمرية 40-31 بنسبة 38.6%، وتليها الفئة 30-25 بنسبة 31.58% في حين بلغت 19.3% ولأقل من 25 سنة وفوق 40 سنة على التوالي، في المجمل كل الفئات شابة، وهذا ما يؤكد أن مستوى مشاركة الشباب في الريادة والابتكار مرتفع مقارنة بالفئة العمرية الأكبر، وهذا قد يرجع لعدة أسباب منها اهتمام الدولة الجزائرية الزائد بهذا المجال وتوفير تسهيلات لهم أكثر من السابق كإنشاء صناديق الدعم وغيرها من

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

الاستراتيجيات، أين اختار أصحاب الفئات العمرية الأكبر من 40 سنة مسارا مهنيا آخر أو يرجع إلى الشروط المتعلقة بالسن التي تضعها بعض الصناديق الداعمة.

3.1.2. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

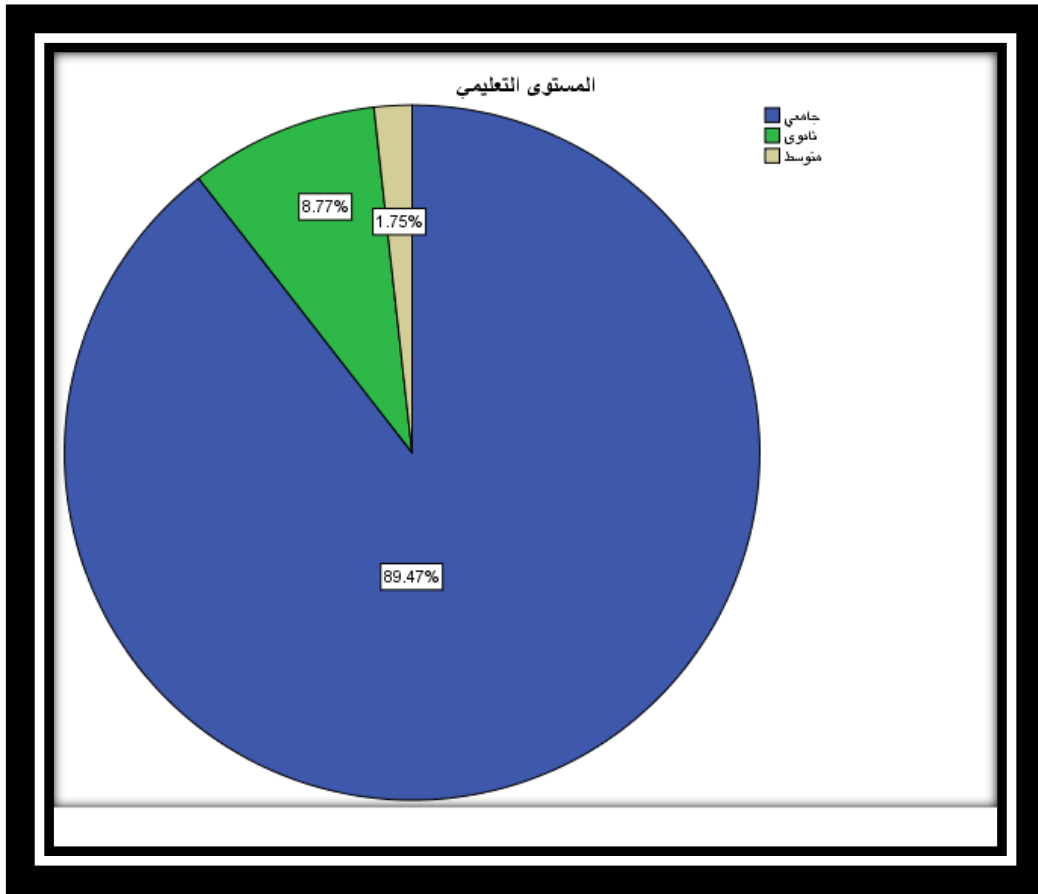
تم تقسيم العينة حسب المستوى التعليمي إلى 04 فئات: ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي، وكانت النتائج كما يوضحه الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم (09): يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
ابتدائي	0	0
متوسط	1	1.75%
ثانوي	5	8.77%
جامعي	51	89.47%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

الشكل رقم (06): يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية الباحثين مستواهم التعليمي جامعي حوالي 89.47%، تليها المستوى الثانوي بنسبة 8.77% فيما تمثل نسبة 1.75% ذوي مستوى متوسط، وهذا يكشف أنّ النشاط الابتكاري في الجزائر يستقطب فئات مستواها التعليمي عالي، واقبال كبير لخريجي الجامعات وما ساعد على ذلك هو فتح حاضنات جامعية لدعم أصحاب الأفكار وتوجيههم إلى غاية الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تطبيقا للقرار الوزاري 1275 "شهادة مؤسسة ناشئة/براءة اختراع/مؤسسة مصغرة".

4.1.2. توزيع العينة حسب عمر المؤسسة:

قسمت العينة حسب عمر المؤسسة إلى 03 فئات: مؤسسات أقل من 05 سنوات، مؤسسات ذات 05 سنوات، ومؤسسات أكبر من 05 سنوات، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10): يبين توزيع العينة حسب عمر المؤسسة

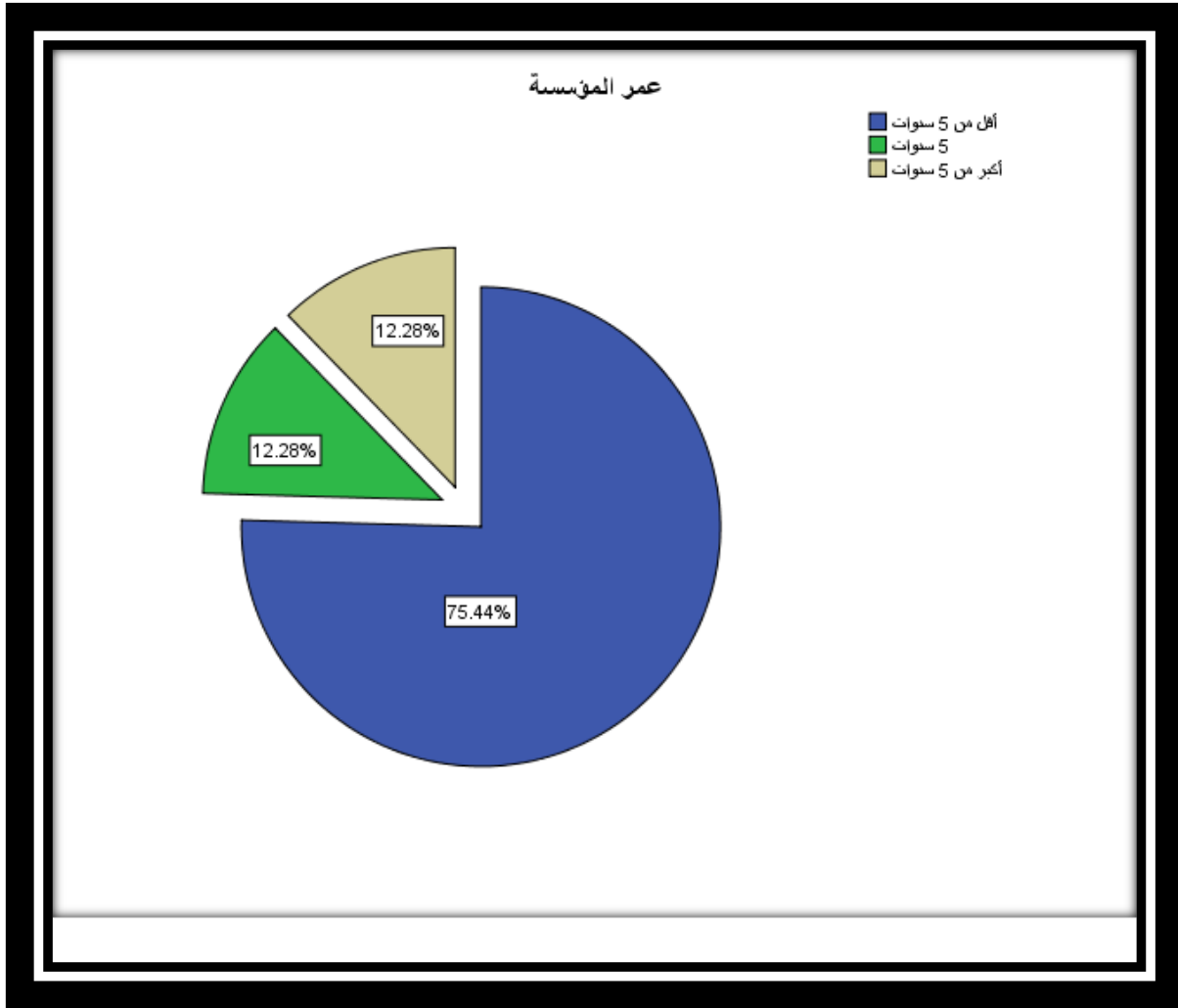
عمر المؤسسة	العدد	النسبة %
أقل من 05 سنوات	43	75.44%

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

05 سنوات	7	12.28%
أكبر من 05 سنوات	7	12.28%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

الشكل رقم (07): يبين توزيع العينة حسب عمر المؤسسة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss21

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن أغلب المؤسسات الناشئة عمرها يقل عن 05 سنوات بنسبة 75.44%، في حين كانت نسبة كل من المؤسسات ذات 05 سنوات والتي تفوق 05 سنوات حوالي 12.28%، وهذا طبقاً للمراسيم والتنظيمات التي ظهرت في الجزائر والتي تُعنى بتنظيم المؤسسات الناشئة وتسييرها، والتي تنص على ان تكون المؤسسة أقل من 08 سنوات.

5.1.2. توزيع العينة حسب مجال النشاط:

تضمنت العينة المدروسة مجالات مختلفة ذات صلة بالفكر الريادي والإبتكاري والتي تمّ ذكرها سابقا في الجانب النظري، حيث احتل قطاع الخدمات الإلكترونية والدكاء الاصطناعي مكانة بارزة ضمن عينة الدراسة وأغلب المؤسسات تنشط في هذا القطاع، حيث توزعت كما يلي:

تسويق، خدمات تطوير، خدمات، تجارة الكترونية، صناعي، خدمات تعليم، تكنولوجيا مالية، تطوير حلول الدفع الالكتروني، تكنولوجيا الزراعة (Agri-Tech)، الرقمنة، الفلاحة والبيئة، الصحة، E.commerce، الابتكار في التعليم، Technologie au service de l'environnement

Education et Business، IT company، software،، القانون، التدريب في مجالات المقاولاتية، المناسبات والفعاليات، اتصالات، منصات، خدمات توصيل، انتاج آلات ذكية، برنامج تسيير المحلات، Traitement des eaux، chimiste industrielle، et des eaux usées، conseil et formation professionnelle.، هذه المجالات تعتبر مجالات ذات أهمية لأفراد المجتمع والأكثر طلبا عليها، كما أن بعضها يعتبر من الإحتياجات اليومية كالصحة والتعليم والتسوق والإتصال، لذلك ارتأى معظم أصحاب المشاريع الإستثمار فيها وهذا لسهولة الوصول إلى المستهلك وإقناعه بطرق أقل تكلفة.

2.2. تحليل أجوبة أفراد العينة:

ستقوم الباحثة بتحليل إجابات أفراد العينة، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور. حيث يحسب المدى من خلال الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة في المقياس الخماسي أي [4=1-5] ثمّ القسمة على درجات المقياس للحصول على طول الخلية [0.8=5/4] ثمّ تُضاف إلى أقل قيمة في المقياس 1 [1.8=1+0.8] ستستخدم كما يلي:

الجدول رقم (11): درجات مقياس ليكارت الخماسي

المجال	درجة الاستجابة
1 إلى 1.8	غير موافق تماما
1.81 إلى 2.6	غير موافق
2.61 إلى 3.4	محايد
3.41 إلى 4.2	موافق
4.21 إلى 5	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسات سابقة

1.2.2. نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على المحور الثاني:

يوضح الجدول رقم (13) أدناه أجوبة الأفراد على أسئلة محور الشمول المالي:

الجدول رقم (12): إجابات أفراد العينة على محور الشمول المالي

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
وجود فروع عديدة للبنوك والمؤسسات المالية عامل أساسي لتسهيل الحصول على الخدمات المالية	4.175	1.119	موافق
يعتبر وجود حساب بنكي أمراً أساسياً لتيسير عمليات مؤسستك	4.315	1.182	موافق تماماً
يمكن لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني من تعزيز فعالية التعاملات المالية لمؤسستك	4.368	1.304	موافق تماماً
الوصول إلى خدمات التمويل عبر الإنترنت يساهم في تعزيز قدرتك على توسيع نشاطك التجاري	4.280	1.346	موافق تماماً
انخفاض تكاليف الخدمات المالية يزيد من استخدامها	3.912	1.442	موافق
جودة الخدمات المالية يزيد من الرغبة في الحصول عليها	4.333	1.107	موافق تماماً
يسعى الشمول المالي إلى تحسين التمكين المالي للأفراد وتعزيز مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد	3.947	1.186	موافق
يهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية إلى دعم اقراض المؤسسات الناشئة وبالتالي تعزيز التشغيل وتحسين فرص العمل	3.807	1.231	موافق
الشمول المالي يجد من الفقر من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات	3.631	1.189	موافق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المالية			
يعزز الشمول المالي الأمان المالي للأفراد والأسر من خلال توفير خدمات مالية آمنة وفعالة	موافق	1.282	3.877
المحور إجمالاً	موافق	1.238	4.064

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات spss21

من خلال نتائج الجدول رقم (13) أعلاه نجد أن كل المتوسطات الحسابية تقع في المجال 3.631 و4.368 الموافقة لدرجة الإجابة "موافق" و "موافق تماماً" بانحرافات معيارية من 1.107 إلى 1.442، وهو ما يعني أن كل المبحوثين يميلون إلى الموافقة على العبارات الخاصة بالشمول المالي أو تقييم هذه الجوانب بشكل إيجابي حيث 06 عبارات تحصلت على "موافق" و04 عبارات تحصلت على العبارة "موافق تماماً"، في حين كانت للعبارة " جودة الخدمات المالية يزيد من الرغبة في الحصول عليها" أقل إنحراف معياري ما يعني أن أفراد العينة أكثر تمركزاً واتفاقاً عليها، حيث أكدوا على أن وجود حساب بنكي يعتبر أمراً أساسياً لتيسير عمليات مؤسساتهم، كما يمكن لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني من تعزيز فعالية التعاملات المالية والوصول إلى خدمات التمويل عبر الانترنت يساهم في تعزيز قدراتهم على توسيع نشاطهم التجاري.

2.2.2. نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على المحور الثالث:

يبين الجدول رقم (14) الآتي مجال إجابات المبحوثين على عبارات المحور الخاص بالمؤسسات الناشئة:

الجدول رقم (13): إجابات أفراد العينة على محور المؤسسات الناشئة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإستجابة
يُعد الحساب البنكي مؤشراً مهماً لاستقرار مؤسستك وقدرتك على التعامل بكفاءة	3.649	1.432	موافق
يعد التمويل الجيد أحد المحفزات الرئيسية لنمو واستقرار مؤسستك	4.140	1.355	موافق
توسيع نطاق العمل يعكس نجاحاً واضحاً للمؤسسات التي تستخدم تمويلاً خارجياً بفعالية	4.000	1.239	موافق
تواجه المؤسسات الناشئة تحديات في الحصول على تمويل يمكن أن يؤثر على نموها	4.403	1.066	موافق تماماً

يساهم التمويل الفعال والسليم في تمويل الابتكار وتوسيع نطاق الأعمال	4.298	1.253	موافق تماما
يلعب التمويل دورا هاما في تطوير البنية التحتية للمؤسسة الناشئة	4.140	1.419	موافق
يساهم التمويل في تشجيع المؤسسات الناشئة على استكشاف حلول جديدة وتحسين منتجاتها أو خدماتها	4.157	1.360	موافق
استخدام تقنيات مالية مبتكرة يعزز أداء مؤسستك ويساهم في تحقيق نجاح مستدام	3.964	1.425	موافق
تلعب التكنولوجيا دورا حاسما في تحسين وتيسير التعاملات المالية	4.438	1.165	موافق تماما
الزيادة في الإيرادات علامة على تأثير ايجابي للشمول المالي	4.087	1.169	موافق
المحور إجمالا	4.127	1.288	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات spss21

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل قيم المتوسطات الحسابية في المجال الموافق لدرجة "موافق" و"موافق تماما" وبانحرافات معيارية متوسطة، حيث كان أغلب أفراد العينة موافقين لما جاء في محور المؤسسات الناشئة بـ 07 عبارات، وموافقين تماما بما يعادل 03 عبارات وهذا يعتبر جيّدا للدراسة، حيث وافقوا تماما على أن المؤسسات الناشئة تواجه تحديات في الحصول على تمويل يمكن أن يؤثر على نموها، كما يساهم التمويل الفعال والسليم في تمويل الابتكار وتوسيع نطاق الأعمال، بالإضافة إلى كون التكنولوجيا تلعب دورا حاسما في تحسين وتيسير التعاملات المالية.

3.2.2. نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على المحور الرابع:

يتناول الجدول رقم (15) أدناه درجة إستجابة أفراد العينة على عبارات محور التنمية المستدامة كما يلي:

الجدول رقم (14): إجابات أفراد العينة على محور التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإستجابة
يُعد الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة أحد جوانب الشمول المالي المستدام	3.947	1.108	موافق
التزام المؤسسات الناشئة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية اشارة إلى نجاح مستدام	3.947	1.201	موافق
إدخال التكنولوجيا في أنظمة الشمول المالي يُحسن من الكفاءة ويحقق أهداف التنمية المستدامة	4.280	1.235	موافق تماما
يلعب الابتكار الناتج عن المؤسسات الناشئة دور في حل تحديات التنمية المستدامة	4.140	1.206	موافق تماما
التعاون بين الحكومات والمؤسسات الناشئة والشركات الكبرى يشكل فرصة لتعزيز مشاريع التنمية المستدامة	4.386	1.048	موافق تماما
تساهم الروح الريادية في المؤسسات الناشئة في تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية البيئية	4.245	1.090	غير موافق تماما
الاهتمام بالبنية التحتية يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	4.263	1.246	موافق تماما
المساواة في توزيع الثروة يقلل من الفجوة بين طبقات المجتمع	3.947	1.245	غير موافق
آليات الرقابة المالية للأسعار والضرائب ينظم استخدام الموارد	3.859	1.315	موافق
المحور إجمالاً	4.112	1.188	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات spss21

تحصل المحور إجمالاً على متوسط حسابي 4.112 وهو يقابل درجة "موافق" مما يعني إتفاق أفراد العينة على عبارات التنمية المستدامة والتي توضح سبل تحقيقها بإنحراف معياري 1.188، حيث كانت الإجابة بـ "موافق تماماً" لـ 05 عبارات، و04 عبارات "موافق"، فأفراد العينة موافقون تماماً على أن إدخال التكنولوجيا في أنظمة الشمول المالي يُحسن من الكفاءة ويحقق أهداف التنمية المستدامة والاهتمام بالبنية التحتية يدعم ذلك، بالإضافة إلى أن التعاون بين الحكومات والمؤسسات الناشئة والشركات الكبرى يشكل فرصة لتعزيز مشاريعها، كما يلعب الابتكار الناتج عن المؤسسات الناشئة دوراً في حل تحديات التنمية المستدامة وتساهم الروح الريادية فيها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المبحث (3) تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سيتم في هذا الجزء من البحث إيجاد نموذج الدراسة وقياسه، مع إختبار الفرضيات وتحليلها ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

1.3. نموذج الدراسة والفرضيات الاحصائية:

يتضمن نموذج الدراسة ثلاثة متغيرات تفسر علاقة الشمول المالي وأثره على دعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، وذلك اعتماداً على الإطار النظري، وتتمثل هذه المتغيرات في كل من الشمول المالي الذي يعتبر متغير مستقل، المؤسسات الناشئة متغير تابع حيث كل متغير له مجموعة من الأسئلة الخاصة به.

كما تمّ تحديد الفرضيات الآتية التي سيتم اختبارها لاحقاً:

✓ الأثر المباشر:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي ودعم تطوير المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

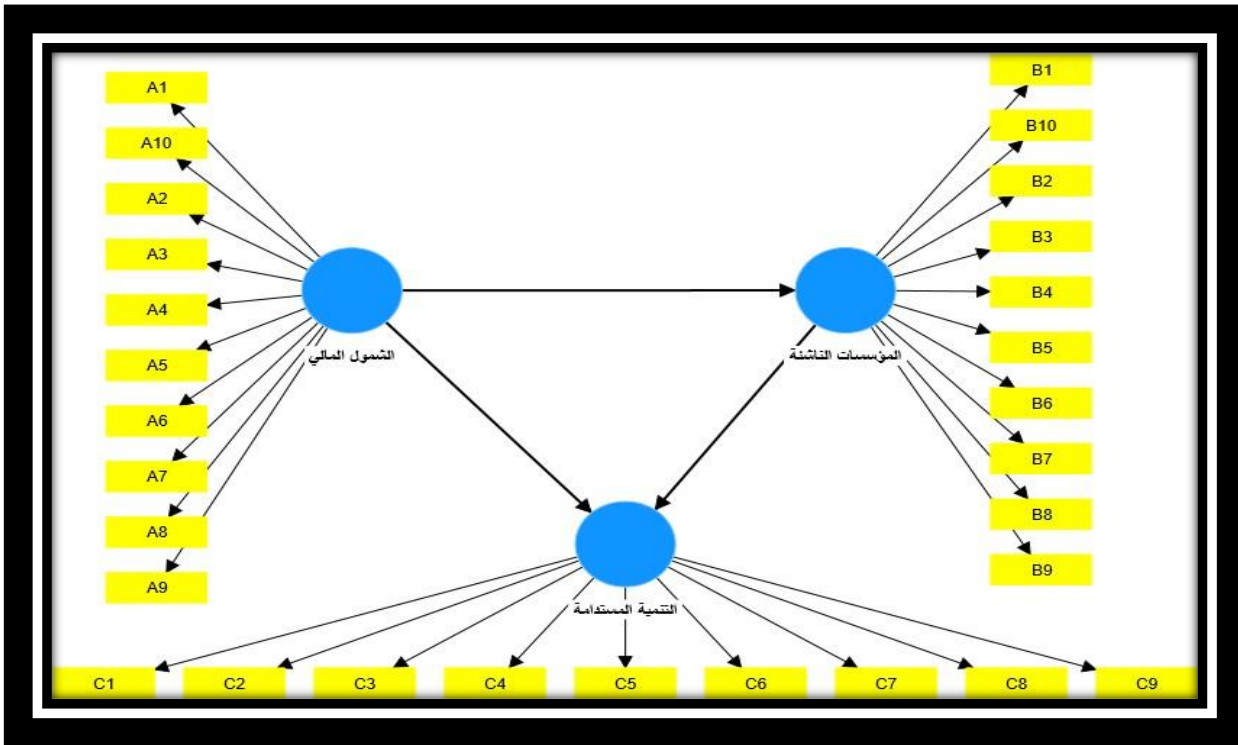
الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

✓ الأثر غير المباشر:

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل وجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

يوضح الشكل رقم (08) أدناه العلاقة بين المتغيرات المكونة لنموذج الدراسة:

شكل رقم (08): نموذج الدراسة الأولي



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

2.3. التقييم القياسي للنموذج:

يخضع النموذج الأولي للدراسة إلى تقييم واختبار لاثبات صحته وموثوقيته، من خلال مجموعة من المقاييس المعتمدة احصائياً وهو ما يطلق عليه الصدق التقاربي والصدق التمييزي.

1.2.3. الصدق التقاربي convergent validity:

يستخدم هذا النوع لتقييم مدى توافق نتائج الاختبار الخاصة بالدراسة مع مجموعة من المعايير المعروفة ونتائج سابقة بالاعتماد على عدة معاملات، ولمعرفة مدى الارتباط بين أفراد العينة.

1. معامل التحميل الخارجي outer loadings:

يشير معامل التحميل الخارجي إلى العلاقات بين المتغيرات والبنى الكامنة في نموذج المعادلات الهيكلية، وكلما كانت له قيمة أعلى فهذا دليل على وجود علاقة أقوى، ويرجع حذف بعض العبارات الخاصة بالاستبيان كما ذكر سابقاً إلى كون قيمة معامل التحميل الخارجي لها جاء بين 0.4 و 0.7 كما يوضحه الجدول رقم (16) الآتي:

الجدول رقم (15): نتائج معاملات التحميل الخارجي outer loadings

رمز العبارة	العبارة	معامل التحميل الخارجي
A1	وجود فروع عديدة للبنوك والمؤسسات المالية عامل أساسي لتسهيل الحصول على الخدمات المالية	حذفت
A2	يعتبر وجود حساب بنكي أمراً أساسياً لتيسير عمليات مؤسستك	حذفت
A3	يمكن لاستخدام خدمات الدفع الالكتروني من تعزيز فعالية التعاملات المالية لمؤسستك	0.773
A4	الوصول إلى خدمات التمويل عبر الانترنت يساهم في تعزيز قدرتك على توسيع نشاطك التجاري	0.896
A5	انخفاض تكاليف الخدمات المالية يزيد من استخدامها	0.825
A6	جودة الخدمات المالية يزيد من الرغبة في الحصول عليها	0.891
A7	يسعى الشمول المالي إلى تحسين التمكين المالي للأفراد وتعزيز مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد	حذفت
A8	يهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية إلى دعم اقراض المؤسسات الناشئة وبالتالي تعزيز التشغيل وتحسين فرص العمل	حذفت
A9	الشمول المالي يحد من الفقر من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية	0.839
A10	يعزز الشمول المالي الأمان المالي للأفراد والأسر من خلال توفير خدمات مالية آمنة وفعالة	0.910
B1	يُعد الحساب البنكي مؤشراً مهماً لاستقرار مؤسستك وقدرتك على التعامل بكفاءة	0.713
B2	يعد التمويل الجيد أحد المحفزات الرئيسية لنمو واستقرار مؤسستك	0.877
B3	توسيع نطاق العمل يعكس نجاحا واضحا للمؤسسات التي تستخدم تمويلا خارجيا	0.832

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

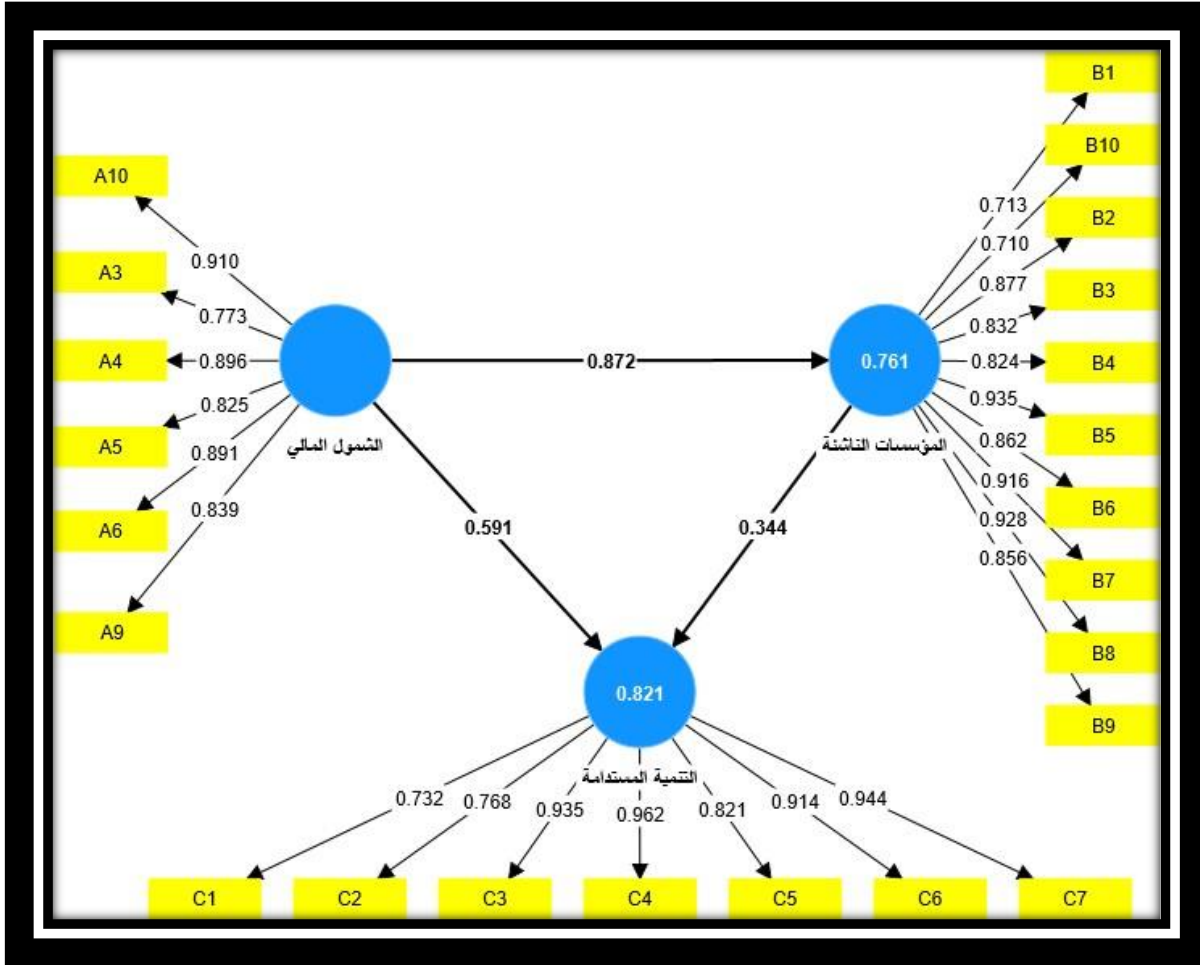
	بفعالية	
0.824	تواجه المؤسسات الناشئة تحديات في الحصول على تمويل يمكن أن يؤثر على نموها	B4
0.935	يساهم التمويل الفعال والسليم في تمويل الابتكار وتوسيع نطاق الأعمال	B5
0.862	يلعب التمويل دورا هاما في تطوير البنية التحتية للمؤسسة الناشئة	B6
0.916	يساهم التمويل في تشجيع المؤسسات الناشئة على استكشاف حلول جديدة وتحسين منتجاتها أو خدماتها	B7
0.928	استخدام تقنيات مالية مبتكرة يعزز أداء مؤسستك ويساهم في تحقيق نجاح مستدام	B8
0.856	تلعب التكنولوجيا دورا حاسما في تحسين وتيسير التعاملات المالية	B9
0.710	الزيادة في الإيرادات علامة على تأثير ايجابي للشمول المالي	B10
0.732	يُعد الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة أحد جوانب الشمول المالي المستدام	C1
0.768	التزام المؤسسات الناشئة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية اشارة إلى نجاح مستدام	C2
0.935	إدخال التكنولوجيا في أنظمة الشمول المالي يُحسن من الكفاءة ويحقق أهداف التنمية المستدامة	C3
0.962	يلعب الابتكار الناتج عن المؤسسات الناشئة دور في حل تحديات التنمية المستدامة	C4
0.821	التعاون بين الحكومات والمؤسسات الناشئة والشركات الكبرى يشكل فرصة لتعزيز مشاريع التنمية المستدامة	C5
0.914	تساهم الروح الريادية في المؤسسات الناشئة في تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية البيئية	C6
0.944	الاهتمام بالبنية التحتية يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	C7
حذفت	المساواة في توزيع الثروة يقلل من الفجوة بين طبقات المجتمع	C8
حذفت	آليات الرقابة المالية للأسعار والضرائب ينظم استخدام الموارد	C9

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

يتبين من خلال الجدول أعلاه أنه تم حذف 06 عبارات غير ملائمة من قبل النموذج لأنها تؤثر على الصدق والثبات، 04 عبارات في محور الشمول المالي وهي: A1، A2، A7، A8 و02 عبارتين في محور التنمية المستدامة وهي: C8، C9 وبالتالي يصبح نموذج الدراسة كما يمثله الشكل رقم(09):

الشكل رقم (09): نموذج الدراسة بعد التشبعات



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

2. موثوقية الإتساق الداخلي "ألفا كرونباخ":

معامل ألفا كرونباخ هو معيار يستخدم في الأبحاث لقياس مدى موثوقية الاستبيان، كما يشير إلى قدرة الاختبار على قياس متغير معين بشكل دقيق وثابت وتتراوح قيمته بين 0 و1.

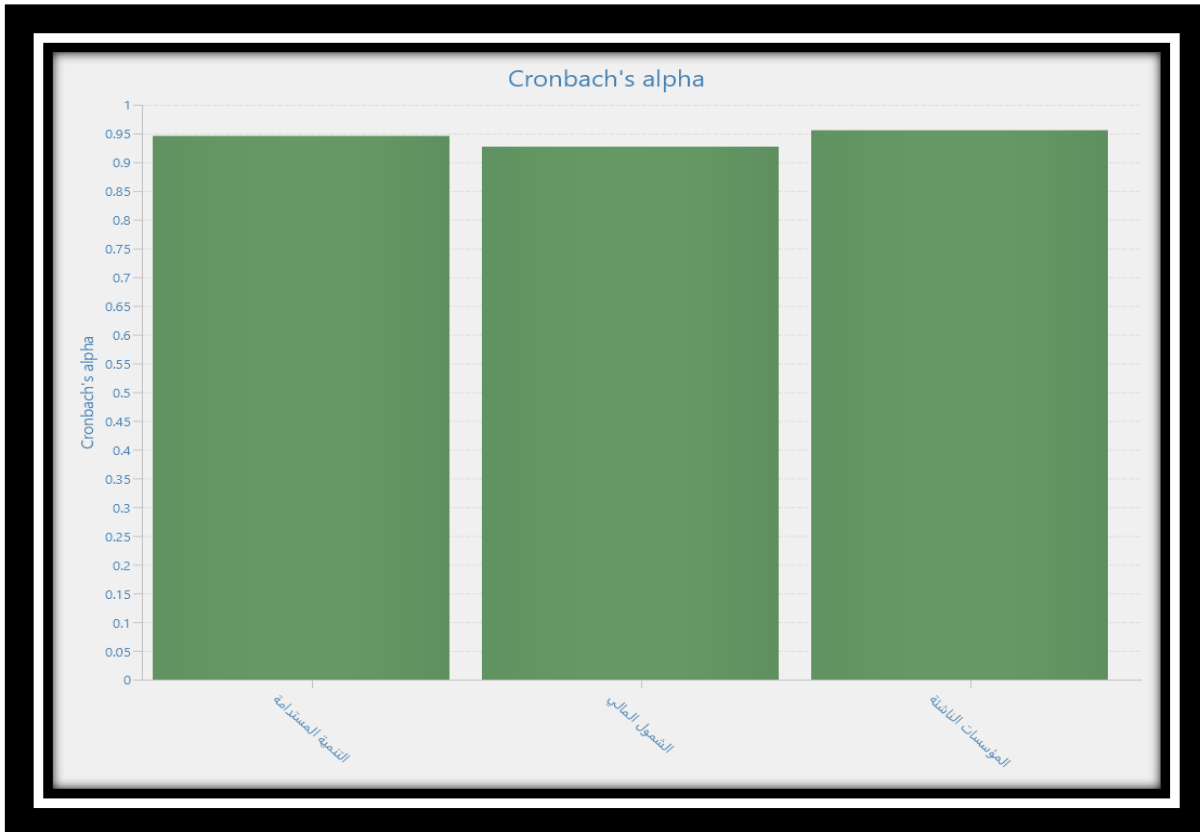
الجدول رقم (16): موثوقية الإتساق الداخلي

المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ
الشمول المالي	0.927
المؤسسات الناشئة	0.956
التنمية المستدامة	0.946

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن كل قيم ألفا كرونباخ تفوق 0.9 وهي تعتبر قيم ممتازة، حيث بلغ أعلى قيمة في متغير المؤسسات الناشئة بـ 0.956 وهو إن دلّ فإتّما يدلّ على وجود تناسق داخلي بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى الثبات.

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لمعامل " ألفا كرونباخ "



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

3. معامل RHO De Joreskog:

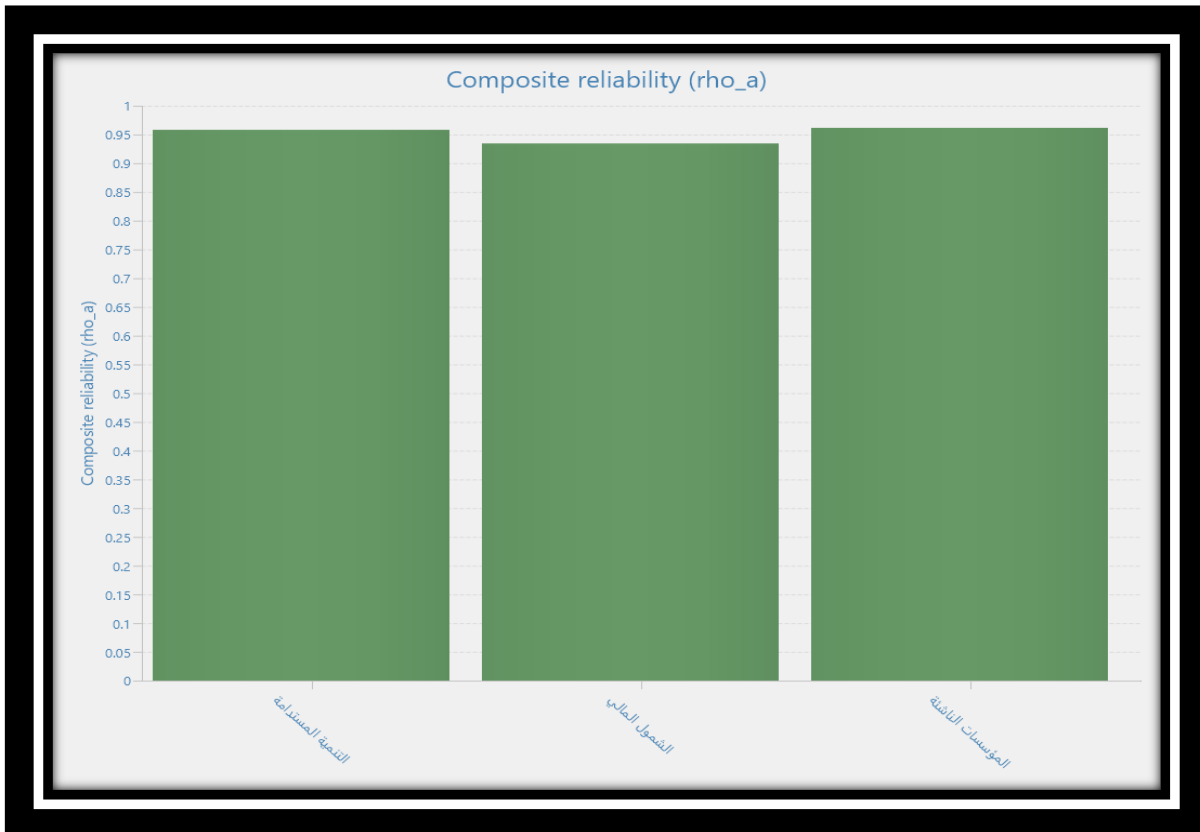
استخدمت الباحثة معيار آخر أكثر دقة من معامل Cronbach's Alpha وهو معامل Rho De joreskog، حيث أنه يدمج في عملية حسابه الأخطاء ولكونه أقل حساسية لعدد البنود، والجدول والشكل المواليين يوضحان قيم هذا المعامل:

الجدول رقم (17): معامل RHO De Joreskog للمتغيرات

المتغيرات	معامل (RHO_a)
الشمول المالي	0.935
المؤسسات الناشئة	0.962
التنمية المستدامة	0.958

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لمعامل " RHO_a "



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

نلاحظ من خلال الجدول أن كل القيم تفوق 0.70 وهي قيم ممتازة حيث بلغت أعلى قيمة 0.962 لمتغير المؤسسات الناشئة، وهو نفس التفسير السابق لألفا كرونباخ والذي كان وجود تناسق داخلي قوي بين المتغيرات محل الدراسة.

4. الموثوقية المركبة Composite Reliability:

وهو يقيس بدوره مدى دقة البنية الكامنة في تفسير البيانات وتمثيل العلاقات بين المتغيرات، حيث كلما كانت قيمه عالية أشار ذلك إلى الدقة والموثوقية.

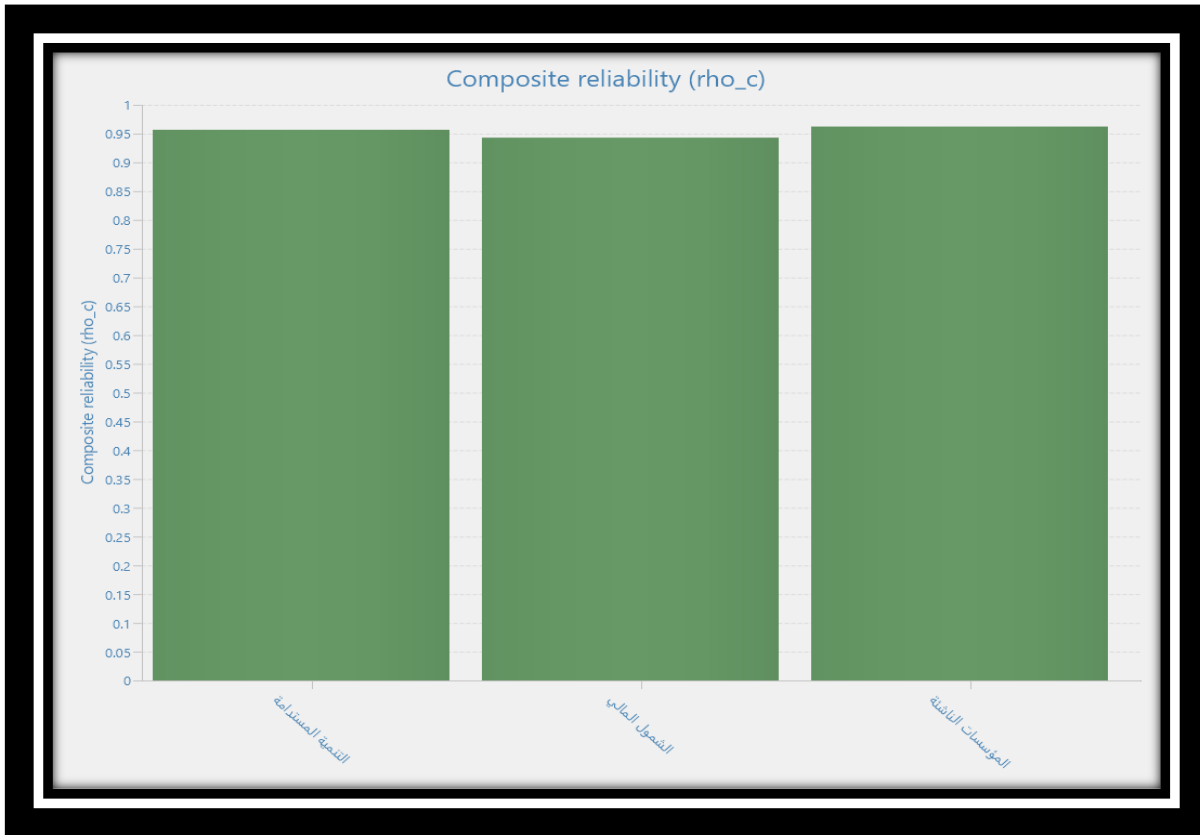
الجدول رقم (18): الموثوقية المركبة

المتغيرات	معامل الموثوقية المركبة (rho_c) Composite reliability
الشمول المالي	0.943
المؤسسات الناشئة	0.962
التنمية المستدامة	0.957

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

قيم المعامل الظاهرة في الجدول أعلاه كلها تفوق 0.70 وتصل إلى 0.962 كأعلى قيمة والتي حصل عليها متغير المؤسسات الناشئة، وهي حالة ممتازة تدل على وجود ترابط بين محاور الدراسة وبالتالي نموذج القياس المستخدم ذو موثوقية وثبات.

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لمعامل " RHO_c "



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

5. متوسط التباين المستخرج Average Variance Extracted:

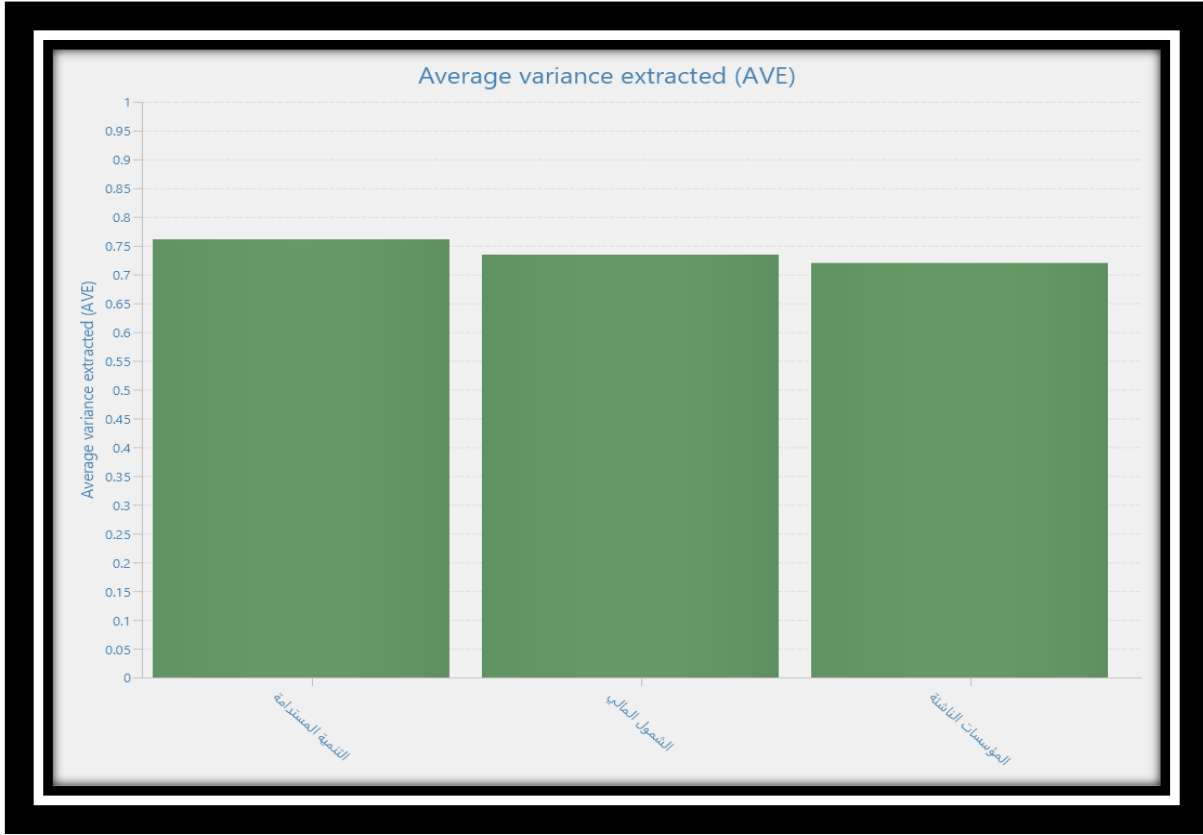
يستخدم متوسط التباين المستخرج لقياس مقدار التشتت ومدى اختلاف القيم داخل مجموعة البيانات، وفي مايلي الجدول والشكل يبينان قيم متوسط التباين المستخرج المتحصل عليها :

الجدول رقم(19): قيم متوسط التباين المستخرج AVE

متوسط التباين المستخرج AVE	المتغيرات
0.735	الشمول المالي
0.720	المؤسسات الناشئة
0.761	التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لنتائج متوسط التباين المستخرج (AVE)



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

من الجدول والشكل أعلاه نجد أن كل القيم AVE أكبر من 0.50، حيث بلغت أعلى قيمة 0.761 لمتغير التنمية المستدامة، وهي كلها قيم معنوية ومقبولة احصائياً وتفسر على أنه كل متغير كامن يقوم بشرح بيانات مؤشرات بقيم أكبر من النصف. ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

قيمة AVE للشمول المالي 0.735 مايعني أن 73.5% من التباين في مقاييس الشمول المالي يتم تفسيره بواسطة المتغير الكامن نفسه وهو مستوى عال من الصدق التقاربي، كما أن المؤشرات المستخدمة تترابط بقوة وتتمتع لتشكيل مفهوما واحدا وموثوقا.

قيمة AVE للمؤسسات الناشئة 0.720 مايعني أن 72% من التباين يتم تفسيره بواسطة المتغير الكامن، كما يعبر ذلك على وجود اتساق عال بين مؤشرات المؤسسات الناشئة والتي تنجح في قياس مفهوما بفعالية.

قيمة AVE للتنمية المستدامة 0.761 مايعني أن 76.1% من التباين في المؤشرات يتم تفسيره بواسطة المتغير الكامن، وهو ما يدل على أن المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المستدامة مترابطة جدا وقياسه يتميز بأعلى درجة من الصدق التقاربي.

ومن خلال مختلف المعاملات التي تمّ حسابها والحصول عليها والمتمثلة في "معامل التحميل الخارجي، موثوقية الإتساق الداخلي، ألفا كرونباخ معامل RHO De Joreskog، الموثوقية المركبة RHO_c، متوسط التباين المستخرج

AVE " يمكن القول أن نموذج الدراسة حظي بصدق تقاربي مما يدل على جودة نموذج القياس وسلامته، وأن كل العلاقات التي سيتم اختبارها لاحقاً ستكون مبنية على قياسات قوية وموثوقة.

2.2.3. الصدق التمييزي Discriminant Validity:

وهو المدى الذي يكون فيه المبنى متميزاً عن باقي المباني الأخرى، أي أن المؤشر يفسر فقط المبنى الذي ينتمي إليه ولا يتدخل في تفسير المباني الأخرى، وهناك عدة معايير لتقييم المصدقية التمايزية، وفي دراستنا هذه سنكتفي بمعيار فورنيل لاركر (Fornell-Larcker)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

1. معيار (Fornell-Larcker):

الجدول رقم (20): نتائج معيار (Fornell-Larcker)

المؤسسات الناشئة	الشمول المالي	التنمية المستدامة	
		0.872	التنمية المستدامة
	0.891	0.857	الشمول المالي
0.871	0.859	0.849	المؤسسات الناشئة

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

يتبين من خلال الجدول أعلاه نتائج معيار Fornell-Larcker أن قيمة تقاطع كل متغير مع نفسه هي أكبر من قيمة تقاطعه مع المتغيرات الأخرى، فمثلاً قيمة تقاطع متغير الشمول المالي مع نفسه بلغت (0.891) وهي أكبر من قيمة تقاطعه مع متغير التنمية المستدامة والتي بلغت (0.857)، ونفس الشيء بالنسبة لمتغير المؤسسات الناشئة والذي تقاطعه مع نفسه هي أكبر من قيمة تقاطعه مع المتغيرين التنمية المستدامة والشمول المالي، وهذا يعني أن كل متغير يفسر المبنى الخاص به ولا يتداخل مع مباني المتغيرات الأخرى، وفي الأخير يمكننا القول أن الصدق التمايزي محقق في نموذج الدراسة حسب معيار Fornell-Larcker.

3.3. تقييم النموذج الهيكلي:

لتقييم النموذج الهيكلي سيتم حساب مجموعة من المعاملات والمتمثلة في معامل التحديد R^2 ، ومعامل حجم الأثر F^2 ، ومعامل جودة التنبؤ Q^2 .

1.3.3. معامل التحديد R^2 :

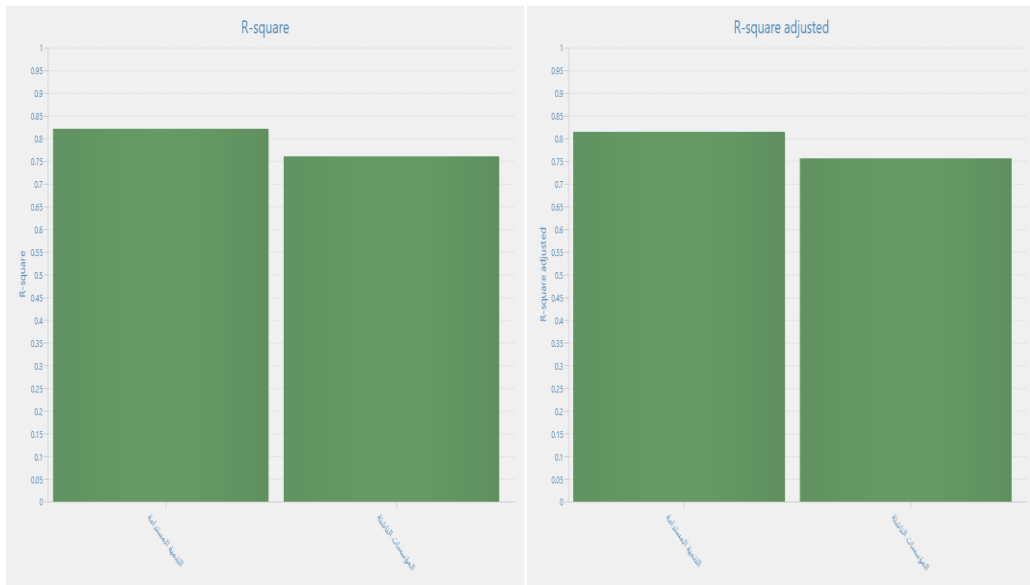
يُشير معامل التحديد إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة، ويأخذ قيم من 0 إلى 1 والجدول والشكل الآتيان يبينان قيمة معامل التحديد في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (21): معامل التحديد R^2

R-square adjusted	R-square	
0.815	0.821	التنمية المستدامة
0.756	0.761	المؤسسات الناشئة

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

الشكل رقم (14): التمثيل البياني لنتائج R-Square Adjusted و R-Square



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

قيم معامل التحديد تفوق 0.70 حيث بلغت 0.821 و 0.761 لكل من المتغيرين التنمية المستدامة و المؤسسات الناشئة على التوالي، وهو ما يبين مدى قوة قدرة النموذج على التنبؤ، وهذا ما يوضح أن الشمول المالي يفسر حوالي 0.761 من التباين في مستوى تطور المؤسسات الناشئة، ويمثل عامل قوي التأثير على تطور المؤسسات الناشئة من خلال تحسين الوصول للخدمات وتسهيل التمويل، كما يفسر 0.821 من التباين في مستوى التنمية المستدامة أي أنه يلعب دورا اقتصاديا مهما في تعزيزها، فالتغير في مؤشرات التنمية المستدامة يمكن تفسيرها بمستوى الاندماج المالي للأفراد والمؤسسات.

2.3.3. معامل حجم الأثر F^2 :

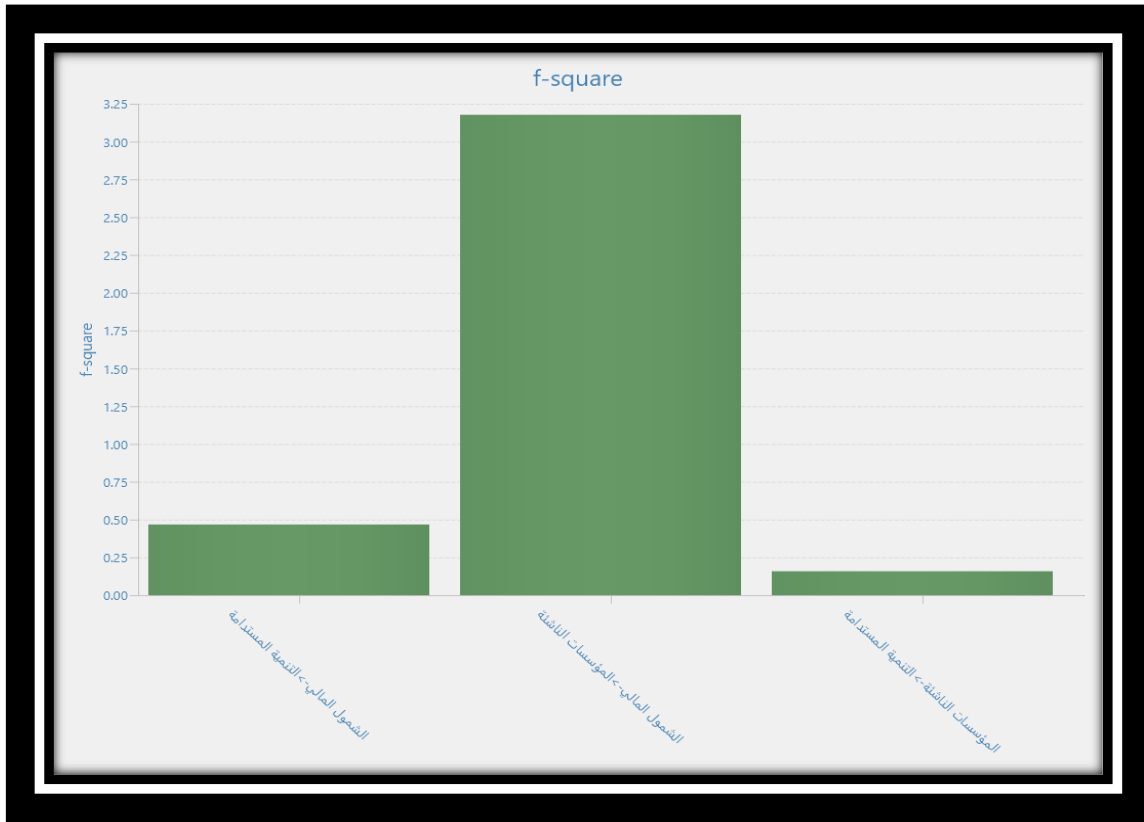
إضافة إلى معامل التحديد سيتم حساب حجم الأثر كما يبينه الجدول رقم (24) والشكل رقم (15) التاليين:

الجدول رقم (22): نتائج معامل حجم الأثر F^2

التنمية المستدامة	المؤسسات الناشئة	الشمول المالي	
0.468	3.177		الشمول المالي
0.158			المؤسسات الناشئة
			التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لنتائج معامل حجم الأثر F^2



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

بناء على النتائج أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل حجم الأثر f^2 للمتغير الشمول المالي بالنسبة للمتغير المؤسسات الناشئة قدر بـ (3.177) وهذا يعني وجود أثر ضخم والذي يتم التأكد منه إذا كانت قيمة f^2 أكبر أو تساوي (1.50)، وتفسر هذه القيمة بأن للشمول المالي تأثير فائق على المؤسسات الناشئة فهو يعتبر عنصر أساسي لا يمكن تجاهله في تفسير تطور المؤسسات الناشئة، وبالنسبة لمتغير التنمية المستدامة فقد سجل قيمة (0.468) وهذا يعني أن الشمول المالي له تأثير قوي وجوهري على التنمية المستدامة كما يعتبر محرك رئيسي في النموذج وحذفه يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في القدرة التفسيرية للنموذج، أما بخصوص متغير المؤسسات الناشئة على التنمية المستدامة فقد سجل قيمة (0.158) وهذا يعني وجود تأثير متوسط فالمؤسسات الناشئة لها دور مساند في تحسين التنمية المستدامة لكنه ليس متغير أكثر حساسية داخل النموذج.

3.3.3. معامل جودة التنبؤ Q^2 :

يستخدم هذا المعامل لقياس كفاءة النموذج في التنبؤ بالبيانات، والجدول رقم (25) يبين القيم المتحصل عليها كما

يلي:

الجدول رقم (23): معامل جودة التنبؤ Q^2

Q^2 predict	RMSE	MAE	
0.791	0.488	0.352	التنمية المستدامة
0.760	0.522	0.385	المؤسسات الناشئة

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

إذا كانت قيمة Q^2 أكبر من 0 تبين أن النموذج ذو صلة تنبؤية، أما إذا كانت قيمة Q^2 أصغر من 0 فيمكن القول أن النموذج يفتقر للأهمية التنبؤية، ومن نتائج الجدول أعلاه أن جميع قيم Q^2 هي أكبر من 0 وهذا يعني أن النتائج مقبولة وبالتالي النموذج ذو قدرة تنبؤية، فادماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي يملك قدرة تفسيرية عالية تحولها لنموذج يمكن الاعتماد عليه في توقعات مستقبلية.

4.3. إختبار الفرضيات:

للتحقق من صحة الفرضيات التي تم افتراضها في المقدمة، تم استخدام طريقة **Boostraping** لاختبار فرضيات الدراسة، والتي تقوم بمضاعفة العينة إلى 5000 مفردة من خلال برنامج Smart Pls.4، مع حساب معامل path coefficients.

1.4.3. الأثر المباشر:

1. الفرضية الأولى:

والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي ودعم تطوير المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 ".

الجدول رقم (24): نتائج اختبار الفرضية الأولى

العلاقة	Path coefficients	Sample mean	Sd	T statistics	P values
الشمول المالي -> المؤسسات الناشئة	0.872	0.870	0.046	18.890	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي ودعم تطوير المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 قد تحققت، لان القيمة الاحتمالية قدرت بـ

(0,000)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% كما أن القيمة الإحصائية T بلغت (18.89) بالقيمة الموجبة وهي أكبر من (1,96)، (معنوي)، وقيمة معامل المسار path coefficients بلغت 0.872 وهذا يفسر بوجود تأثير ايجابي وقوي فزيادة الشمول المالي بوحدة انحراف معياري واحدة تؤدي إلى زيادة كبيرة جدا في المؤسسات الناشئة، إذن: واستنادا إلى الدلالات الإحصائية السابقة فإننا نخلص إلى وجود أثر ايجابي مباشر لتعزيز الشمول المالي على دعم تطوير المؤسسات الناشئة محل الدراسة.

2. الفرضية الثانية:

والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 ".

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الفرضية الثانية

العلاقة	Path coefficients	Sample mean	Sd	T statistics	P values
الشمول المالي - < التنمية المستدامة	0.591	0.596	0.115	5.124	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 قد تحققت، لان القيمة الاحتمالية قدرت بـ (0,000)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% كما أن القيمة الإحصائية T بلغت (5.124) بالقيمة الموجبة وهي أكبر من (1,96)، (معنوي)، وقيمة path coefficients 0.591 تدل على وجود تأثير ايجابي وقوي فزيادة الشمول المالي بوحدة انحراف معياري واحدة تؤدي الى زيادة التنمية المستدامة بحوالي 0.591 انحراف معياري أي علاقة مباشرة قوية، إذن: واستنادا إلى الدلالات الإحصائية السابقة فإننا نخلص إلى وجود أثر ايجابي مباشر لتعزيز الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمؤسسات محل الدراسة.

3. الفرضية الثالثة:

والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 ".

الجدول رقم (26): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

العلاقة	Path coefficients	Sample mean	Sd	T statistics	P values
المؤسسات الناشئة - < التنمية المستدامة	0.344	0.337	0.137	2.511	0.012

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية بين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 قد تحققت، لان القيمة الاحتمالية قدرت ب (0,012)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% كما أن القيمة الإحصائية T بلغت (2.511) بالقيمة الموجبة وهي أكبر من (1,96)، (معنوي)، وقيمة path coefficients 0.344 وهي تشير إلى وجود تأثير ايجابي ومتوسط فزيادة المؤسسات الناشئة بوحدة انحراف معياري واحدة تؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة بحوالي 0.344 انحراف معياري وهذه علاقة ايجابية لكنها أقل قوة من التأثيرات السابقة، إذن: واستنادا إلى الدلالات الإحصائية السابقة فإننا نخلص إلى وجود أثر ايجابي مباشر دعم تطوير المؤسسات الناشئة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمؤسسات محل الدراسة.

2.4.3. الأثر غير المباشر:

1. الفرضية الرابعة:

والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل وجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط عند مستوى معنوية ≥ 0.05 ".

الجدول رقم (27): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

العلاقة	Total indirect effect	Sample mean	Sd	T statistics	P values
الشمول المالي - < المؤسسات الناشئة - < التنمية المستدامة	0.300	0.293	0.121	2.472	0.013

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

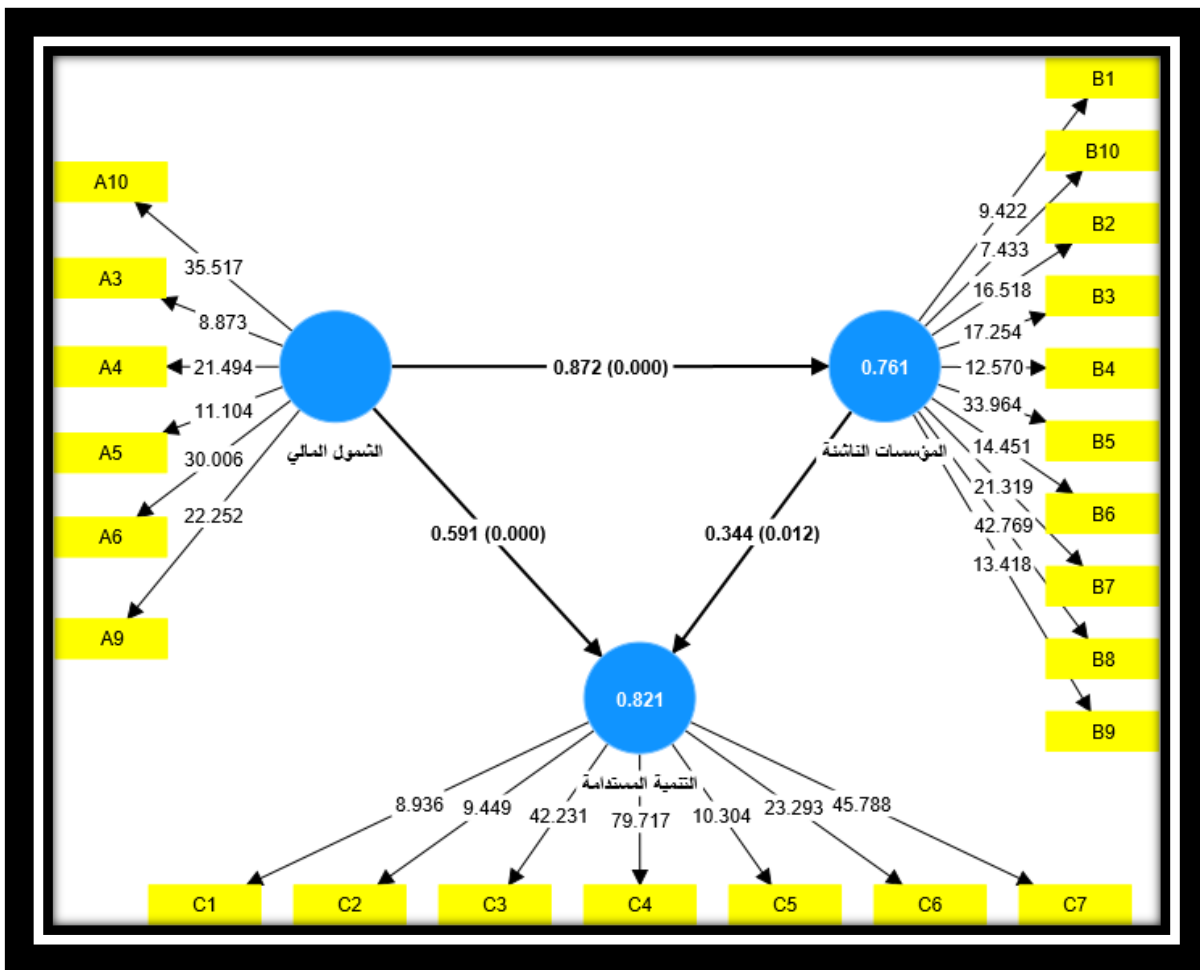
من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل وجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط عند مستوى

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

معنوية ≥ 0.05 قد تحققت، لان القيمة الاحتمالية قدرت ب (0,013)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% كما أن القيمة الإحصائية T بلغت (2.472) بالقيمة الموجبة وهي أكبر من (1,96)، (معنوي)، وقيمة التأثير غير المباشر 0.300 تدل على قوته وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة تنقل تأثيرا كبيرا معنويا من الشمول المالي إلى التنمية المستدامة، إذن: واستنادا إلى الدلالات الإحصائية السابقة فإننا نخلص إلى وجود أثر غير مباشر جزئي بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذا بوجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط.

والشكل الموالي يوضح لنا الشكل النهائي لنموذج الدراسة:

الشكل رقم (16): النموذج النهائي للدراسة (بعد اختبار الفرضيات)



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS.4

5.3. مناقشة النتائج:

تمكنت هذه الدراسة من إيجاد نموذج يحدد العلاقة بين تعزيز الشمول المالي وتطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة ومدى تأثيره عليها، حيث أكدت النتائج المتحصل عليها تحقق كل الفرضيات التي انطلق منها البحث والتي تبين 03 منها الأثر المباشر وواحدة الأثر غير المباشر، وهي كالآتي:

✓ الأثر المباشر:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي ودعم تطوير المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

✓ الأثر غير المباشر:

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل وجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط عند مستوى معنوية ≥ 0.05 .

فنتائج الدراسة فيما يخص الفرضية الأولى " يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي ودعم تطوير المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 " تحققت، فهي تؤكد ان تعزيز الشمول المالي يؤثر على دعم تطوير المؤسسات الناشئة، فكلما ازداد الإهتمام بالطرق التي تُمكن من تعزيز الشمول المالي كلما كان لذلك دور إيجابي على تطور المؤسسات الناشئة وتنميتها، بمعنى أن الإهتمام بالجمال المالي وأدوات تيسير الخدمات المالية وضمان توفرها لمختلف أفراد المجتمع بالشكل الذي يسهل الإستفادة منها، بما في ذلك المؤسسات الناشئة من حيث التمويل، سرعة التسويق، البيع الإلكتروني والعديد من المزايا، فإن ذلك حتماً سيقود إلى تطوير المؤسسات الناشئة والرفع من استقرارها والدفع بها إلى الإستمرارية.

عملية البيع الإلكتروني عن طريق الأنترنت والدفع من حساب لآخر أدت إلى إلغاء الحواجز الجغرافية، وبالتالي زيادة عدد المستخدمين والزبائن لسلعة أو منتج معين وذلك بدون تنقل واختصارا للوقت والجهد، وهو ما ساعد المؤسسات الناشئة في انجاز مشاريعها ونموها خاصة خلال الأزمة الصحية - كوفيد19-، حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين يستعملون الهاتف المحمول والانترنت للشراء أون لاين (15 سنة فأكثر).

سهولة حصول المؤسسات الناشئة على التمويل والقروض يعزز من قدرتها على المواصلة والنمو، كإنشاء الصناديق الداعمة لها ومختلف الوكالات الوطنية المهتمة بالمقاولاتية، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تساهم بشكل إيجابي في إنجاح المشاريع الناشئة حيث كانت من اهتمام القانون الجزائري.

أما الفرضية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 "، تم تحقيقها في الدراسة، وهذا مايعكس حرص الدولة الجزائرية على تعزيز الشمول المالي، حيث تبين المادة 36 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في 2023/06/21 المتضمن القانون النقدي والمصرفي أن الجزائر تتخذ تدابير لتسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي، مع الحرص على التواجد المنظم لشبابيك البنوك

والمؤسسات المالية عبر كامل الوطن لإستفادة مختلف الأفراد من الخدمات المالية، وهذا ما يحقق استقرار مالي ونمو إقتصادي، كما وضّح وزير المالية "فايد عبد العزيز" أنه من اجراءات الدولة الجزائرية لتعزيز الشمول المالي هو توسيع الوكالات البنكية الرقمية وتعزيز خدمات الدفع الالكتروني، بالإضافة إلى توفير منتجات إسلامية، وذلك من خلال تحيين القانون النقدي والمصرفي الذي سيعمل على إطلاق عملة رقمية وطنية وفتح بنوك في خارج البلاد، كما اهتمت السلطات بإدخال بعض الإصلاحات لتسهيل عملية التمويل خاصة لدعم الشباب في مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.¹

وتحقق الفرضية الثالثة "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية ≥ 0.05 "، يبينه الواقع الجزائري أين تسعى البنوك الجزائرية لمساعدة ودعم المؤسسات الناشئة، فهي تعمل على تسويق خدمات جديدة كالدفع عبر الهاتف النقال والمحفظة الإلكترونية e.wallet وإطلاق البنوك الرقمية، كما يرخص للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين ينشطون اقتصاديا في الجزائر من تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطهم في الخارج المكمل لنشاطهم في الجزائر والمتعلق بانتاج السلع والخدمات، وهذا ما جاءت به المادة 144 من القانون 09-23 المذكور سابقا، كما تم انشاء برج عصري يتكون من 17 طابقا في الجزائر العاصمة يضم مرافق ضرورية وملائمة لنشاط المؤسسات الناشئة، يعتبر كداعم قوي لها لتوفيره المرافقة، وبذلك يكتسب الإقتصاد الجزائري قطاعات قوية في مجال المعرفة والتكنولوجيا وهو ما يساعد على نموه واثعاشه مع توفير عائدات وزيادة في الدخل الوطني.

إضافة إلى إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "الجيريا فانتور" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 356-20 المؤرخ في 2020/11/30، تساهم في تنفيذ استراتيجيات وطنية لدعم المؤسسات الناشئة وانشاء هياكل دعم جديدة، بالإضافة إلى ترقية وتطوير الابتكار في مختلف القطاعات وتحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما تحقق الفرضية الرابعة "يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل وجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط عند مستوى معنوية ≥ 0.05 " يمكن ترجمته على أرض الواقع كما يلي من خلال الشكل الآتي:

¹- وكالة الأنباء الجزائرية، مقال، نُشر يوم 2023/05/04، متوفر على الموقع الإلكتروني [https://www.aps.dz]، تاريخ التصفح: 2023/03/26 الساعة 08.49.

الشكل رقم (17): يبين تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في وجود دعم تطوير للمؤسسات الناشئة



المصدر: من إعداد الباحثة

فالشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على التنمية المستدامة في وجود المؤسسات الناشئة بعدة طرق نذكر منها مايلي:

- ✓ تعزيز الوصول إلى التمويل، حيث يوفر الشمول المالي فرص تمويل للمؤسسات الناشئة مما يساعدها على النمو والتوسع وتنفيذ مشاريعها بشكل أفضل،
- ✓ سهولة الحصول على تمويل يُمكن رواد الأعمال من تطوير حلول جديدة وابتكارية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- ✓ كما يمكن للشمول المالي دعم المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي، الذي يساهم في حماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

خلاصة الفصل الثالث:

عالج هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع واختبار الفرضيات واستخراج النتائج، وذلك بداية بتقديم الإجراءات المنهجية المتبعة والأدوات البحثية المستخدمة، حيث تم توزيع استبيان إلكتروني على عينة الدراسة والمتكونة من مجموعة من المؤسسات الناشئة في الجزائر والبالغ عددها 57 مؤسسة قامت بالإجابة على عبارات الاستبيان من بين 167 مؤسسة، وباستخدام مقياس ليكارت الخماسي والإعتماد على برنامجين إحصائيين للمعالجة SPSS و SMART PLS.4، ثمّ الانتقال إلى عرض وصفي لأفراد العينة المدروسة من خلال تحليل خصائصها، والقيام بقياس ثبات وصدق الاستبيان بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي كانت قيمته **0.971** وهو ما يدل على مدى تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات والصدق، وبعد ذلك عرض نتائج تحليل أجوبة أفراد العينة على كل محور بحساب التكرارات المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفي الأخير تمّ تحليل النتائج واختبار الفرضيات وذلك بعد تحديد النموذج الأولي للدراسة مع تحديد الفرضيات، كما تمّ اثبات صحته باستخدام مقياس الصدق التقاربي والصدق التمييزي، ثم تقييم النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات التي كانت كلها محققة بآثارها المباشرة وأثرها غير المباشر، وتقديم تفسيراً للنتائج المتحصل عليها.

خاتمه

خاتمة:

أصبحت المؤسسات الناشئة تمتلك مكانة معتبرة في اقتصاديات الدول، لما لها من دور في تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي، لذا لزم الإلتفات إلى مختلف العوائق التي تواجهها من قبل السلطات والهيئات لدعمها والدفع بها، ومن أهم العوائق مشكلة الحصول على التمويل في الوقت المناسب، فاهتمت الدولة بالقطاع المالي وحرصت على توفير الخدمات المالية لجميع الفئات بأسهل الطرق وأقل التكاليف لإدماجهم وشمولهم ماليا بما فيهم المؤسسات الناشئة، فتبنت إستراتيجيات لتعزيز الشمول المالي وجذب المستبعدين ماليا، لدعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهدافها بالشكل الذي بدوره يُحقق أهداف التنمية المستدامة.

وهذا ماتطرق إلى الدراسة الحالية حيث ركزت على معرفة الأثر الذي ينتج عن تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، والإجابة على الإشكالية المطروحة كما يلي: ما أثر تعزيز الشمول المالي كآلية على دعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة؟، وذلك من خلال هيكلة تحتوي على ثلاثة فصول، الدراسة التطبيقية كانت على عينة قصدية من المؤسسات الناشئة الجزائرية من خلال توزيع إستبيان إلكتروني للإجابة على بعض الأسئلة بإستخدام مقياس ليكارت الحماسي، والتي تساعد على معرفة الأثر الناتج عن تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، بالإعتماد على برامج إحصائية SPSS23، SMART، PLS.4. كما واجهت الباحثة بعض الصعوبات خلال اعدادها للبحث منها قلة المتجاوبين على الإستبيان من قبل المؤسسات الناشئة وهذا لعدم ثقتهم في المرسل ويعتبرونه شخص مجهول قد يسبب لهم خطرا وهذا ماأكده بعض مسؤولي المؤسسات، حيث أنهم يُفضلون وسيط رسمي لمراسلتهم كالحاضنات أو الوكالات الداعمة للمشاريع، وهذا ماسعت إليه الباحثة من خلال توجيهها إلى الوكالات ومجمع الحاضنات بالإضافة إلى بعض المعارض الخاصة بالمؤسسات الناشئة ومنتوجاتها.

وتمّ معالجة البيانات المتحصل عليها لنفي أو تأكيد فرضيات الدراسة، والتي كانت عددها 04 فرضيات منها 03 ذات أثر مباشر و01 ذات أثر غير مباشر كما يلي:

✓ الأثر المباشر:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي ودعم تطوير المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين دعم تطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى معنوية 0.05.

✓ الأثر غير المباشر:

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل وجود دعم تطوير المؤسسات الناشئة كمتغير وسيط عند مستوى معنوية 0.05.

بعد المعالجة والتحليل توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية تم تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية:

نتائج نظرية:

من النتائج النظرية التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة مايلي:

- ✓ من آليات تعزيز الشمول المالي والذي يُعرف بأنه إمكانية إستفادة جميع شرائح المجتمع من الخدمات المالية في الوقت المناسب وبتكلفة منخفضة، رقمنة الخدمات المالية مع العمل على التثقيف المالي للأفراد وتوفير بيئة تشريعية مواتية، مع بنية تحتية مناسبة.
- ✓ يمكن اشتمال المؤسسات الناشئة مالياً من خلال دعم المشاريع الصغيرة والعمل الحر بتوفير قروض طويلة الأجل بفوائد بسيطة، تقديم تحفيزات وتسهيلات من قبل الحكومات وإنشاء أسهل الطرق لتمويلها بتأسيس صناديق خاصة لتلبية إحتياجاتها، وهذا لتنميتها واستمراريتها والتي بدورها تعمل على خلق مناصب شغل جديدة وثروة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق اهداف إقتصادية.
- ✓ تحقيق أهداف الشمول المالي يساهم في تحقيق استقرار مالي وتنمية إقتصادية وإجتماعية والمساواة بين الأفراد، كما يساهم في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ تطور الشمول المالي في الجزائر في السنوات الأخيرة مع تدعيم البنية التحتية بتوسيع شبكة الوكالات البنكية الرقمية وتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى زيادة توعية الأفراد مالياً.
- ✓ دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة من خلال الإصلاحات وتسهيل الحصول على التمويل وإنشاء صناديق الدعم، مع العمل على تقديم تحفيزات ضريبية.

نتائج تطبيقية:

من النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة مايلي:

- ✓ سيطرة الفئة العمرية الشابة على أعمال الريادة والإبتكار، فمعظم أصحاب المؤسسات الناشئة أعمارهم بين 25 و 40 سنة لما لهم من إهتمام بهذا المجال، وذات مستوى جامعي، كما تقل أعمار المؤسسة الناشئة عن 05 سنوات، وترتكز على مجالات التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية والذكاء الإصطناعي.
- ✓ إجابة أفراد العينة على كل عبارات الإستبيان بموافق وموافق تماماً ما يعني تمكّن الباحثة من إيصال الفكرة والهدف من هذه الدراسة لهم.

- ✓ وجود تناسق داخلي بين متغيرات الدراسة حيث معامل ألفا كرونباخ يفوق 0.9، وترابط بين محاورها والذي يبينه معامل الموثوقية المركبة حيث فاقت قيمته 0.7 وهو ما يدل على أن النموذج المستخدم ذو موثوقية وثبات.
- ✓ قدرة النموذج الهيكلي على التفسير والتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.821، كما يوجد أثر كبير للشمول المالي على المؤسسات الناشئة وهو ما يوضحه معامل حجم الأثر الذي بلغت قيمته 3.177.
- ✓ بالنسبة لإختبار الفرضيات باستخدام Boostroaping تحققت كلها وهي كما يلي:
- ❖ وجود أثر إيجابي مباشر لتعزيز الشمول المالي على دعم تطوير المؤسسات الناشئة، حيث توفير الخدمات المالية وتيسيرها يسهل الحصول على التمويل وبالتالي زيادة نشاط المؤسسات الناشئة وتطورها.
- ❖ وجود أثر إيجابي مباشر لتعزيز الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالحرص على تعزيز الشمول المالي يحقق استقرار مالي ونمو اقتصادي.
- ❖ وجود أثر إيجابي مباشر لدعم تطوير المؤسسات الناشئة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سعي الحكومات لدعم المؤسسات الناشئة المتعددة المجالات في أكساب الإقتصاد قطاعات قوية تساعد على انعاشه ونموه.
- ❖ وجود أثر إيجابي غير مباشر لتعزيز الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وجود دعم لتطوير المؤسسات الناشئة، مساعدة المؤسسات الناشئة يساهم في إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية ومتماشية مع التطور العالمي وبالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

- تم وضع مجموعة من التوصيات التي تساهم في تحسين وضع الشمول المالي في الجزائر والنهوض بالمؤسسات الناشئة لتحقيق تنمية مستدامة وهي كما يلي:
- ✓ مواصلة الإسراع بالمرافقة القانونية لنشاطات المؤسسات الناشئة، ووضع أطر قانونية لتنظيمها وتسييرها.
 - ✓ العمل المكتنف على نشر الثقافة المالية ومحو الأمية المالية مع التشجيع على الإبتكار وخلق مشروعات جديدة.
 - ✓ إدخال الرقمنة في المجال المالي وذلك من خلال رقمنة الخدمات والتعاملات المالية.
 - ✓ السهر على توسيع البنية التحتية ودعمها لتكون مجابهة لمختلف التقلبات الإقتصادية العالمية.
 - ✓ تنويع الخدمات المالية المقدمة لمختلف أفراد المجتمع ليستطيع الجميع الحصول عليها الإستفادة منها.
 - ✓ الإهتمام بالبحث العلمي وربط مراكز البحث مع العالم الخارجي للخروج بمشاريع ذات قيمة للمجتمع والإقتصاد.
 - ✓ الوقوف على معاناة أصحاب المشاريع الناشئة والصعوبات التي تواجههم خاصة أولئك الذين ليس لهم علاقة بمراكز البحث.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي ركزت على مدى تأثير تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تكون أكثر تحديداً كربطه بمتغيرات أخرى كما يلي:

- ✓ تأثير التمويل الجماعي على نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- ✓ تحليل عوائق وتحديات المؤسسات الناشئة وتأثيرها على التنمية المستدامة.
- ✓ تقييم الإستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

الكتب:

1. رامي صلاح جبريل، تحليل البيانات خطوة بخطوة في spss، النسخة الأولى، 2020، دار الكتب الوطنية، ليبيا.
2. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة- مفهوماً أبعادها مؤشراتهما-، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
3. نادية سعيد عيشور، التنمية المستدامة- تحديات السيادة الوطنية في العالم العربي-الجزائر نموذجاً، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2017، الأردن.

أطروحات دكتوراه:

- مالكي نادية فاطمة الزهراء، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الإقتصادية دراسة مقارنة باستخدام النمذجة SEM-PLS، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة التسويق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022-2023.

المقالات والمدخلات:

1. احمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، ابريل 2022، جامعة بني سويف مصر.
2. أسماء احمد السنجري، زهراء أحمد النعيمي، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 41، العدد 135، سبتمبر 2022.
3. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، 2016، العدد 16.
4. المومن عبد الكريم، كرمية توفيق، عاشور حيدوشي، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الابتكارية في الجزائر، من الكتاب الجماعي "المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البويرة.
5. أيسر ياسين فهد، أحمد محمد جاسم العكيدي، العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019.
6. بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03.

7. بن علقمة كريمة، دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة شركة آيفين، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، 2021.
8. بن عياد جلييلة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01.
9. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة "دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02.
10. حسين محمودي، صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مخبر دراسات التنمية إمكانية وتطوير المقاولاتية، 2021.
11. دريد حنان، غريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، أفريل 2021، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01.
12. رمضاني مروة، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة "نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3.
13. سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1.
14. صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019.
15. عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
16. عريس عمار، بن زاير عبد الوهاب، مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها، من الكتاب الجماعي "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، مارس 2021، ص: 19-36.
17. عمران للعلوم الاجتماعية والسياسية، النمو المعاق والتنمية المستدامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الأول، العدد 1، صيف 2012.
18. فاسي يسمنية، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة "دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022.

19. كرم سلام عبد الرؤوف، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، الملتقى الدولي العلمي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، 05/04 جوان 2022، برلين، 2022. 167.
20. محمد موسى علي شحاتة، دور تفعيل آليات النحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030- بين حتمية التغيير... ونواتج التطبيق-، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، 2020.
21. مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة "حلول لانجاح المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2020.
22. موسي ميلود، التنمية المستدامة، مجلة الكترونية أفاق البيئة والتنمية، 2020، مارس، العدد 122.
23. منصور هوري، بن عياد محمد سمير، بن مصطفى ريم، دار المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجامعة الجزائرية "دراسة ميدانية جامعة أدرار"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2020.
24. نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX-دراسة مجموعة من الدول العربية-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022.
25. وليد بولغب، الشركات الناشئة وإمكانات نجاحها في الجزائر، من الكتاب الجماعي "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، مارس 2021، ص: 186-199.

نصوص تشريعية:

- الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي، رقم 20-254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، رقم 55، 2020/09/21

مواقع إلكترونية:

1. البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: [http://www.albankaldawli.org]، تاريخ التصفح: 2022/03/28، الساعة 20.00.
2. البنك الدولي، الشمول المالي، متاح على الموقع الإلكتروني [https://www.albankaldawli.org]، آخر تحديث: 2022/03/29، تم التصفح: 2022/08/10، 14.00.
3. حمزة الكحال، الجزائر: الشركات الناشئة حبل للاقتصاد المتعثر، متاح على الموقع الإلكتروني [https://alaraby.co.uk]، تاريخ النشر 2020/10/08، تاريخ التصفح 2023/05/12، الساعة 11.45.
4. طارق النجار، شرح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان بواسطة برنامج spss، الدرس 12، قناة يوتيوب @Mr Tarek elnagar.

5. عادل عامر، الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنة الأعمال، مقال في مجلة دنيا الوطن، متاح على الموقع الإلكتروني: [http://alwatanvoice.com]، تاريخ التصفح: 2022/05/28، الساعة: 18.12
6. عبد الرحمن بن عبد الحميدي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي أبو ظبي، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: [http://www.amf.org.ae]، تاريخ التصفح: 2022/03/27، الساعة: 17.00.
7. عماد أبو الفتوح، كيف يؤثر التضخم والحرب على تمويل المؤسسات الناشئة، متاح على الموقع الإلكتروني [https://aljazeera.net]، آخر تحديث 2022/05/30، تم التصفح 2023/02/16، الساعة: 22.00
8. محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، كتب وأبحاث الاقتصاد، متاح على الموقع الإلكتروني: [https://ebook.univeyes.com]، تاريخ التصفح 2022/04/17
9. نوال بن عمارة، وسائل الدفع الإلكترونية (الآفاق والتحديات)، ملتقى البحث العلمي، [www.RSSCRS.INFO].
10. لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أهداف التنمية المستدامة، متاح على الموقع الإلكتروني: [https://uncitral.un.org]، تاريخ التصفح 2022/03/30
11. إدارة التنمية المستدامة، الهيئة العامة للرقابة المالية، <https://fra.gov.eg>، مصر
12. صندوق النقد العربي، تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية "منصات التمويل الجماعي"، الإصدار الثاني، سبتمبر 2021.
13. إحصائيات البنك الجزائري، متاح على الموقع الإلكتروني [https://www.bank-of-algeria.dz]، تاريخ التصفح 2023/02/16، الساعة: 17.00.
14. تقرير سنوي للمشهد الرقمي في كل دول العالم، متاح على الموقع الإلكتروني [https://datareportal.com/Digital2023]، تم التصفح 2023/03/04، الساعة: 11.00
15. وزير المالية الجزائري: عصرنة وتنويع المنتجات البنكية لتحسين مؤشرات الشمول المالي، متاح على الموقع الإلكتروني [https://www.findevgateway.org]، تاريخ النشر 2023/07/11، تاريخ التصفح 2023/07/26 الساعة: 12.30.
16. تصريح الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة أليجريا ديسمبر 2022، 2022/03/05، متاح على الموقع الإلكتروني [https://news.radioalgerie.dz]، تاريخ التصفح 2023/02/20، الساعة: 13.00.

17. وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني [https://www.aps.dz]، 2022/12/06، تاريخ التصفح 2023/02/20، الساعة 15.00.

18. the global startup ecosystem report2023. <https://www.startupblink.com>.

19. متاح على الموقع الإلكتروني [https://get2growth.com]، تاريخ التصفح 2023/06/24، الساعة 16.00.

20. متاح على الموقع الإلكتروني [https://www.cbinsights.com]، تاريخ التصفح 2023/06/24، الساعة 17.35.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Jacques Hendieh، Arvind Ashta، Financial Inclusion: trends and research agenda for social policymakers، review of economics and finance، vol20،2022.
2. Damiano Montani،Daniele Gervasion،Andrea Pulcini،Startup Company Valuation:the State Of Art And Future Trends، international business research،vol13،no9،2020.
3. Gowsya Shaik،Raja Babu، Impact Of Financial Inclusion Strategies For Sustainable Development Of Economy (With Reference To Andhra Pradesh)، International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering،volume8، issue8،juin2019.
4. Olubunmi Adewol Ogunode،Rufus Ishola Akintoye، Financial Technologies And Financial Inclusion In Emerging Economies-Perspectives From Nigeria-، asian Journal Of Economics Business and accounting، vol23،issue1، 2023.
5. Angela Kuznyetsova et autres، Development of financial inclus from the standpoint of ensuring financail stability، public and municipal finance، mars2022،volume11،1.
6. Nipuna Tookham، A Study Of Factors Influencing On Start-up Business Failure And Success، the master of business administration degree international program، graduate school of business، siam university، Bangkok،Thailand،2021.
7. Josphat Njuguna Omanga، Johannes Kabderian Dreyer، innovation and financail inclusion in kenya(a case study of M.PESA)
8. Toward Universal Financial Inclusion in china (models، challenges، and global lessons)، world bank group، 2018.

الملاحق

استبيان: تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم تطوير المؤسسات الناشئة

الأخ الكريم، الأخت
الكريمة أصحاب المؤسسات الناشئة

تحية طيبة وبعد:

في إطار تحضير مذكرة التخرج
المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة تخصص:
مالية المؤسسة، تحت عنوان "تعزيز الشمول المالي كآلية لدعم
تطوير المؤسسات الناشئة في ظل أهداف التنمية المستدامة"، نرجوا من
سيادتكم الموقرة المساهمة في الإجابة على الأسئلة المرفقة بموضوعية وذلك بوضع
إشارة (X) في الخانة المناسبة، حتى تمكننا من الرؤية الواضحة لموضوعنا،
ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات التي تقدمونها وأنها لن تستخدم إلا لأغراض
البحث، وأشكركم على وقتكم وتعاونكم.

* Indique une question obligatoire

1. الجنس *

Une seule réponse possible.

ذكر

أنثى

2. الفئة العمرية *

Une seule réponse possible.

أقل من 25 سنة

سنة 25-30

سنة 31-40

فوق 40 سنة

3. *المستوى التعليمي

Une seule réponse possible.

- ابتدائي
 متوسط
 ثانوي
 جامعي

4. *مجال نشاط المؤسسة

5. *عمر المؤسسة

Une seule réponse possible.

- أقل من 5 سنوات
 5 سنوات
 أكبر من 5 سنوات

المحور الثاني: الشمول المالي

الشمول

المالي "يشير إلى توسيع وتعزيز توفير الخدمات المالية لتشمل مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الاقتصادية الضعيفة والمجتمعات النائية بسهولة وبتكاليف أقل"

6. *وجود فروع عديدة للبنوك والمؤسسات المالية عامل أساسي لتسهيل الحصول على الخدمات المالية

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

7. * يعتبر وجود حساب بنكي أمراً أساسياً لتيسير عمليات مؤسستك

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماماً غير موافق تماماً

8. * يمكن لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني من تعزيز فعالية التعاملات المالية لمؤسستك

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماماً غير موافق تماماً

9. * الوصول إلى خدمات التمويل عبر الانترنت يساهم في تعزيز قدرتك على توسيع نشاطك التجاري

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماماً غير موافق تماماً

10. * انخفاض تكاليف الخدمات المالية يزيد من استخدامها

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماماً غير موافق تماماً

11. * جودة الخدمات المالية يزيد من الرغبة في الحصول عليها

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

12. * يسعى الشمول المالي إلى تحسين التمكين المالي للأفراد وتعزيز مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

13. * يهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية إلى دعم اقراض المؤسسات الناشئة وبالتالي تعزيز التشغيل وتحسين فرص العمل

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

14. * الشمول المالي يحد من الفقر من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

15. * يعزز الشمول المالي الأمان المالي للأفراد والأسر من خلال توفير خدمات مالية آمنة وفعالة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

المحور الثالث: المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة

"هي مؤسسات حديثة النشأة تتميز بالابتكار، تطمح إلى توسع سريع وأرباح كبيرة مقارنة بنفقاتها تواجه تحديات مالية"

16. * يعد الحساب البنكي مؤشرا مهما لاستقرار مؤسستك وقدرتك على التعامل بكفاءة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

17. * يعد التمويل الجيد أحد المحفزات الرئيسية لنمو واستقرار مؤسستك

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

18. * توسيع نطاق العمل يعكس نجاحا واضحا للمؤسسات التي تستخدم تمويلا خارجيا بفعالية

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

19. *تواجه المؤسسات الناشئة تحديات في الحصول على تمويل يمكن أن يؤثر على نموها

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

20. *يساهم التمويل الفعال والسليم في تمويل الابتكار وتوسيع نطاق الأعمال

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

21. *يلعب التمويل دورا هاما في تطوير البنية التحتية للمؤسسة الناشئة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

22. *يساهم التمويل في تشجيع المؤسسات الناشئة على استكشاف حلول جديدة وتحسين منتجاتها أو خدماتها

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

23. * استخدام تقنيات مالية مبتكرة يعزز أداء مؤسستك ويساهم في تحقيق نجاح مستدام

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

24. * تلعب التكنولوجيا دورا حاسما في تحسين وتيسير التعاملات المالية

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

25. * الزيادة في الإيرادات علامة على تأثير ايجابي للشمول المالي

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

المحور الرابع: التنمية المستدامة

التنمية المستدامة

"عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، مع الحفاظ على البيئة وتحقيق تقدم ونمو مستدام"

26. * يُعد الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة أحد جوانب الشمول المالي المستدام

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

27. * التزام المؤسسات الناشئة بالمسؤولية الاجتماعية والبنية اشارة إلى نجاح مستدام

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

28. * إدخال التكنولوجيا في أنظمة الشمول المالي يُحسن من الكفاءة ويحقق أهداف التنمية المستدامة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

29. * يلعب الابتكار الناتج عن المؤسسات الناشئة دور في حل تحديات التنمية المستدامة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

30. * التعاون بين الحكومات والمؤسسات الناشئة والشركات الكبرى يشكل فرصة لتعزيز مشاريع التنمية المستدامة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

31. * تساهم الروح الريادية في المؤسسات الناشئة في تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية البيئية

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

32. * الاهتمام بالبنية التحتية يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

33. * المساواة في توزيع الثروة يقلل من الفجوة بين طبقات المجتمع

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

34. * آليات الرقابة المالية للأسعار والضرائب ينظم استخدام الموارد

Une seule réponse possible.

1 2 3 4 5

موافق تماما غير موافق تماما

Ce contenu n'est ni rédigé, ni cautionné par Google.

Google Forms

الملحق رقم 02: توزيع العينة وفق متغير الجنس

Statistics

		الجنس	الفئة العمرية	المستوى التعليمي	عمر المؤسسة
N	Valid	57	57	57	57
	Missing	0	0	0	0

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	51	89.5	89.5	89.5
	أنثى	6	10.5	10.5	100.0
	Total	57	100.0	100.0	

الملحق رقم 03: توزيع العينة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25 سنة	11	19.3	19.3	19.3
	سنة 25-30	18	31.6	31.6	50.9
	سنة 31-40	22	38.6	38.6	89.5
	فوق 40 سنة	6	10.5	10.5	100.0
	Total	57	100.0	100.0	

الملحق رقم 04: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي	51	89.5	89.5	89.5
	ثانوي	5	8.8	8.8	98.2
	متوسط	1	1.8	1.8	100.0
	Total	57	100.0	100.0	

الملحق رقم 05: توزيع العينة حسب عمر المؤسسة

عمر المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	43	75.4	75.4	75.4
Valid 5 سنوات	7	12.3	12.3	87.7
أكبر من 5 سنوات	7	12.3	12.3	100.0
Total	57	100.0	100.0	

الملحق رقم 06: معامل الثبات ألفا كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.971	29

